

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf –

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك
العمومية الجزائرية – دراسة حالة –

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

* قرقاد عادل

إعداد الطالبة:

* شمي نجود

أعضاء لجنة المناقشة

مقرر	جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-	أ. قرقاد عادل
رئيسا	جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-	أ. بن قديدح سفيان
مناقشا	جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-	أ. أبو إسماعيل نهلة

فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ

فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ { [الرعد: 17]

تهدف هذه الدراسة لمعرفة وتشخيص الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية، وقد شملت هذه الدراسة إجراء دراسة ميدانية على مستوى عينة من البنوك العمومية الجزائرية بولاية الطارف، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات والمعلومات المجمعة في العينة محل الدراسة.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن تطبيق معايير التدقيق الداخلي له دور واضح في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات المهمة أبرزها ضرورة قيام البنوك العمومية الجزائرية بتعزيز معايير التدقيق الداخلي لكل ما هو جديد لتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الحوكمة، الحوكمة البنكية، البنوك العمومية.

Résumé

Cette étude a été réalisée dans le but découvrir et diagnostiquer le rôle de l'audit interne en tant que pour la mise en œuvre des principes de gouvernance dans les banques publiques algériennes. Cette étude comprend une étude de cas sur un échantillon de banques publiques algériennes dans la wilaya d'El Taref, en se basant sur des méthodes statistiques adéquates pour l'analyse des données et les informations sur l'échantillon de cette étude.

Les résultats obtenus ne prouvent que l'application de l'audit interne a un rôle clair dans la mise en œuvre des principes de gouvernance de l'état des banques publiques, et l'étude conclut un certain nombre de propositions importantes qui soulignent la nécessité pour les banques publiques algériennes de l'activation des principes de gouvernance dans les banques. Avec toutes les nouvelles pour la mise en œuvre des principes de gouvernance.

Mots clés: L'audit interne, les principes de gouvernance, banques publiques, gouvernance dans les banques.

-شكر و عرفان-

" بسم الله الرحمن الرحيم "

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا البحث الذي عسى أن يمثل فائدة لغيرنا و لا يسعنا الا أن نشكره على توفيقه لنا، و نذكر أهل الفضل علينا بعد الله عز وجلّ ووالدينا على كل جميل و حسن صنيع.

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ النمل 19.

و الصلاة و السلام على أبر الخلق، حبيبنا و شفيعنا محمد - صلى الله عليه و سلم- القائل
" من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا
فادعوا له. "

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتعبير وبأخلص آيات الإحترام
والتقدير والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الفاضل " **قرقاد عادل** " الذي أنار لي الطريق بعلمه
الغزير والتوجهاته السديدة والتي كانت إرشاداته وروحه الطيبة الفضل الكبير في إنجاز هذا
البحث وفقه الله وسدد خطاه وأنار له درب النجاح وأوصله مرتبة عظمى من مراتب العلم
كما اشكر السيد " **عبد الحق** " رئيس مصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري

كما أتوجه بالشكر إلى من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

إلى كل هؤلاء أقول شكرا

— إهداء —

قبل كل شيء، الحمد لك ربي تعالى يا مالك الملك يا ذا الجلال والإكرام، على توفيتي لإنجاز هذا البحث المصغر، عسى أن يدر فائدة على الجميع، و الصلاة والسلام على خير الأنام، الحبيب المختار، شفيعي و نبيي - محمد صلى الله عليه و سلم -

أهدي عملي هذا المتواضع إلى : وطني الغالي و الحبيب، الجزائر، بلد الشهداء و الدماء

الى كل شهيد ضحى في سبيل الجزائر و اخص بذلك شهداء الطائرة العسكرية

من قال فيها الله " و بالوالدين إحسانا " اللذان أوعياي من الدنيا و هي أممي، اللذان ضلوا السند لي و نبراس دربي

إلى من نطقت باسمها قبل كتابته أمي و أبي

إلى إخوتي الأعزاء أحبائي كل باسمه " شادية " و " بسمة " و " ملاك " وأخي الغالي " محمد " الذي كان العون الكبير لي

إلى أسرتي الحبيبة على رأسها عمتي " سميرة " و ابنة عمتي " إيمان " و " مفيدة " و بنات عمي " أية نورهان " " نهي شهرزاد " " زيم "

إلى أخواني اللواتي لم تنجبن أمي و جمعتني بهم المحبة و الصداقة و الأخوة و العلم اللواتي قضيت معهن أجمل لحظات حياتي

" وسام " " شياء " " زهرة "

إلى صديقتي العزيزة التي جمعتني بها صدف الحياة إلى من فهمني دائما هانية شباح " و صديقة طفولتي " حنان عاتي " ، إلى جميع أصدقائي الذين عرفتهم في حياتي

إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة و مجالس العلم خاصة طلبة العلوم الاقتصادية جامعة شاذلي بن جديد

الى طلبة السنة الثانية ماستر اختصاص اقتصاد نقدي و بنكي كل باسمه أخص

الى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

إلى كل أستاذ علمني حرفا في كل الأطوار

إلى كل من يعرفني، إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

الصفحة	المحتويات
(i)	ملخص
(ii)	Résumé
(iii)	الإهداء
(iv)	شكر و عرفان
(v)	قائمة الأشكال
(vi)	قائمة الجداول
(vii)	فهرس المحتويات
(أ_ هـ)	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي
(07)	تمهيد
(08)	المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي
(08)	المطلب الأول: مفهوم التدقيق
(08)	أولاً: تعريف التدقيق
(09)	ثانياً: أنواع التدقيق
(10)	المطلب الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي
(10)	أولاً: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي
(12)	ثانياً: تعريف التدقيق الداخلي
(12)	ثالثاً: أهداف التدقيق الداخلي
(13)	رابعاً: أهمية التدقيق الداخلي
(14)	المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي ومجالاته
(14)	أولاً: تدقيق داخلي مالي
(14)	أولاً: تدقيق داخلي تشغيلي
(15)	المطلب الرابع: مبادئ ومنهجية التدقيق الداخلي
(15)	أولاً: مبادئ التدقيق الداخلي
(16)	ثانياً: منهجية التدقيق الداخلي
(17)	المبحث الثاني: الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي

(18)	المطلب الأول: أوراق العمل
(18)	أولاً: تعريف أوراق العمل
(18)	ثانياً: أنواع أوراق العمل
(19)	ثالثاً: ملفات العمل
(22)	المطلب الثاني: أدلة وقرائن الإثبات
(22)	أولاً: تعريف أدلة وقرائن الإثبات
(22)	ثانياً: وسائل الحصول على أدلة وقرائن الإثبات
(23)	ثالثاً: أنواع أدلة وقرائن الإثبات
(24)	المطلب الثالث: الأخطاء والغش في التدقيق الداخلي
(24)	أولاً: الأخطاء في التدقيق الداخلي
(25)	ثانياً: الغش في التدقيق الداخلي
(26)	المطلب الرابع: تقرير المدقق الداخلي.
(26)	أولاً: تعريف التقرير
(26)	ثانياً: أنواع التقرير
(28)	ثالثاً: الأركان الشكلية للتقرير
(29)	المبحث الثالث: خصوصيات عمل المدقق الداخلي وعلاقته بالمدقق الخارجي
(29)	المطلب الأول: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي
(29)	أولاً: الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي
(30)	ثانياً: أوجه الاختلاف بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي
(30)	ثالثاً: أوجه التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي
(31)	المطلب الثاني: دور المدقق الداخلي في عملية الرقابة الداخلية
(32)	المطلب الثالث: حقوق وواجبات المدقق الداخلي
(32)	أولاً: حقوق المدقق الداخلي
(32)	ثانياً: واجبات المدقق الداخلي
(33)	المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي
(34)	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: عموميات حول الحوكمة في البنوك
(36)	تمهيد
(37)	المبحث الأول: أساسيات حول الحوكمة في الشركات
(37)	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

(37)	أولاً: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات
(39)	ثالثاً: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
(40)	رابعاً: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات
(41)	المطلب الثاني: المنظمات الدولية ومبادئ الحوكمة
(42)	أولاً: مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
(44)	ثانياً: مبادئ الحوكمة حسب البنك الدولي
(45)	ثالثاً: مبادئ الحوكمة حسب صندوق النقد الدولي
(45)	المطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات
(45)	أولاً: آليات الرقابة الداخلية
(45)	ثانياً: آليات الرقابة الخارجية
(46)	المطلب الرابع: التجارب الدولية لحوكمة الشركات
(46)	أولاً: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية
(48)	ثانياً: تجربة فرنسا
(48)	ثالثاً: تجربة الجزائر
(49)	المبحث الثاني: الحوكمة في البنوك
(50)	المطلب الأول: تعريف الحوكمة في البنوك والفاعلين الأساسيين لها
(50)	أولاً: تعريف الحوكمة في البنوك
(50)	ثانياً: الفاعلين الأساسيين في حوكمة البنوك
(51)	المطلب الثاني: نموذج الحوكمة الجيد في البنوك
(51)	أولاً: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في البنوك
(51)	ثانياً: أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك
(51)	المطلب الثالث: لجنة بازل والحوكمة
(52)	أولاً: أعمال لجنة بازل لحوكمة البنوك 1998
(52)	ثانياً: توصيات لجنة بازل لسنة 1999
(53)	ثالثاً: مبادئ حوكمة البنوك من منظور لجنة بازل 2006
(54)	المطلب الرابع: متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك الجزائرية
(54)	أولاً: القواعد والمعايير الإحترازية المطبقة في الجزائر
(54)	ثانياً: واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية
(57)	ثالثاً: أثر تطبيق الحوكمة على البنوك العمومية الجزائرية

(58)	المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة البنوك
(58)	المطلب الأول: متطلبات الأساسية من التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة
(59)	المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وأطراف الحوكمة
(60)	المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية
(61)	المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في إكتشاف الغش والإحتيال المالي
(64)	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة
(66)	تمهيد
(67)	المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية
(67)	المطلب الأول: إجراءات، أدوات وأساليب الدراسة
(67)	أولا: إجراءات الدراسة
(67)	ثانيا: أدوات ومصادر جمع البيانات
(70)	ثالثا: أساليب الإحصائية المستخدمة.
(71)	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية
(71)	أولا: مجتمع الدراسة
(71)	ثانيا: عينة الدراسة
(72)	المطلب الثالث: نموذج الدراسة الميدانية
(72)	أولا: تصميم نموذج الدراسة
(72)	ثانيا: وصف محاور الدراسة
(74)	المطلب الرابع: قياس صدق وثبات نموذج الدراسة
(74)	أولا: قياس صدق نموذج الدراسة
(74)	ثانيا: قياس ثبات نموذج الدراسة
(77)	المبحث الثاني: وصف وتشخيص متغيرات الدراسة
(77)	المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة
(82)	المطلب الثاني : وصف وتشخيص أبعاد التدقيق الداخلي ومدى تطبيق معايير
(85)	المطلب الثالث: وصف وتشخيص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة
(86)	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة
(86)	المطلب الأول: التحليل الإحصائي لمكانة ومعايير التدقيق الداخلي ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية بولاية الطارف

(89)	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة
(90)	المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لعلاقات التأثير بين متغيرات الدراسة
(92)	خلاصة الفصل الثالث
(94)	خاتمة
(97)	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (2_1)	خصائص حوكمة الشركات	(40)
الشكل رقم (2_2)	مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	(43)
الشكل رقم (2_3)	آليات حوكمة الشركات	(46)
الشكل رقم (2_4)	دور وظيفة التدقيق الداخلي	(61)
الشكل رقم (2_5)	العوامل التي تساهم في حدوث الإحتيال المالي	(62)
الشكل رقم (3_1)	نموذج الدراسة الميدانية	(71)
الشكل رقم (3_2)	وصف عينة الدراسة على أساس الجنس	(75)
الشكل رقم (3_3)	وصف عينة الدراسة على أساس الفئة العمرية	(76)
الشكل رقم (3_4)	وصف عينة الدراسة على أساس المنصب الوظيفي	(77)
الشكل رقم (3_5)	وصف عينة الدراسة على أساس الدرجة العلمية	(78)
الشكل رقم (3_6)	وصف عينة الدراسة على أساس التخصص العلمي	(79)
الشكل رقم (3_7)	وصف عينة الدراسة على أساس سنوات الخبرة	(80)
الشكل رقم (3_8)	وصف عينة الدراسة على أساس عدد الدورات التدريبية	(80)
الشكل رقم (3_9)	وصف عينة الدراسة على أساس مجال الدورات التدريبية	(81)

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1_1)	التطور التاريخي للتدقيق الداخلي	(11)
الجدول رقم (1_3)	معايير التدقيق الداخلي في البنوك العمومية الجزائرية	(72)
الجدول رقم (2_3)	مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية	(72)
الجدول رقم (3_3)	درجة مقياس ليكرت الخماسي	(73)
الجدول رقم (4_3)	ثبات محاور الإستبيان عن طريق معامل ألفا كرونباخ	(74)
الجدول رقم (5_3)	وصف عينة الدراسة على أساس الجنس	(75)
الجدول رقم (6_3)	وصف عينة الدراسة على أساس السن	(75)
الجدول رقم (7_3)	وصف عينة الدراسة على أساس المنصب الوظيفي	(76)
الجدول رقم (8_3)	وصف عينة الدراسة على أساس الدرجة العلمية	(77)
الجدول رقم (9_3)	وصف عينة الدراسة على أساس التخصص العلمي	(78)
الجدول رقم (10_3)	وصف عينة الدراسة على أساس سنوات الخبرة	(79)
الجدول رقم (11_3)	وصف عينة الدراسة على أساس عدد الدورات التدريبية	(80)
الجدول رقم (12_3)	وصف عينة الدراسة على أساس مجال الدورات التدريبية	(81)
الجدول رقم (13_3)	وصف وتشخيص أبعاد التدقيق الداخلي ومدى تطبيق معايير	(82)
الجدول رقم (14_3)	وصف وتشخيص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة	(84)
الجدول رقم (15_3)	أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي	(86)
الجدول رقم (16_3)	أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة	(87)
الجدول رقم (17_3)	علاقة الارتباط بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة	(88)
الجدول رقم (18_3)	نتائج إختبار وتأثير معايير التدقيق الداخلي على تطبيق مبادئ الحوكمة	(89)



مقدمة

ظهرت حوكمة المؤسسات، وتعددت الاتجاهات الفكرية في أهميتها، فمنها من ذهبت إلى أهميتها في القطاع العام، لما لها من تأثيرات على الإقتصاد الوطني، ومنها من ذهبت إلى أهميتها في القطاع الخاص الإقتصادي، من خلال حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحسين أدائها العام وبالتالي قدرتها على المنافسة في الأسواق.

لقد كان للحوكمة إرتباط وثيق بالأزمات المالية، حيث كشفت هذه الأخيرة أن عدم تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب قد زاد من حدة هذه الأزمات، فقد أفلست العديد من البنوك نتيجة لضعف الآليات الرقابية سواء من داخل البنك، والتي تعرف بالآليات الداخلية للحوكمة مثل مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي، أو من خارج المؤسسة، والتي تعرف بالآليات الخارجية للحوكمة مثل المراجعة المالية أو السوق المالي.

وفي ظل هذا المناخ ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه أكثر تأهيلا للمساعدة في تجنب الغش والتلاعبات المحاسبية وفي تطبيق مبادئ الحوكمة وكذا إدارة المخاطر، حيث ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية لما لها من أثر على سير العمل داخلها وصولا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على ودائع العملاء.

والجزائر كغيرها من الدول إهتمت بالحوكمة ومواكبة لها قامت بمجموعة من الإصلاحات منها إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2009 حيث أن تطوير آليات الحوكمة الداخلية، سيكون له أثر على تطبيق معايير التدقيق الداخلي بشكل سليم.

1. إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

• ما مدى مساهمة معايير التدقيق الداخلي في تطبيق مبادئ الحوكمة في عينة من البنوك العمومية لولاية

الطارف؟

ولإبراز معالم الإشكالية الرئيسية سيتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

أ_ هل تهتم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق معايير التدقيق الداخلي؟

ب_ هل تهتم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق مبادئ الحوكمة ؟

ج_ هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية

الطارف ؟

د_ هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف ؟

1. فرضيات الدراسة

من أجل إلقاء الضوء على مشكلة الدراسة والإجابة عن الأسئلة المطروحة يتم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف.

أ_ الفرضية الفرعية الأولى: تهتم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق معايير التدقيق الداخلي.

ب_ الفرضية الفرعية الثانية: تهتم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق مبادئ الحوكمة.

ج_ الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف.

د _ الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف.

2. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الموضوع من الأهمية التي يحظى بها التدقيق الداخلي في البنوك، فهي تعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال خدماتها الإستشارية والتأكيدية، والذي بدوره يعد أمراً حيويًا يساعد الإدارة في إتخاذ قراراتها بالشكل الذي يضمن لها تحقيق أكبر قدر من الأهداف والقيام بالتصحيحات والتعديلات اللازمة في وقتها.

3. دوافع اختيار الموضوع

توجد عدة حقائق تجعل من هذا الموضوع محل إهتمام الباحثين لعل أهمها:

■ الدوافع الذاتية

✓ الإهتمام والميل الشخصي للخوض في مهنة التدقيق الداخلي؛

✓ الرغبة في إكتساب معارف جديدة في مجال التدقيق؛

✓ محاولة إيجاد حلول لمشاكل التي يعاني منها الجهاز البنكي خصوصا فيما يتعلق بجرائم الفساد المالي.

■ الدوافع الموضوعية

✓ الدور الكبير الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الحفاظ على صحة وسلامة العمليات المالية للمؤسسة الاقتصادية؛

✓ إزدياد الفضائح والأزمات المالية والمصرفية التي هزت أكبر الشركات وأدت إلى إفلاس أكبر البنوك العالمية.

4. أهداف الدراسة

إن أهم ما تهدف إليه هذه الدراسة هو التعرف على المؤشرات المعتمدة في المؤسسات المصرفية، للحد من التلاعبات في القوائم المالية، وكذا التعرف على مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة، بالإضافة إلى تقديم بعض الإقتراحات المهمة التي قد تساهم في تطبيق معايير التدقيق الداخلي، وكذا لفت إنتباه الباحثين والممارسين الأكاديميين إلى أهمية الموضوع.

5. منهج الدراسة وأدواته

إن طبيعة الدراسة محل البحث تتطلب الإلمام بجانبين:

- **الأول: الجانب النظري:** ويتم التطرق فيه إلى الجوانب الفكرية والمعرفية الأكاديمية للتدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة والعلاقة النظرية التي تربط بينهما، بالرجوع إلى المراجع والدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، وذلك من خلال المنهج الوصفي لوصف الظواهر والمنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- **الثاني: الجانب التطبيقي:** ويتناول مختلف النقاط المذكورة نظريا لتحليل إجابات عينة من كوادرات وإطارات من البنوك العمومية لولاية الطارف، عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss، من خلال منهج دراسة الحالة.

5. حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية وزمنية وعليه تحددت هذه الدراسة كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في البنوك العمومية العاملة في ولاية الطارف، وقد اقتصرَت الدراسة على أربعة وكالات مصرفية تجارية، وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 811 بالطارف، بنك الوطني الجزائري وكالة رقم 489 بالطارف، بنك الوطني الجزائري وكالة رقم 812 بالقالة، القرض الشعبي الجزائري رقم 213 بالطارف.

- **حدود زمنية :** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 18 مارس 2018 إلى غاية 30 أبريل 2018 مع بقاء التردد على البنوك للاستفادة من رأيهم فيما يخص تحليل البيانات .

6. صعوبات الدراسة

لقد واجهت هذه الدراسة العديد من الصعوبات الموضوعية والميدانية التي أثرت على معالجة بعض جزئياته والتي يمكن إبرازها فيما يلي :

- بذل جهد كبير في إقناع عمال البنوك التجارية العمومية المبحوثة وتعبئة الاستبيانات متحججين بانشغالاتهم

■ ضيق عامل الوقت .

7. الدراسات السابقة

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات التي تتناول موضوع التدقيق الداخلي وتم ربطها بمتغيرات أخرى منها:

■ دراسة إسحاق نسمان (2009) بعنوان:

"دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين"، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

تطوقت هذه الدراسة لدور المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توضيح الإطار النظري للمراجعة الداخلية ومبادئ الحوكمة، التي من شأنها معالجة بعض مشاكل التي تتعرض لها البنوك.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك وجود ارتباط قوي بين أداء مهام المراجعة الداخلية والالتزام المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية لديه لتفعيل الحوكمة في المصارف العاملة بفلسطين .

■ دراسة براهيم كززة (2014) بعنوان:

"دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة المحركات الخروب ولاية قسنطينة" ،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

حيث تناولت الدراسة دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة في الشركات، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توضيح علاقة التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة والإدارة العليا، حيث تعتبر هذه الآليات في حد ذاتها من آليات الحوكمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح وظيفة التدقيق الداخلي في دعم التطبيق السليم بمؤسسات المحركات تقف أمامه بعض العراقيل والمعوقات، والمتمثلة في ضعف تأهيل المدقق الداخلي في المعايير الدولية، وفي إدارة المخاطر وكذا غياب لجنة تدقيق بالمؤسسة محل الدراسة .

■ دراسة إبراهيم رباح (2009) بعنوان:

" دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

تناولت هذه الدراسة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية العاملة بقطاع غزة، وذلك باستخدام المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم توضيح الإطار النظري للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية وأهمية وضع إجراءات التدقيق الداخلي، حيث تأخذ بالحسبان المخاطر التي يتعرض إليها المصرف، كما يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في المصارف، كما يوفر التدقيق الداخلي المعلومات لإدارة العليا لاتخاذ قراراتها.

8. تقسيمات الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية، حيث تم في الفصل الأول تناول الإطار النظري للتدقيق الداخلي وقد تكون هذا الفصل من ثلاث مباحث أساسية، حيث تم التطرق لعموميات حول التدقيق الداخلي في المبحث الأول، ثم تم التطرق لإجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المبحث الثاني، كما تناول خصوصيات عمل المدقق الداخلي في المبحث الثالث، أما الفصل الثاني فقد تم التطرق إلى عموميات حول الحوكمة في البنوك، وقد تكون هذا الفصل من ثلاث مباحث أساسية، حيث خصص المبحث الأول لماهية حوكمة الشركات، أما المبحث الثاني فقد تناول الحوكمة في البنوك، وتم تناول دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة البنوك في المبحث الثالث، والفصل الثالث تم القيام بدراسة ميدانية عن دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف، وقد تكون هذا الفصل من ثلاث مباحث أساسية، حيث تم عرض منهجية الدراسة الميدانية القائمة على أداة الاستبيان بالتفصيل في المبحث الأول، ثم تم وصف وتشخيص متخيرات الدراسة التدقيق الداخلي مبادئ الحوكمة في المبحث الثاني، ومن ثم تم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية الرئيسية منها، والفرعية في المبحث الثالث.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق

الداخلي

تمهيد

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقييمية تنشأ داخل البنك بهدف فحص ومراجعة وتقييم جميع الأنشطة، حيث يعمل التدقيق على مساعدة الأفراد للقيام بأعمال مكلفين بها بدرجة عالية من الكفاءة والجودة، وذلك عن طريق توفير الدراسة والتقييم والتوصيات وتقديم الاستشارات والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة المختلفة، حيث على المدقق أن يلتزم بمجموعة من المعايير المقبولة والمتعارف عليها لإجراء عملية التدقيق بالشكل الملائم والمناسب، حيث يعرض المدقق الداخلي النقائص والأخطاء مع ذكر أثارها على المؤسسة بالأرقام .

ويتم توضيح الإطار النظري في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي

المبحث الثالث: خصوصيات عمل المدقق الداخلي .

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي

نظرا لتعدد النشاطات وتنوعها في المؤسسات وتضاعف أحجام هذه الأخيرة أدى ذلك إلى تضاعف المعلومات المالية التي ينبغي إعدادها دوريا، وهذا ما كان من الأسباب المباشرة التي أدت إلى ظهور المراجعة الداخلية التي من شأنها أن تقدم تدقيقا وتقييما مفصلا بشأن الوضع المحاسبي للمؤسسة، ومن ثم اتخاذ قرارات مستقبلية لضمان سيروية حسنة لها وكذا خدمة الأطراف المتعاملين معها.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

يعتبر التدقيق بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسة إذ أصبح وجوده لا غنى عنه فهو وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة وتتخذ على أساسها قرارات مختلفة لتقوم باكتشاف مواطن الغش والأخطاء المحاسبية التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة.

أولا: تعريف التدقيق

تعددت التعاريف المتعلقة بالتدقيق ولعل تعريف أحد لجان جمعية المحاسبة الأمريكية * (AAA) هو الأكثر انتشارا، حيث يعرف التدقيق على النحو التالي: "التدقيق عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقديم أدلة إثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات، وأحداث اقتصادية بهدف تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى مستخدمين معينين".¹

ويعرف التدقيق أيضا بأنه: "فحص للمعلومات أو البيانات مالية من قبل شخص مستقل ومحاييد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وشكلها وحجمها".²

وعرفه "هنري بوكور" بأنه: "ذلك النشاط الذي يشرح بكل استقلالية الإجراءات ومعايير الاختبارات والحسابات ومدى مطابقتها للواقع، وضمان سير جزء أو كل الأنشطة الداخلة في التنظيم".³

وعرف التدقيق أيضا بأنه: "فحص انتقادي فني محايد من أجل إبداء الرأي في شكل تقرير حول المعلومات المالية لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها".⁴

* AAA : American Accounting Associatoin .

¹ أمين السيد احمد لطفي، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، دار الجامعية الإسكندرية، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص18.

² هادي تيممي، "مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص20.

³ احمد حلمي جمعة، "مدخل تدقيق الحسابات"، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000، ص70 .

⁴ محمد التهامي طواهر، "المراجعة وتدقيق الحسابات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص12.

ومن التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل لتدقيق حيث أنه: عبارة عن عملية تقوم على فحص مجموعة من المستندات والسجلات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة، لتمكين المدقق من إبداء رأيه وذلك من خلال إثبات صورة عادلة لنتيجة المؤسسة ومركزها المالي، حيث يقدم هذا التقرير إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.

ثانياً: أنواع التدقيق

ينقسم التدقيق إلى عدة أنواع وذلك باختلاف الزاوية التي ينظر إليها:

1. التدقيق من حيث القائمين بعملية التدقيق: وينقسم بحسب هذه الزاوية إلى نوعين:¹

أ. **التدقيق الداخلي:** قد يقوم بعملية التدقيق شخص من داخل المؤسسة يقوم بعملية فحص للدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية.

ب. **التدقيق الخارجي:** هو الفحص الإنتقادي للدفاتر والسجلات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المؤسسة.

2. التدقيق من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ: ويندرج من خلالها ما يلي:²

أ. **تدقيق عادي:** يقصد به فحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات والمستندات ومفردات القوائم المالية للتأكد من مدى عدالة القوائم المالية ودالاتها على المركز المالي ومدى الاعتماد عليها، وإصدار تقرير يحتوي على رأي فني محايد لعدالة القوائم المالية؛

ب. **تدقيق لغرض معين:** يقصد به تدقيق موضوع محدد بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج محددة، ويتم تكليف خطي ومن أمثلته فحص نظام الرقابة الداخلية، فحص المستندات لعملية معينة ومسؤولية المدقق الكشف عن الإهمال والتقصير.

3. أنواع التدقيق من حيث الالتزام: ينقسم حسب هذا التصنيف إلى:³

أ. **التدقيق الإلزامي:** هذا النوع من التدقيق إلزامي قانوني على شركات الأموال، وهي الشركات التي ينص فيها القانون على وجوب تعيين مدقق خارجي لفحص حساباتها واعتماد قوائم مالية الختامية ويعين هذا المدقق من طرف الجمعية العامة للمساهمين؛

¹ خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص13.

² خالد الخطيب، خليل الرفاعي، "علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص26.

³ شريقي عمر، "التنظيم المهني للمراجعة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 24.

ب . التدقيق الاختياري: هي مراجعة تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها ونجد هذا النوع في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، حيث أن الشركة تطلب بمحض إرادتها من المدقق الخارجي ليقوم بفحص حساباته.

4. التدقيق من حيث المجال أو النطاق: حيث تنقسم حسب هذا المعيار إلى:¹

أ . تدقيق كامل: تسمح بإعطاء المدقق إطار غير محدد للعمل الذي تؤديه؛

ب . تدقيق جزئي: تتضمن وضع بعض القيود على نطاق أو مجال التدقيق.

5. التدقيق من حيث التوقيت: وينقسم هذا التصنيف إلى ما يلي:²

أ . تدقيق نهائي: وهو التدقيق الذي يتم في نهاية الفترة؛

ب . تدقيق مستمر: وهو التدقيق الذي يتم على مدار الفترة المحاسبية دون انتظار حتى نهاية فترة التدقيق.

المطلب الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة العديد من التطورات والتغيرات الاقتصادية والمعلوماتية الهائلة، وكذا الانهيارات المالية التي مست كبرى المؤسسات في العالم مما أدى إلى زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق الداخلي كأداة رقابة تضمن قدرة المؤسسات على مواكبة التطور المتسارع والنزخم الهائل من المتغيرات الذي يموج به العالم.

أولاً: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

يرجع ظهور التدقيق الداخلي كفكرة إلى ثلاثينات وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهورها رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل التدقيق الخارجي خاصة، إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتهم للمدقق الخارجي حتى يتم المصادقة عليها، ويبقى دور المدقق الداخلي مهماً بحيث أنها لم تحظى بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941، وكونوا ما يسمى بمعهد المدققين الأمريكيين، عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة.³

والجدول التالي يلخص مراحل تطور التدقيق الداخلي:

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص19.

² أحمد المولى الصباغ، كامل السيد أحمد العشماوي وآخرون، "أساسيات المراجعة ومعاييرها"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2002، ص12.

³ عبد الصمد عمر، "دور المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2009، ص49.

جدول رقم (1-1): مراحل التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

السنة	تعريف التدقيق الداخلي
1947	إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين.
1957	إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي.
1964	اعتماد تعريف التدقيق على أنه: مرتبطة للأعمال والسجلات تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحيانا بموظفين مختصين.
1974	تشكيل لجان لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي.
1977	انتهاء لجنة التدقيق من أعمالها وتقديم تقرير بنتائج الدراسة.
1978	تعرف التدقيق الداخلي على أنه: وظيفة مستقلة يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة ويهدف إلى مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية وذلك بتزويدهم بالبيانات والمعلومات التحليلية وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن الأنشطة التي يتم تدقيقها.
1996	إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صادر عن معهد المدققين الداخليين.
1999	تم صياغة دليل جديد من طرف معهد المدققين الداخليين على أنه: نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لتدقيق وتحسين وإنجاز هذه الأهداف، من خلال التحقق من إنجاز السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح تحسينات اللازمة وإدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.
2001	صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريفه على أنه : نشاط تأكيد مستقل وموضوعي استشاري مصمم لإضافة قيمة المنشأة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والرقابة والتوجيه.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع مختلفة

ثانيا : تعريف التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسات، فلقد عرفه معهد المدققين الداخليين الأمريكيين بأنه: "نشاط مستقل موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، حيث يساعد هذا النشاط المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر الرقابية وعمليات التحكم".¹

ولقد عرفته لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل* (COSO) على أنه: "عمليات تتأثر بمجلس الإدارة يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها لتحقيق كفاءة في العمليات، والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها".²

أما معهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فلقد عرفه على أنه: "مراجعة العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر حيث تنفذ من قبل الأشخاص الذين يعينون وفق شروط خاصة".³

وعرف أيضاً على أنه: "نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة يهدف إلى فحص وتقييم وتدقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية، حيث يقوم به جهاز داخلي مستقل عن إدارة المنشأة لضمان واطمئنان الإدارة عن مدى كفاية الإجراءات وتنفيذ السياسات الموضوعية وقياس أداء وتقييم السياسات الموضوعية وفعالية الإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية".⁴

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه: عبارة عن نشاط يقوم به المدقق الداخلي الذي يتم بشكل مستمر ووفق شروط محددة، وبناءً على قرارات المدقق الداخلي تتخذ المؤسسة البنكية مجموعة من القرارات المستقبلية.

ثالثاً: أهداف التدقيق الداخلي

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي:⁵

- الكفاءة التي تتم فيها التنفيذ الفعلي لمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة؛

¹ أحمد حلمي جمعة، "التدقيق الداخلي والحكومي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 47.

* Committee of sponsoring organization of the trade way commission .

² إبراهيم رياح، "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 13 .

³ خالد راغب الخطيب، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 129.

⁴ محمد فصل مسعد، خالد راغب خطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، الطبعة الأولى، دار الكنوز للمعرفة العلمية، الأردن، 2009، ص 218.

⁵ سعداني ابراهيمي احمد، "دور الشركة والمراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2008، ص 4.

- كفاءة الطرق التي يعمل فيها النظام المحاسبي وذلك المؤشر يقيس بصدق نتائج العمليات والموقف المالي؛
- لتقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء رأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية؛
- زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها؛
- يقدم الحلول الممكنة والتوصيات للمشاكل التي تواجهها المنظمة؛
- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم.

رابعاً: أهمية التدقيق الداخلي

- اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبحت لها دور في المؤسسات المالية والمصرفية حيث تسعى الإدارة إلى تحقيقها ويمكن القول أن هذه الوظيفة تعتبر كصمام أمان في الإدارة ويمكن وضعها تحت مراقبة الإدارة. ومن العوامل التي ساهمت في تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي:¹
- تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافياً على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين؛
 - ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة؛
 - الاستغلال التنظيمي للإدارات ضمن هيكل التنظيمي وتعدد مستويات الإدارة في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات والنظم المعمول بها؛
 - حاجة المجتمع للبيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام التدقيق الداخلي والرقابة الذي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها؛
 - انتهاز أسلوب اللامركزية في الإدارة ولقد لجأت الإدارة في المؤسسات الكبيرة والمنتشرة جغرافياً إلى تفويض السلطات إلا أنه ما زال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق فعالية مطلوبة.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق ومجالاته

إن التمييز بين مهام التدقيق الداخلي صعب ودقيق في ظل الاتجاهات الحديثة لمفهوم التدقيق الداخلي الذي أصبح يقوم على شمولية التدقيق لكافة العمليات والإدارات في المؤسسة، وهذا ما يعني ذلك وجود مجالات تدخل مشتركة بين مختلف

¹ أحمد محمد مخلوف، "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2006، ص 50.

أنواع التدقيق الداخلي مما يجعل إمكانية وضع حدود فاصلة بين الأمر صعب من الناحية العملية، غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للتدقيق الداخلي وهو التدقيق المالي (تدقيق القوائم المالية) وتدقيق العمليات.

أولاً: أنواع التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم أنواع التدقيق الداخلي كما يلي:

1. **التدقيق الداخلي المالي:** هو الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم المالية والسجلات المحاسبية المتعلقة بها، لتحديد مدى التزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية أو أية متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً.¹ حيث أن المدقق المالي الداخلي يقوم بفحص كامل التسجيلات المحاسبية والتأكد من صحتها وسلامتها من خلال الرجوع إلى مستنداتها الثبوتية ومختلف السجلات المحاسبية للمؤسسة، والتحقق من دقة وملائمة القوائم المالية الختامية.²
2. **التدقيق الداخلي التشغيلي للعمليات:** يطلق عليه أيضاً التدقيق الإداري والتدقيق الأداء والتدقيق الوظيفي، ويعرف هذا النوع من التدقيق بأنه الفحص الشامل وفقاً لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية، وذلك لتحقيق من كفاءة العمليات التشغيلية.³

كما يسعى المدقق الداخلي في إطار مهمة تدقيق الأداء إلى الحصول على أدلة واقتناعات للتثبيت ارتفاع كفاءة العمليات وفعالية السياسات والإجراءات ووسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات.⁴

المطلب الرابع: مبادئ ومنهجية التدقيق الداخلي

يجب التزام المدقق الداخلي بقواعد وأسس مناسبة لسلوك المهني أثناء تأديته لعمله بحيث لا يكون هناك أي شك في نزاهتهم وموضوعيتهم لذا هناك منهجية واضحة يتبعها المدقق الداخلي.

أولاً: مبادئ التدقيق الداخلي

أجمع مجمع المدققين الداخليين على وضع مستوى واسع من المبادئ الخاصة بالتدقيق الداخلي في البنوك

¹ كمال محمد سعيد النونو، "مدى تطبيق معايير التدقيق في البنوك الإسلامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 20.

² نور الدين مزياني، "تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير مؤسسات، قسم العلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013، ص 26.

³ يوسف سعيد، "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2002، ص 44.

⁴ نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

1. مبادئ التدقيق الداخلي عامة

يتوقع من المدققين عامة تطبيق وتأدية المبادئ التالية:

أ. أخلاقيات التدقيق: تمتد القواعد الأخلاقية المحددة من جانب معهد المدققين الداخليين لتشمل:¹

- النزاهة: تضع نزاهة المدققين الداخليين ثقة ولذلك فهي توفر أساس المرتبط بالاعتماد على حكمهم؛
- الموضوعية: فيقصد بها التوجيهات الذهنية غير المتحيزة التي تكفل قيام المدققين الداخليين بأداء مهام التدقيق الداخلي على النحو الذي يجعلهم يؤمنون بنتائج أعمالهم ، وإلا يكون هناك أي تهاون في جودة أداء عملهم؛
- سرية المعلومات: على المدققين الداخليين أن يحترموا قيمة وملكية المعلومات بدون حصول على إذن أو تفويض المناسب اللازم؛

- الكفاءة: تعد عنصرا جوهريا في تأدية مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب وتشمل بذلك المعرفة والخبرة والاستمرارية ضمن سياسة تدريسه منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

ب. قواعد السلوك: يتوقع من المدققين الداخليين المهنيين أن يلاحظوا قواعد السلوك التالية:²

- الموضوعية: على المدققين الداخليين أن:

✓ لا يشاركوا في أي نشاط أو علاقة من شأنها إضعاف وافترض أن تضعف تقييمهم الغير متحيز؛

✓ لا يقبلوا أي شيء قد يضعف حكمهم المهني؛

✓ الإفصاح عن الحقائق الجوهرية المعروفة لهم والتي إذا لم يتم الإفصاح عنها قد تشوه التقرير عن العمليات محل الفحص.

- السرية: يجب على المدققين لمهنيين أن:

✓ لا يكونوا حريصين على استخدام أو حماية المعلومات التي تم الحصول عليها؛

✓ لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي وبأي طريقة تكون عاكسة للقانون.

- الكفاءة: يجب على المدققين الداخليين المهنيين:

✓ الارتباط فقط بتلك الخدمات التي من شأنها زيادة المعرفة والمهارات والخبرة ؛

✓ أداء كافة الخدمات طبقا للمعايير الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛

✓ التحسين المتصل بكفائتهم وفعالية وجودة خدماتهم.

¹ أمين سيد احمد لطفي، "دراسة متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد"، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 47.

² جمعية المدققين الداخليين ، "المعايير الدولية المهنية للممارسة التدقيق الداخلي"، 2008، ص 3.

2. المبادئ التدقيق الداخلي حسب لجنة بازل:

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاقية بازل الثانية بوضع عدة مبادئ للتدقيق الداخلي في البنوك، وحصرتها في مجموعة من النقاط التالية:¹

- العمل الدائم والاستمرارية؛
- الاستقلالية؛
- ميثاق التدقيق؛
- الحيادية؛
- الكفاءة المهنية؛
- نطاق النشاط.

ثانياً: منهجية التدقيق الداخلي

تتمثل منهجية التدقيق الداخلي في مجموعة المراحل والوسائل التي ينبغي على المدقق الداخلي في سبيل مراجعته وفحصه أن يقوم بها.

1. التحضير لمهمة التدقيق الداخلي: يتطلب الأمر من المدقق الداخلي قبل البدء بالتنفيذ أعمال التدقيق أن يقوم أولاً بالتحضير الجيد للمهمة وتتمثل هذه الخطوة في مرحلتين:²

- أ. الأمر بالمهمة: وهو عبارة عن تفويض ويكون إما في وثيقة مكتوبة أو على شكل أمر شفهي
- ب. الدراسة والتخطيط: إن هذه المرحلة ضرورية وهامة جداً حيث يضع المدققين الداخليين خطة مبدئية على المخاطر ويتم التنفيذ من خلال الآتي:

- الاطلاع والفهم: وذلك بالإطلاع وجمع المعلومات الكافية واللازمة؛
- خطة التقارب: من خلال المعلومات يقوم بإعداد خطة؛
- تحديد موقع الخطر: حيث يقوم المدقق الداخلي بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة المخاطر؛
- التقرير التوجيهي: يحدد أسس تحقيق مهنة التدقيق داخلي ونطاقه كما يعرف مواقع الخطر المحددة سابقاً وعلى ضوءها يقوم بتحديد نطاق المهنة.

¹ ملتقى المحاسبين الأردنيين والعرب، "التدقيق الداخلي في البنوك"، ورقة بحثية متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: [http / www.oozs . net](http://www.oozs.net) ، تم الإطلاع عليه يوم 2018/04/05 على 4:16.

² إبراهيم طه عبد الوهاب، "المراجعة النظرية والممارسة المهنية"، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 278.

2. تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي: ويتم تنفيذ وفق المخطط الموافق عليه من قبل مدير التدقيق على أن يتم اختيار وتجميع الأدلة الكافية والملائمة وتمثل هذه الخطوة في ثلاث مراحل:

أ. اجتماع الافتتاح: يكون في مقر النشاط الذي سيتم تدقيقه؛

ب. مخطط التنفيذ: يقوم على تقسيم الأعمال بين مختلف الأعضاء وفقاً لمؤهلاتهم؛

ج. العمل الميداني: يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من مدير التدقيق .

3. التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي: تعتبر هذه الخطوة الأخيرة وتنقسم إلى أربعة مراحل:¹

أ. التقرير الأولي للتدقيق الداخلي: يشمل على كافة المشاكل والانحرافات والمخالفات؛

ب. حق الرد من الأشخاص المدقق أعمالهم: تمكنهم من الرد على تلك الملاحظات والنتائج؛

ج. التقرير النهائي: يجب أن يكون التقرير موضوعي وواضح وبناء ويتم اعتماده وتقديمه في الوقت المناسب؛

د. المتابعة بمدى الالتزام بتلك التوصيات.

بينت إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية إلا إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية تؤمن للبنوك المصرفية صحة نظام المعلومات المستخدم، ويمكن حصر هذه الإجراءات فيما يلي:²

• تحديد واضح للأهداف؛

• استعمال دليل الإجراءات؛

• الفصل بين الوظائف والموضوعية في الحسابات؛

• توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء.

المبحث الثاني: الإجراءات العملية للتدقيق الداخلي

بعد إتباع المراجع المبادئ والمعايير المساعدة على تحقيق أهداف التدقيق الداخلي ما يبقى عليه سوى القيام بمجموعة من الإجراءات العملية حيث يختار في ذلك الأدوات المثلى.

المطلب الأول: أوراق العمل

إن الجزء الكبير من وقت المدقق مخصص لتخطيط وإعداد التدقيق لأوراق العمل لأنها تزيد من الكفاءة المهنية، وتساعد في أداء مهامه وإعداد التقارير المتضمن لرأيه، كما أن المدقق يستعمل أوراق العمل من سجلات المحاسبة ووثائق مالية لتدعيم واثبات العمل الذي قام به.

¹ إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 281.

² داوود يوسف صبح، "دليل التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية"، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2010، ص 245 .

أولاً: تعريف أوراق العمل

تعرف أوراق العمل على أنها: "عبارة عن سجلات الإجراءات التي تتبعها المدقق والاختيارات التي قام بها والمعلومات التي تحصل عليها والنتائج التي توصل إليها من خلال قيامه بعملية التدقيق، وهي بذلك تشمل برامج التحليل والكشف التحليلية والمذكرات التفسيرية، رسائل المصادقات، القرارات والشهادات، رسالة التكاليف، الجداول المختلفة التي يرى المدقق ضرورة وجودها ضمن أوراق عمل المدقق".¹

وتعرف أيضاً على أنها: "تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم الحصول عليها بواسطة المدقق لإظهار ما قام به من عمل والطرق والإجراءات التي تتبعها، والنتائج التي توصل إليها بواسطة المدقق الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير وإيجاد القرائن لمعرفة مدى صحة الفحص الذي قام به، ودليل ذلك إتباع العناية المهنية أثناء عملية الفحص".² مما سبق يتضح بأن أوراق العمل عبارة عن سجلات يحتفظ بها المراجع للإجراءات التي يتم تنفيذها حيث يحتفظ بالمعلومات التي يتم الحصول عليها من استنتاجه الخاصة.

ثانياً: أنواع أوراق العمل

يعتمد المدقق الداخلي أثناء عمله مجموعة من أوراق العمل حيث يستعمله كإثبات وهي كما يلي:³

1. موازين التدقيق: والتي تعبر عن حلقة اتصال بين حسابات دفتر الأستاذ وبين القوائم المالية الختامية والتي يتعين على المدقق أن يبدي رأياً في مدى سلامتها؛
2. الجداول الملحقية: والتي يتم إعدادها من طرف المدقق للإفصاح عن العمل الذي أنجز في جميع الأدلة والقرائن والأدلة حتى يتوصل إلى إقناع حول دقة الحسابات؛
3. المصادقات: والتي يحصل عليها المدقق من المتعاملين من المؤسسة من زبائن أو بنوك ومودون مع تأكد من صدق هذه الأخيرة؛
4. المحاضرة والمستخرجات من العقود والسجلات الأخرى: بحيث يقوم المدقق بتدقيق القيود المرتبطة بعمليات المؤسسة؛
5. القيود الدفترية والتسويات؛

¹ نبيل حماد، "التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص 70.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

³ شعباني لطفي، "المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة دراسة حالة قسم تسيير الغاز للنشاط التجاري لمجمع سونطراك"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 53.

6. تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة مع تبيان نقاط القوة والضعف والتوصيات اللازمة حتى يمكن القيام بالعمليات التصحيحية؛

7. المسودة الأصلية لتقرير المدقق: والتي يمكن أن يرجع إليها عند الحاجة؛

8. برنامج التدقيق: حيث يضع المراجع برنامج للتدقيق حيث إن هذا الأخير يجب أن يصادق عليها المسؤولون، فالبرنامج يحتوي على النتائج الأولية لتحليل الإجراءات والمخاطر.

ثالثا: ملفات العمل

كل عمل تدقيق يجسد غفي ملف عمل فينظم بطريقة تجعل المعلومة سهلة المنال وشاملة التلخيص وكذلك تسهيل أعمال الفحص للمدققين المعنيين لضمان نوعية سير المهمة حيث في حالة ما إذا كان الملف موجودا وفقا لبعض المراجعين فان كل رد يستطيع بكل سهولة الوصول إلى معلومات التي يحتوي عليها الملف وتنقسم إلى ملف دائم وملف جاري.¹

1. الملف الدائم: وهو الملف الذي يتجسد فيه المعارف العامة التي يجب على المؤسسة حيازتها، ويحتوي على تاريخ إنشاء الشركة وبعض العناصر المؤسسية كالاتفاقيات الاجتماعية القوانين الداخلية ولكن يجب أن يكون مهيكلًا كما يلي:²

- عموميات حول المؤسسة محل المراجعة: وتشمل ما يلي:
 - ✓ قائمة مشيرة للمؤسسة والوحدات المكونة؛
 - ✓ التنظيم العام؛
 - ✓ وثائق عامة.
- الرقابة الداخلية: يجب أن يحتوي الملف الدائم بالنسبة لهذه النقطة على كل ما يسمح بتقدير درجة الثقة الخاصة بالرقابة الداخلية والمخاطر العامة.
- معلومات محاسبية ومالية: ويدخل ضمنها ما يلي:
 - ✓ المخطط والدليل المحاسبي المستعمل؛
 - ✓ الإجراءات المحاسبية؛
 - ✓ الهياكل التنظيمية للمصلحة المحاسبية؛
 - ✓ حجم المعلومات حسب الطبيعة؛

¹ محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، "الأسس العلمية والعملية للمراجعة الحسابات"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 185 .

² شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

✓ طرق وإجراءات التقييم والحسابات؛

✓ الحسابات السنوية لسنوات المالية الثلاثة؛

✓ السياسة المالية؛

✓ حالة الخزينة والتمويل؛

✓ نسبة الهيكلية والتسيير المعبرة؛

• **معلومات قانونية جبائية واجتماعية** وتتضمن ما يلي:¹

✓ عقد التأسيس والوثائق الأخرى ذات طابع قانوني؛

✓ قرار تعيين مدقق الحسابات والدليل على إن كل القانونية لتعيين قد تم تطبيقها من إعلان في الجرائد؛

✓ قائمة المساهمين مع عدد الأسهم التي هي بحوزة كل واحد منهم؛

✓ وثائق متعلقة بالنظام الجبائي والاجتماعي للشركة؛

✓ محاضر المجالس والجمعيات؛

✓ تقارير مدققي الحسابات السابقون في حالة ما إذا لم يكن المدقق المعين هو الأول؛

✓ خصائص اقتصادية؛

✓ معلومات خاصة بالمعلوماتية.

2. الملف الجاري: يحتوي على البيانات المتعلقة بعملية التدقيق للعام الحالي، ونسخة من كتابات وهناك في بعض

التقسيمات نوع ثالث من الملفات التي يحتوي على برنامج التدقيق يكون في ملف منفصل من أجل تحسين وتنسيق

والتكامل في أجزاء التدقيق، ويمكن أن نعرفه بأنه الملف المستعمل طوال مهمة التدقيق فهذا الملف يحتوي على كل

العناصر المهمة التي لا تتجاوز سنة مالية التي يتم فيها عملية التدقيق، فهذا الملف يشمل معظم الأعمال المنفذة انطلاقا

من المنهجية المتبعة لتنفيذ المهمة والعناصر التي أدت بالمراجع إلى التصريح بالرأي حول درجة صحة ومصادقية الحسابات

السنوية فاستعمال هذا الملف لا يمكن الاستغناء عنه.

أما هيكلته فتكون حول المعلومات التالية:²

• **التنظيم والتخطيط للمهمة:** تندرج على:

✓ البرنامج العام أو الشامل؛

✓ قائمة المتدخلين، رزنامة المتدخلين، مدة الزيارات، مكان التدخلات؛

¹ محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

✓ موازنة الوقت ومتابعة الأعمال؛

✓ تاريخ إصدار التقرير؛

• تقسيم الرقابة الداخلية: وتتضمن ما يلي:¹

✓ وصف الأنظمة؛

✓ خرائط التدفق وقوائم الاستقصاء الخاصة بالرقابة الداخلية؛

✓ تقييم الرقابة الداخلية؛

✓ وصف الأنظمة؛

✓ تقييم الرقابة الداخلي الأنظمة، الإجراءات، الطرق المحاسبية... الخ، ونقاط الضعف والقوة للأنظمة والإجراءات الموضوعة؛

✓ نتائج حول درجة الثقة المخولة للأنظمة والإجراءات الموضوعة ومدى تأثيرها على برنامج مراقبة الحسابات.

• مراقبة الحسابات السنوية

✓ برنامج العمل المرافق لخصائص ومخاطر المؤسسة؛

✓ تفاصيل الأعمال المنفذة تحليل العينات تفتيش الموجودات الفحص المستندي... الخ؛

✓ وثائق أو نسخ متحصل عليها من المؤسسة أو خارجها؛

✓ نتائج وتعليق حول الأعمال المنفذة والمشاكل التي تم اكتشافها؛

✓ نتائج شاملة للمصادقة على الحسابات.

• تحقيقات خاصة أو قانونية

✓ فحص الاتفاقيات؛

✓ المصادقة كل خمس أو عشرة رواتب العالية بالمؤسسة؛

✓ الإباحة بالوقائع الجنوحية لوكيل الجمهورية؛

✓ التدخلات الملحقه للحصول على الوثائق المبررة للواجبات المذكورة أعلاه؛

✓ فحص الوقائع الحادثة بعد اختتام السنة المالية.

• التدقيق أو وثائق عامة

✓ المراسلات المتبادلة مع المؤسسة؛

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

✓ رؤوس أقلام حول اجتماعات مجلس الإدارة وجمعية المساهمين وخاصة القرارات التي لها تأثير على حسابات السنة المالية؛

✓ التأكيدات المتحصل عليها خارج المؤسسة؛

✓ مقتطفات لمحاضر.

كما عليه أن يحتفظ بالملف الدائم و الجاري لمدة لا تقل عن عشرة سنوات، وذلك طبقاً للأحكام المادة الثانية من القانون التجاري.

المطلب الثاني: أدلة وقرائن الإثبات في التدقيق الداخلي

إن الهدف الرئيسي لعملية التدقيق هو إبداء الرأي حول القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، ولكي يصل المدقق إلى الموقف الذي يكون فيه قادراً على إبداء رأيه فلا بد عليه الحصول على الأدلة الكافية.

أولاً: تعريف أدلة الإثبات

تعرف أدلة الإثبات على أنها: "أية معلومات يستخدمها المدقق لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تم تدقيقها قد عرضت طبقاً للمعايير، وتأخذ الأدلة أشكالاً عديدة ما إذا كانت المعلومات التي تم تدقيقها قد عرضت طبقاً للمعايير المتعارف عليها ومن أشكالها شهادات الشفوية للعميل، المصادقات من الأطراف الخارجية، وملاحظات المدقق".¹

ثانياً: وسائل الحصول على أدلة الإثبات والقرائن

هناك العديد من وسائل الإثبات والقرائن من بينها نذكر:²

- **المعينة والجرد الفعلي:** يجب الإطلاع الأصل أو الوثائق المثبتة لوجوده والقيام بعمليات العد والقياس والجرد لتأكد من عدم صورية الرصيد بالوجود الفعلي أو المادي للأصل؛
- **التدقيق الحسابي:** وذلك بمراجعة صحة الحسابات ومراجعة ثقل المبالغ وترحيلها مع العمليات الحسابية ومراجعة المستندات المؤيدة للعمليات الثبوت من صحة جميع الأرصدة الحسابية؛
- **المراجعة المستندي:** فالمستندات هي الأوراق التي تعتبر مرجعاً سليماً يسند إليه المدقق في تثبيت من صحة وقوع واقعة معينة، ويعتبر التدقيق المستندي المحور الرئيسي لعملية التدقيق والتي تقضي معظم وقت التدقيق أثناء جمع أدلة وقرائن لإثبات المدقق بأن المستندات حقيقية تؤيد القيود الواردة بالدفاتر؛

¹ إلفين أرلين، جيمس لونك، وآخرون، "المراجعة مدخل متكامل للمراجعة"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2002، ص 21.

² خلف عبد الله الواردات، "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً للمعايير التدقيق الداخلي الدولية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوفاق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 50.

- **نظم المصادقات:** فهي عبارة عن شهادات أو القرارات من الغير المرسلّة إلى المدقق مباشرة بالموافقة أو الاعتراض على صحة أرصدة حساباتهم وهذا ما يعطي تأكيد إضافي لوجود وملكية الأصول والموجودات أو تقويمها؛
- **نظام الاستفسارات والتتبع:** ويكون الاستفسار شفويا وعلى المدقق أن يحرص في البحث عن تقرير الإجابات التي يتلقاها قبل أن يقتنع بها لتأييد الإضافي لصحة العمليات والأرصدة؛
- **نظام المقارنات والربط بين المعلومات:** هنا تجرى المقارنات المختلفة والمقاربة بين المشروعات المشابهة لكشف أوضاع غير عادية حيث يعتمد هذا الأسلوب على التقدير الشخصي لخبرة ومهارات المدقق؛
- **المراجعة الانتقادية:** النظرة الفاحصة للدفاتر والسجلات لملاحظة أية أمور غير عادية ملفتة للانتباه؛
- **فحص وتقييم أنظمة الرقابة؛**
- **نظام الشهادات والإقرارات:** تستخدم للحصول على الكشوفات الخاصة بالأصول الثابتة مثلا أو الإضافات أو الاهتلاكات أو الرواتب .

ثالثا : أنواع أدلة الإثبات وقرائنه

هناك العديد من أنواع أدلة الإثبات وقرائنها في التدقيق وأهمها:¹

- **الوجود الفعلي:** يعتبر هذا الدليل قوي على الوجود ويصبح هذا النوع من الأصول ملموس
- **المستندات:** من أكثر أنواع الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها المدقق وهي ثلاث أنواع:
 - ✓ مستندات معدة خارج المشروع ومستعملة داخله؛
 - ✓ مستندات معدة داخل المشروع ومستعملة خارجه؛
 - ✓ مستندات معدة ومستعملة داخل المشروع كالدفاتر الحسابية.
- **الإقرارات المكتوبة من إدارة المشروع:** ويستعمل هذا الدليل إذا ما صادف المدقق أمورا ومسائل لا يستطيع الحكم عليها بنفسه بل يحتاج إلى إقرار من الإدارة؛
- **الإقرارات المكتوبة من أشخاص خارج المشروع:** وتسمى شهادات الطرف الثالث وتضع تلك الإقرارات التي يحصل عليها المدقق من العملاء بشأن مصادقات الحسابات وكشوفاتها مما لا يستطيع المدقق الحصول عليها من إدارة المشروع؛
- **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** إن اعتبار متانة نظام الرقابة الداخلية دليلا من أدلة الإثبات، يجيء بسبب أن ذلك يستعمل في تحديد نطاق الاختيارات والعينات التي يقوم المدقق بإجرائها؛

¹ خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 120.

- نتائج تتبع الأحداث اللاحقة: من المعروف أن عمل المدقق إما يتم بعد إثبات العمليات، وقد تتبع خلال الفترة اللاحقة لعملية التدقيق هذه أحداث قد تكون قرينة أو دليلاً على صحة بعض العناصر والعمليات؛
- صحة الأرصدة من الناحية المحاسبية: هناك احتمالات كثيرة للوقوع في الخطأ الحسابي عند القيام بالعمليات الحسابية، وخاصة بالدورة المحاسبية الطويلة متعددة المراحل، التي تمر بها البيانات ولهذا يقوم المدقق بتأكيد من هذه العمليات بنفسه ويتحقق من نتائجها.

المطلب الثالث : الأخطاء والغش في التدقيق الداخلي

هناك العديد من الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها المدقق نتيجة سهو منه أو جهل بالقواعد والأصول المحاسبية التي من شأنها أن تؤثر على قراراتها المستقبلية من ثم التأثير على وضعها المالي.

أولاً: الأخطاء المحاسبية: يمكن أن يقع المدقق في مجموعة من الأخطاء

1. تعريف الأخطاء المحاسبية: ويمكن أن نعرفها بأنها: "عبارة عن القيام بعملية أو جزء منها تخرج من القواعد والتعليمات، أو إسقاط عملية بكاملها بحسن النية أو عن غير قصد وأن هذه الأخطاء قد تسيء لمصداقية المعلومة المحاسبية انطلاقاً من عدم تمثيلها للحقيقة وعدم ملائمتها في اتخاذ القرارات المناسبة".¹

وتتلخص هذه الأسباب في العناصر التالية:

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
 - السهو أو عدم بذل العناية المهنية من قبل موظفي إدارة المحاسبة أو أداء الأعمال المعهودة إليهم.
2. أنواع الأخطاء المحاسبية: تمر المعلومات المحاسبية بثلاث مراحل خلال الدورة المحاسبية بداية من مرحلة القيد الأولي ثم مرحلة التجميع والترحيل إلى مرحلة الإعداد وتحضير القوائم النهائية لذلك تكون عرضة لبعض الأخطاء كما يلي:²
- أخطاء الحذف والسهو: تكون الأخطاء عند عدم إثبات عملية بأكملها أو أخذ طرفيها عند التسجيل الأولي لها في دفتر اليومية المساعدة ويأخذ شكلين التاليين:

✓ السهو أو الحذف الكلي: الخطأ بهذا الشكل لا يؤثر على توازن ميزان التدقيق كون الحذف مس طرفي قيد التسجيل المحاسبي، لذا فإكتشافه صعب ولكن ليس مستحيلاً؛

✓ السهو والحذف الجزئي: إن وقوع حذف جزئي لقيد معين يعطي ميزان تدقيق غير متزن، مما يسهل اكتشاف الأخطاء.

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

² يوسف محمود جربوع، "مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 25.

- الأخطاء الارتكابية: هي ارتكاب الأخطاء عند التقييد في الدفاتر سواء كان ذلك عند التقييد في دفاتر اليومية أو ترحيل منها إلى دفاتر الأستاذ ويمكن حصرها في ما يلي:
- ✓ أخطاء فنية: هي الأخطاء الناشئة عن الجهل بقواعد وأصول المحاسبة؛
- ✓ أخطاء رقمية: هي الأخطاء الناشئة عن قلب المبالغ بحيث تظهر غير صحيحة؛
- ✓ أخطاء التوجيه المحاسبي: ينشأ هذا النوع من الأخطاء عند الخلط بين أسماء الحسابات الشبيه ببعضها البعض.
- الأخطاء المتكافئة والمعووضة: فعند حدوث خطأ معين في تسجيل عملية معينة يحدث خطأ آخر ويعوض مقدار الفرق في التسجيل الأول بحيث لا يؤثر على ميزان التدقيق.

ثانياً: مفهوم الغش المحاسبي:

1. تعريف الغش المحاسبي: يعرف الغش على أنه: "كافة التصرفات التي تضع عن قصد لتحقيق منفعة غير شرعية على حساب الغير أما من المنظور المحاسبي فهو التلاعب في البيانات المحاسبية ويمكن تحديد الأسباب الدافعة لارتكاب الغش من خلال الرغبة في اختلاس الموجودات ومحاولة تغطية عجز معين في الصندوق أو اختلاس سابق ، محاولة تهرب ضريبي... الخ".¹

2. أنواع الغش المحاسبي: إن ارتكاب الغش يحد من جودة المعلومة ومن خلال تغطية غش معين ومن أمثلة هذا النوع:²

- التلاعب في الدفاتر والسجلات: هو استعمال القائم بالغش تصرفات عمديه بغية التلاعب في الدفاتر والسجلات من اجل تغطية غش معين قائم به؛
- التلاعب في الحسابات قصد تضخيم نتيجة الدورة: ويكون من خلال الرقم غير المشروع في النواتج أو التخفيض في الأعباء فيكون مثلاً عدم كفاية المؤونة وعدم تسجيل بعض الأعباء المتعلقة بالدورة؛
- التلاعب في الحسابات قصد تخفيض نتيجة الدورة: ويعتبر عكس الشكل السابق كونه يعمل على تخفيض النواتج كعدم تسجيل كافة المبيعات المتعلقة بالدورة المحاسبية.

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المطلب الرابع: تقرير المدقق الداخلي

بعد جمع العديد من المعلومات والبيانات والحقائق يعد المدقق تقريراً يوضح فيه رأيه.

أولاً: تعريف التقرير المدقق الداخلي

كلمة التقرير reporter كلمة لاتينية الأصل، حيث تتكون من مقطعين هما (يعمل إلى) أو (يرجع إلى)¹ ويعرف تقرير المدقق الداخلي أيضاً على أنه: "عرض لمعلومات جيدة أو تحليلاً لقرار اتخذت في الماضي أو توصية باتخاذ قرار مستقبلاً".²

ومن هنا يتضح بان التقرير وسيلة لنقل البيانات والحقائق والرأي بشكل واضح ومفهوم لطالبي الخدمات المراجعة فالتقرير يؤدي وظيفة إخبارية وإعلامية هامة.

فمسؤولية المراجع محدد بالآراء المنبثقة من تقارير المراجعة، بحيث ينص التقرير عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعما إذا تم إتباع هذه المبادئ بصورة ثابتة ومماثلة التي اتبعت في الدورة السابقة، وأي ملاحظات تتعلق بكفاية وملائمة البيانات الموضحة والظاهرة في القوائم المالية، وأخيراً يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق حيال القوائم المالية.³

منه يمكن تعريف التقرير على أنه: وثيقة مكتوبة وصادرة من شخص مهني الذي هو المدقق يمتاز بالأهلية لإبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية، والإجراءات التي قام بفحصها في المؤسسة ومدى دقة وصحة البيانات والمعلومات التي تم اعتمادها لإبداء رأيه وما إذا كانت القوائم المالية التي اعتمدها لإبداء رأيه، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صادقة وعادلة عن مركزها المالي والنتيجة التي سجلتها خلال السنة المالية محل التدقيق.

ثانياً: أنواع تقارير المدقق الداخلي

إن الرأي الذي يقوم المدقق بإبدائه يكون ضمن تقرير مكتوب يعده المدقق لذلك هناك نوعين من التقارير كما يلي:⁴

1. **التقرير العام:** ويتم إعداد هذا التقرير من طرف المدقق للمصادقة على الحسابات السنوية للمؤسسة ويتضمن هذا التقرير ما يلي:

- التذكير بكيفية تعيين مدقق من طرف المؤسسة؛
- التعرف على المؤسسة والدورة محل التدقيق؛
- الوثائق المالية التي خضعت للفحص تمضى وترفق بتقرير كملاحق مع ذكر التواريخ الخاصة بها؛

¹ سامي محمود الوفاء، لؤي محمد وديان، "تدقيق الحسابات 1"، الطبعة الأولى، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 243.

² خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 87.

³ سامي محمد الوفاء، لؤي محمد وديان، مرجع سبق ذكره، ص 250.

⁴ محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من الناحية النظرية الى التطبيق"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 48.

- التركيز على أن عملية التدقيق تمت وفقا لمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها؛
 - عرض للأخطاء والنقائص المكتشفة بكل وضوح مع ذكر أثارها على المؤسسة بالأرقام؛
 - المصادقة على المعلومات المقدمة من طرف مجلس الإدارة والخلافات المحتمل أن تكون حول المعلومات الإضافية التي طلبها من هذا المجلس؛
 - رأي المدقق حول مدى عدالة القوائم المالية والمحاسبة في تمثيل الوضع المالي ونتائج الأعمال؛
 - أسباب التعديلات المحتملة والتي تخص الطرق المتبعة في التقييم وطرق إظهار القوائم المالية مع تباين أثار ذلك.
- وعند تحليل العبارات التي تستعمل في التقرير يجب أن يتضح:
- ✓ مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق المؤسسة؛
 - ✓ إن مسؤولية إعداد التقرير تقع على عاتق المدقق؛
 - ✓ الالتزام بالمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها؛
 - ✓ التدقيق يغطي فترة محددة ومعروفة.
- أما خاتمة التقرير فيجب أن تكون واضحة يصادق فيها المدقق بتحفظ أو يرفض المصادقة بأدلة:¹
- **المصادقة بدون تحفظ:** إن القوائم المالية التي يتم تدقيقها تتصف بمستوى عال من الشرعية والصدق، ويمكن أن يرفض هذا النوع من المصادقة بملاحظات أثرت على حقيقة الحسابات إذ أن هذه الأخيرة تتصف بالشرعية والصدق.
 - **المصادقة بالتحفظ:** الأخطاء والنقائص التي تم الوقوف عليها من طرف المراقب لا تمس بشرعية وصدق الحسابات على أن يذكر بكل وضوح كل تحفظ واقتراح الحلول حتى يتلاشى أثرها على الحسابات الدورة.
 - **رفض المصادقة:** يعني أن الأخطاء التي تم اكتشافها خطيرة، مما يفقد الحسابات شرعيتها وقد يأتي رفض المصادقة على الحسابات من طرف المدقق نتيجة لما يلي:
- ✓ وجود عراقيل حالت دون استطاعت المراقب القيام بالمهنة؛
 - ✓ رفض المسؤولية القيام بتعديلات المقترحة من طرف المدقق؛
 - ✓ على المدقق في حالة رفض المصادقة تقديم الأسباب والبراهين، وكل المعلومات بالتفصيل وذلك حتى يتسنى للمساهمين معرفة الحقيقة واتخاذ القرارات اللازمة.
2. **التقرير الخاص:** يكتب المدقق تقريراً خاصاً حول الاتفاقيات التي أبرمتها المؤسسة مع الغير المنصوص عليها قانوناً ويتضمن هذا التقرير ما يلي:²

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

● قائمة الاتفاقيات المبرمة والمستفيدين منها؛

● شروط إبرامها ورأيه حول هذه الاتفاقيات؛

كما أن المدقق يجب عليه أن يتأكد قبل نهاية هذا التقرير من وجود اتفاقيات أخرى جديدة لم يكن على دراية بها.

ثالثاً: الأركان الشككية للتقرير المدقق الداخلي

يجب أن يتضمن التقرير عدد من العناصر وتتمثل في ما يلي:¹

● **عنوان التقرير:** يجب أن يعنون تقرير المدقق بهذه العبارة في الأعلى التقرير تقرير المدقق الداخلي المستقل وذلك لتمييزه عن باقي التقارير المالية والإدارية التي تعدها الإدارة المؤسسة وغيرها.

● **الجهة الموجهة إليها التقرير:** وهي الجهة التي أصدرت للمدقق الأمر بالقيام بعملية التدقيق.

● **الفترة الافتتاحية للتقرير:** يجب أن تشمل الفترة الافتتاحية للتقرير النقاط التالية:²

✓ أن يذكر المدقق القوائم المالية التي وقعها بالاسم والفترة التي تغطيها مثل حساب نتيجة الميزانية القوائم المالية؛

✓ إن إدارة المؤسسة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وذلك لإزالة أي شك أو غموض عمن قام بإعداد هذه القوائم المالية؛

✓ إن مسؤولية المدقق هي فقط إبداء رأي في محايد عليها وفقاً للمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

● **فقرة النطاق:** بحيث يذكر فيها ما يلي:

✓ لقد كان تدقيقاً وفق للمعايير الدولية للتدقيق؛

✓ إن تلك المعايير تتطلب منا القيام بتخطيط وإنجاز عملية التدقيق للحصول على التأكيدات معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية؛

✓ فحص أدلة الإثبات على أسس اختيارية مما يعزز المبالغ والافصاحات الواردة بالقوائم المالية؛

✓ تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقرير التي وضعتها إدارة المؤسسة؛

✓ إن كل ما سبق يوفر لدينا أساساً معقولاً لإبداء رأي على تلك القوائم.

● **فقرة الرأي:** وفي رأينا أن الميزانية تعبر بصدق عن المركز المالي للمؤسسة في 31 / 12 وأن قائمة الدخل تبين بوضوح نتائج أعمالها وأن قائمة التدقيق النقدي تبين طرق تحصيل الأموال وطرق إنفاقها في نفس الفترة.

¹ هادي تميمي، "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 170.

² محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- **تاريخ التقرير:** يجب على المدقق أن يؤرخ التقرير بتاريخ إكمال عملية التدقيق وبما أن مسؤولية المدقق هي تقديم تقرير حول البيانات المالية المعدة والمقدمة من الإدارة لذا يجب على المدقق عدم إصدار تقرير يسبق تاريخ التوقيع وموافقة الإدارة على تلك البيانات.
- **عنوان المدقق:** يجب أن يتضمن التقرير اسم وموقع محدد وهو عادة المدينة التي يدير فيها المدقق مكتب المسؤول عن عملية التدقيق.
- **توقيع المدقق:** يجب أن يوقع التقرير باسم المؤسسة أو بالاسم الشخصي للمدقق أو كليهما معا وحسبما هو مناسب.

المبحث الثالث: خصوصيات عمل المدقق الداخلي وعلاقته بالمدقق الخارجي

تطور نطاق التدقيق الداخلي وأهدافه وهذا ما تتطلب تطور في السلطات والصلاحيات الممنوحة لشخص المدقق الداخلي التي تمكنه من أداء وظيفته دون عوائق، فمن الضروري أن يتاح له المجال والصلاحيات الكافية للقيام بدوره.

المطلب الأول: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

تنشأ وظيفة المدقق الداخلي مع الأعمال التي يقوم بها المدقق الخارجي المستقل، ويمكن القول أن هناك فوائد متبادلة بين الطرفين حيث إن المدقق الخارجي أثناء قيامه بعملية التدقيق بصفة مستقلة قادر على إبداء رؤية فيها بكل صراحة ووضوح، بالإضافة إلى أن المدقق الداخلي يستفيد من خبرة المدقق الخارجي وبالتالي يرفع من كفاءته وخبراته.

أولاً: الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي

- يقدم المدقق الداخلي للمدقق الخارجي العديد من الخدمات منها ما يلي:¹
- التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي للإدارة المشروع تنفيذ المراجع الخارجي في تكوينه فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية؛
- إن وجود المدقق الداخلي وإدارة مستقلة للتدقيق الداخلي للمنشأة يؤدي إلى اطمئنان المدقق الخارجي، وبالتالي تخفيض نطاق خياراته واعتمادا على أعمال المدقق الداخلي؛
- يمكن إدارة التدقيق الداخلي بما لها من خبرة بعمليات المنشأة تقديم إيضاحات كاملة للمدقق الخارجي أثناء قيامه بعملية التدقيق؛
- في عمليات الجرد وخصوصا في المنشآت ذات فروع قد لا يستطيع المدقق الخارجي زيارة جميع هذه الفروع أو إجراءات عمليات الجرد فهي في وقت واحد، ولهذا يعتمد في ذلك على دقة أعمال إدارة التدقيق الداخلي.

¹ محمد عبد السلام محسن، "مدى اعتماد المدققين الداخليين على المدققين الخارجيين في تقييم نظام الرقابة الداخلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 32.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

على الرغم من أن المدقق الداخلي والخارجي يعملان في نفس الميدان، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في عملها نلخص هذه الاختلافات فيما يلي:¹

- **نطاق العمل:** لا يستطيع المدقق الداخلي أن يتجاوز برامج التدقيق المعتمدة من الإدارة إلا بموافقتها أما المدقق الخارجي، فالاتفاقية هي التي تحدد نطاق عمله بحيث لا تتعارض مع أحكام القانون؛
- **المسؤولية:** مسؤولية المدقق الداخلي تكون أمام الإدارة، في حين أن مسؤولية المدقق الخارجي تكون مباشرة أمام المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال؛
- **درجة الاستقلالية:** المدقق الداخلي موظف بالمنشأة وتبعية إلى إدارة المنشأة إلا أنه يمكن توفير قدر من الاستقلالية متى كان قسم التدقيق الداخلي تابعا للإدارة العليا مباشرة، أما المدقق الخارجي شخص محايد ومستقل عن الإدارة؛
- **الجهات المستفيدة من عمل المدقق التدقيق:** يهتم المدقق الداخلي بخدمة الإدارة العليا أما المراجع الخارجي، فيهتم بخدمة طوائف متعددة منها المساهمين والمقرضين والموردين وأجهزة الرقابية المعنية.

ثالثا: أوجه التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي

- على الرغم من وجود اختلافات بينهما إلا أن هناك أوجه تعاون وتكامل بينهما ويمكن تلخيصها فيما يلي:²
- يستطيع المدقق الخارجي أن يعتمد إلى حد كبير على قرار المدقق الداخلي بفاعلية نظام الرقابة الداخلية؛
- يستطيع المدقق الداخلي أن يساعد المدقق الخارجي في الكثير من أعمال الجرد المفاجئ مثل الجرد المفاجئ للنقدية زيارة الفروع سواء بمفرده أو مع المدقق الخارجي؛
- يستطيع المدقق الداخلي أن يعد للمدقق الخارجي الأدلة التي يطلبها في تدقيق، وخصوصا في نهاية عام مثل الإرسال في طلب التأكيدات من العملاء عن أرصدة حساباتهم، وكذلك التحقق من الأصول مثل البضاعة بالمخزن إعداد أوراق العمل التي قد يحتاجها المراجع الخارجي ملفه الدائم.

المطلب الثاني : دور المدقق الداخلي في عملية الرقابة الداخلية

تتكون الوظائف الإدارية من التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة، وتعتبر وظيفة الرقابة من الوظائف التي يقوم بها المدقق الداخلي داخل الوحدة الاقتصادية لخدمة الإدارة ولتحقيق الرقابة الداخلية، حيث يهدف المدقق الداخلي بالنسبة للنواحي المحاسبية والمالية إلى:

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² محمد عبد السلام محسن، مرجع سبق ذكره، ص 183.

• مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية؛

• الكفاءة التي يعمل بها النظام عند التطبيق.

وتتمثل خطوات الرقابة الداخلية فيما يلي:¹

أولاً: فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية: تهدف إلى تكوين نظرة عامة وشكلية عن نواحي الرقابة الداخلية داخل الوحدة وأنظمة الرقابة التي يتم تعميمها لنواحي النشاط المختلفة وما يجب أن تكون عليه عملية تشغيل هذه الأنظمة وذلك من خلال جمع المعلومات عن الدورة المستندية والخرائط التنظيمية ودليل إجراءات التدفق داخل الوحدة.

ثانياً: إجراءات فهم الرقابة الداخلية: وفيما يلي بعض الإجراءات للحصول على فهم الرقابة الداخلية لتحقيق من تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية.

ثالثاً: تحديث وتقييم خبرة المدقق السابقة مع وحدة الاقتصاديات حيث يبدأ المدقق عمله وفي حوزته قدر كبير من المعلومات عن الرقابة الداخلية للتعامل مع سنوات التعامل السابقة:

• الاستفسار عن أفراد العميل؛

• قراءة كتيبات النظم والسياسات الموضوعية لدى العميل؛

• فحص المستندات والدفاتر؛

• ملاحظة الأنشطة والتشغيل بالوحدة؛

• توثيق الرقابة الداخلية.

حيث يوجد بعض المؤشرات التي تدل على كفاءة المدققين الداخليين وهي كما يلي:²

• تدقيق المؤهلات العلمية لمدققين الداخليين وسنوات الخبرة؛

• تقييم أداء المدققين الداخليين عن طريق الأدلة والبيانات الموثقة في أوراق العمل والتقارير؛

• تدقيق نوعية العمل عن طريق الإجراءات المتبعة في أدائه؛

• تقييم الاتصالات الشخصية والخبرة السابقة للمدققين الداخليين؛

• تدقيق الناحية المهنية التخصصية وتقييم كل العوامل المؤدية إلى التطوير المهني المستمر؛

• تدقيق تأكيدات المنشأة على دور ومكانة وظيفة التدقيق الداخلي حيث ينعكس ذلك على التشغيل والتدريب؛

• تدقيق المواصفات الوظيفية وبرامج التدقيق وجدول العمل والخطط الزمنية للعمل؛

• تدقيق ملفات الشخصية للمدققين العاملين بإدارة التدقيق الداخلي.

¹ محمود عبد السلام محسن، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

المطلب الثالث: حقوق وواجبات المدقق الداخلي

يلعب المدقق الداخلي دوراً في تحقيق الشفافية المالية هذا ما يجعل له حقوق يتمتع بها ولكن مقابله أداء لواجبات ويجب أن تكون هذه الواجبات مؤداة بطريقة كفاء.

أولاً: حقوق المدقق الداخلي: يتمتع المدقق الداخلي بمجموعة من الحقوق التي تميزه عن غيره ويمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- حق الاطلاع في أي وقت على الدفاتر والسجلات والمستندات وكذلك محاضر مجلس الإدارة؛
- حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المدقق ضرورية لمساعدته على عملية التدقيق؛
- حق تحديد وقت جرد ممتلكات المؤسسة والتزاماتها من أجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها؛
- حق دعوة الهيئة المهنية للانعقاد وكذلك في حالات الضرورة القصوى؛
- حق الحصول على صورة ونسخة من الاستفسارات والبيانات التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين؛
- حق حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.

ثانياً: واجبات المدقق الداخلي: نظراً لدور الذي يلعبه المدقق الداخلي أي مؤسسة جعلت له واجبات وجب عليه القيام بها بكل فعالية وكفاءة ونذكر منها:²

- تدقيق الحسابات وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة المعايير المتعارف عليها ومتطلبات مهنية وأصولها العلمية والعينية؛
- تزويد الإدارة العليا بالمعلومات حول كفاءة إنجاز الأعمال في المؤسسة وجودتها؛
- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتي تتم على مجموعة من الخطوات؛
- تزويد الإدارة العليا بالمعلومات حول كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- المساعدة في تصميم وتطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية؛
- القيام بأعمال التدقيق الشامل لتلبية حاجة الإدارة ويشمل تدقيق الالتزامات المالية والكفاءة والفعالية.

¹ كمال محمد سعيد النونو، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² محمد عبد السلام محسن، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي

إن مهنة التدقيق الداخلي تتطلب الكثير من الكفاءة العملية والمهنية والنزاهة حيث أن أي إهمال قد يعد خطأ يؤثر على اتخاذ القرار داخل المؤسسة .

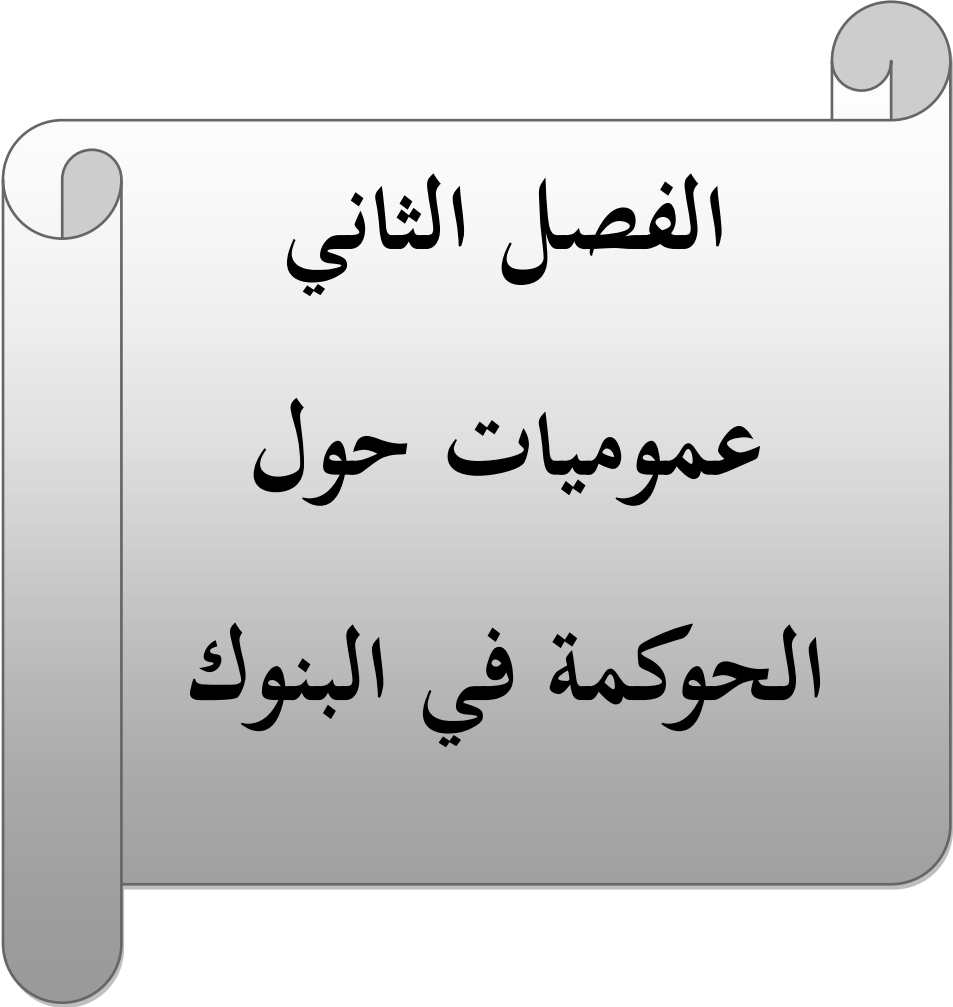
يواجه المدقق الداخلي صعوبات أثناء تأدية عمله ويمكن إجمال هذه الصعوبات على النحو التالي:¹

- عدم فهم بعض الموظفين لدور المدقق الداخلي في تطوير وتحسين أساليب العمل حيث أن دورها لا يقتصر على إبراز الملاحظات وبيان مقدار الانحرافات بما يعود بالفائدة على المؤسسة وعلى العاملين فيها؛
- محاولة بعض الموظفين تبرير الأخطاء والانحرافات السلبية بصورة خاطئة مما يؤدي إلى تضليل المدقق الداخلي حول تغيير الانحرافات؛
- ضغط العمل في الفروع يؤدي إلى التأخر في إنجاز مهمة التدقيق مما يؤدي في بعض الأحيان إلى اكتشاف الأخطاء والانحرافات التي تؤثر على أداء العمل؛
- اختيار صيغة المخاطبة والعبارات المتعلقة بالملاحظات كون المدقق الداخلي يتعامل مع فئات ومستويات إدارة مختلفة؛
- استمرار ارتكاب الأخطاء التي وردت في التقارير السابقة على الرغم من تلاقي هذه الأخطاء مستقبلاً؛
- إجابة بعض الموظفين على ملاحظات المدقق الواردة في التقارير بصورة مهمة؛
- من المسائل التي تواجه المدقق الداخلي هي قضية الاستقلالية في ظل غموض مؤشرات.

¹ خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 123.

خلاصة الفصل

تعتبر وظيفة التدقيق من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول مفهومها من مهمة تقييم واكتشاف الأخطاء إلى عملية التقدير والتنبؤ لهذه الأخطاء، خاصة في معاملات البنوك، بالإضافة إلى أن عملية التدقيق الداخلي تساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، حيث يجب على المدقق أن يلتزم بمجموعة من المعايير وأن يكون على دراية كافية حول طبيعة العمل البنكي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في البنك بهدف تحديد عوامل المخاطر وبالتالي تطبيق قواعد الحوكمة بكل وضوح وشفافية داخل البنك.



الفصل الثاني

عموميات حول

الحوكمة في البنوك

تمهيد

برزت مسألة الحوكمة في السنوات الأخيرة باعتبارها أساسا لتنمية الاقتصادية وقد شكلت اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية والشركات والكثير من الباحثين، حيث حاز هذا الموضوع على اهتمام المجتمع الدولي نظرا للأهمية المتنامية في ضمان حسن سيرورة ونمو الاقتصاد، وأيضا لتجنب الأزمات المالية وغير المالية نتيجة التلاعب في بيانات الشركة التي انتهت بها المطاف لإعلان إفلاسها على غرار شركة آنرون في الولايات المتحدة الأمريكية. والجزائر كغيرها من الدول قامت بتطبيق الحوكمة في مؤسساتها وبنوكها لمحاربة الغش والاحتيال ولتنفيذ عملية التدقيق بشكل الملائم والمناسب.

وسنحاول توضيح الإطار النظري للحوكمة في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث رئيسية وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: الحوكمة في البنوك.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة البنوك.

المبحث الأول: أساسيات حول الحوكمة في الشركات

إن التطور الفعلي لنظرية حوكمة المؤسسات لا زال منذ مدة سبيل الكثير من المهتمين بتحسين إدارة المؤسسات وزيادة تنافسيتها وحسن أدائها، غير أن الاضطرابات والفضائح المالية المسجلة على مستوى كبريات الشركات العالمية، أدت إلى الإسراع بإظهار أهمية هذا المفهوم وضرورة تطبيقه في المؤسسات بالصورة التي تخدم مصالح جميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

جاءت الحوكمة بمجموعة من القواعد التي من شأنها أن تحد من الغش والتلاعبات التي تحدث داخل المؤسسة بالإضافة إلى تقوية نظام الرقابة بها.

أولاً: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات مصطلح حديث النشأة انتشر استخدامه مؤخراً في بعض المؤسسات وأصبح الآن ضرورة حتمية لاستمرارها.

1. نشأة حوكمة الشركات

أدى ظهور نظرية الوكالة التي جاءت لتسليط الضوء على المشاكل التي تظهر نتيجة لتعارض المصالح بين أعضاء ومجلس إدارة الشركات والمساهمين إلى زيادة الاهتمام بضرورة توفير مجموعة من القوانين التي تعمل على حماية مصالح المساهمين، والتأكيد بضرورة توفير مجموعة من القوانين التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري، الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم المصالح الخاصة.¹

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدى تطور سوق رأس المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته والإشراف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تنشط فيه مثل هيئة الأوراق المالية، بالإضافة إلى تطور مهنة المحاسبة والتدقيق التي ساهمت في زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والتزام الشركات الخاصة المسجلة أسهمها في البورصة بحتمية تطبيق مبادئها، كما أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات الأمريكية بإلقاء الضوء على تعريف وأهمية ودور حوكمة الشركات وحماية حقوق المساهمين.²

¹ محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"، الطبعة الثالثة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 15.

² براهيم كنز، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014، ص 4.

وقد تم تأسيس هيئة تريدوي عام 1985، وتمثل الدور الأساسي لها في العمل على منع حدوث الغش وتلاعبات في إعداد القوائم المالية حيث قدمت هذه الهيئة تقريرها عن حوكمة الشركات عام 1987 الذي يسعى لتوفير بيئة رقابية سليمة ومستقلة مع تدقيق داخلي موضوعي يدعو بضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية وتقوية مهنة التدقيق الخارجي أمام مجالس إدارة، وفي عام 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية تقريرها الذي اهتم بأهمية والدور الفعال الذي من الممكن أن تقوم به لجان التدقيق بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.¹

وفي عام 1997 مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جيدة إلى حوكمة الشركات خاصة بعد الأزمة المالية المشار إليها، فظهرت على أنها أزمة ثقة في الشركات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بينهما وبين شركة الأعمال والحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت التي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم مبتكرة.

كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بشركة انرون وما في ذلك من سلسلة تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية الحوكمة في الشركات من طرف المؤسسات المالية الدولية والنقدية، مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.²

2_تعريف حوكمة الشركات: يعتبر لفظ الحوكمة مستخدماً في قاموس اللغة العربية وهو لفظ مستمد من الحكومة وهو ما يعني بالإنضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني من هذه الكلمة من معاني، وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها:³

- **الحكمة:** ما تقتضيه من توجيه وإرشاد.
- **الحكم:** ما تقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- **الاحتكام:** وما تقتضيه من الرجوع إلى المقتضيات الأخلاقية والثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

- **التحاکم:** طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعب بمصالح المساهمين.
- ولقد تعددت التعاريف والمفاهيم المقدمة لحوكمة المؤسسات من طرف الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية، بحيث تنوعت لتدخل في الكثير من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، لذلك لا يوجد تعريف موحد نتيجة تداخلها في نواحي عديدة.

¹ محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² خالد ممدوح إبراهيم، "حوكمة الانترنت"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 46.

³ طارق عبد العال، "حوكمة الشركات مفاهيم المبادئ التجارب في المصارف"، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 12.

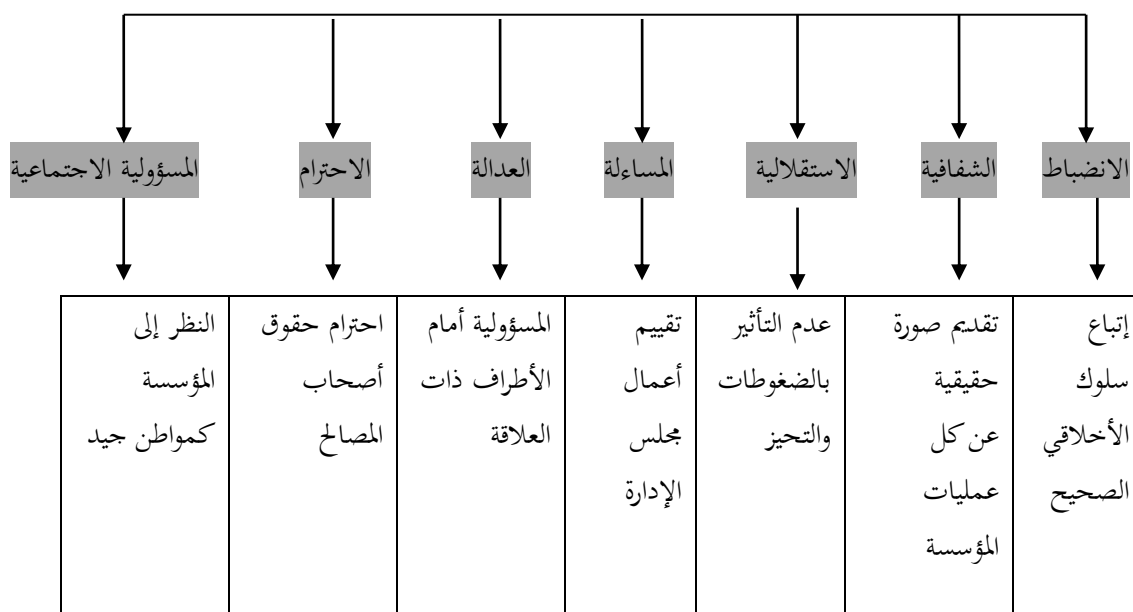
ولقد عرفت مؤسسه التمويل الدولية بأنها: "النظام الذي تتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها".¹ أما مؤسسه التعاون الاقتصادي والتنمية في 2004 عرفت على أنها: "مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين وتقدم حوكمة المؤسسات أيضا الهيكل من خلال وضع أهداف المؤسسات وتحديد الوسائل".²

وعرفت الحوكمة أيضا بأنها: "مجموعة القواعد التي تتم بموجبها إدارة الشركة و الرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق و الواجبات بين المشاركين في إدارة الشركة".³ و من التعاريف السابقة يظهر بأن مفهوم الحوكمة متعلق بمجموعة من القوانين و الأنظمة و القواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات.

و من هنا يمكن تعريفها تعريفا شاملا على أنها: الأسلوب الذي تمارس به المؤسسات عملها دون أن يصاحب ذلك أي فساد إداري أو مالي أو انتهاج سياسات غير صادقة.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات: ويمكن تلخيص خصائص حوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.1): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع مختلفة

¹ محمد طارق يوسف، "حوكمة المؤسسات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات"، المؤتمر العربي المؤسسات، القاهرة، مصر، 24/ 26 سبتمبر 2005، ص 5.

² عبد الرحمن عبد بله، "دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة علوم التسيير، العدد 12، الرياض، السعودية، 2012، ص 52.

³ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ثالثا: أهمية و أهداف حوكمة الشركات

للحوكمة مجموعة من الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها و لذلك كان لها أهمية كبيرة

1. أهمية الحوكمة: يمكن تحديد أهمية الحوكمة كما يلي:¹

- محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسة وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
- ضمان نزاهة وحيادية واستقامة لكافة العاملين بالمؤسسة ابتداء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها؛
- تحقيق الاستفادة القصوى من أساليب الرقابة الداخلية؛
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية؛
- ضمان أعلى قدر من الفعالية للمراجعين الداخليين والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأيّة ضغوطات من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

2. أهداف الحوكمة في المؤسسات: تلعب حوكمة المؤسسات دورا هاما في تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها فيما يلي:²

- حماية حقوق المساهمين وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات التثبيت ملكيتهم للأسهم، وشفافية المعلومات وتقديمها في الوقت المناسبة، وضمان الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية؛
- تحقيق العدالة وتعني الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة وبشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين؛
- حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة؛
- توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال والتأكد من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وتطبيق القواعد والقوانين وبما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة؛
- وضع أنظمة كفيلة بمعالجة الغش كتنضارب المصالح والتصرفات الغير المقبولة ماديا وأدائيا وأخلاقيا؛
- وضع أنظمة للرقابة على المؤسسة وأعضاء مجلس إدارتها؛

¹ حمادي نبيل، "اثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص 25.

² حماد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- وضع أنظمة لإدارة المؤسسة وفقا لهيكل ويحدد كل توزيع كل حقوق ومسؤوليات فيما بين المشاركين لمجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بالمؤسسة.
- رابعا: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة: يوجد أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم للحوكمة وتحد بدرجة كبيرة من مدى نجاح أو فشل تطبيق هذه القواعد كما يلي:¹
 - المساهمون: يقدمون رأس مال مقابل الحق في الحصول على أرباح وزيادة قيمة الشركات؛
 - مجلس الإدارة: يمثل المصالح الأساسية للمساهمين حيث يقدم التوجيهات العامة ويشرف على أداء الإدارة؛
 - الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة اليومية للمؤسسة وعن تعظيم أرباحها وتقديم التقارير لمجلس الإدارة؛
 - أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لديهم مصالح داخل المؤسسات مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين وتتضمن المتعاملين مع المؤسسة.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية ومبادئ الحوكمة

حازت الحوكمة باهتمام كبير من الهيئات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي سعت إلى إرساء مبادئ ومقومات حوكمة الشركات.

أولا: مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في اجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري في الفترة 27 و 28 أبريل من عام 1998 طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنظمة أن تقوم وبالاشتراك مع الحكومات الوطنية بوضع مجموعة المبادئ والإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات.²

لقد شملت المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ، تم تعديلها سنة 2004، وقد وافقت دول الأعضاء على الصياغة المعدلة للمبادئ، والتي أصبحت تشمل ستة مجالات حيث تعتبر هذه المبادئ مرجعا على المستوى العالمي.³

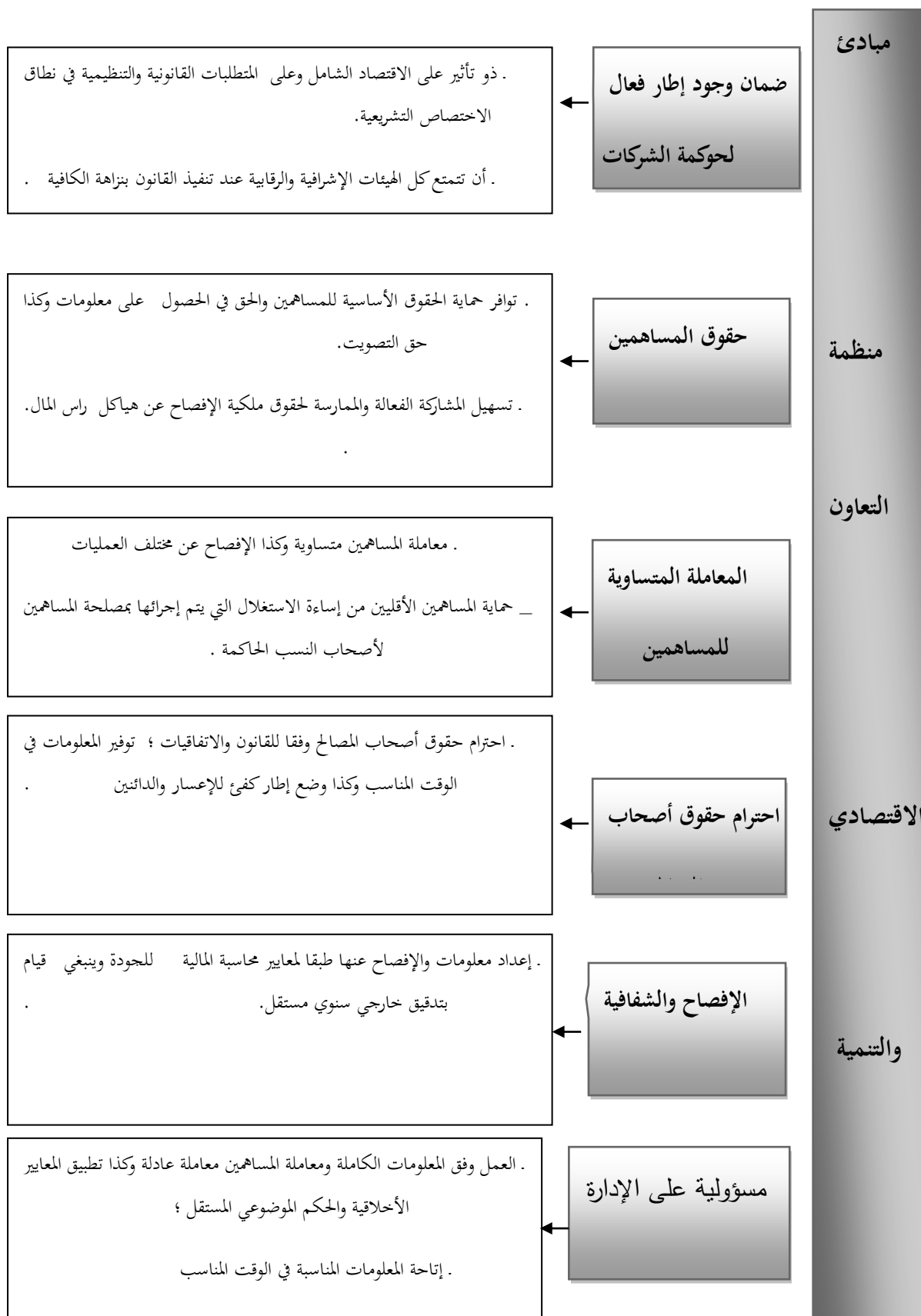
والشكل التالي يوضح مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي

¹ محمد صالح، "التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة"، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، 2016، ص 71.

² طارق عبد العال حمادي، "حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ تجارب تطبيقات الحوكمة في لمصارف"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 12.

³ براهيمة كنزة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الشكل رقم (2_2) : مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع مختلفة

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات حسب البنك الدولي: إضافة إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن البنك الدولي ساهم بدوره بوضع مجموعة من المبادئ التي صنعها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

حيث عمل البنك الدولي وعلى المستوى العالمي على توسيع دائرة قواعد إدارة الشركات خارج نطاق دول المنظمة، فقد وضع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مذكرة تفاهم في يوم 21 جوان من عام 1999، حيث كان الهدف الرئيسي هو مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة على تحسين المعايير التي تستخدمها في حوكمة الشركات لتبني روح المغامرة في مجال الأعمال والمساءلة، وتشجيع العدل وتحمل المسؤولية كما يركز البنك الدولي على الشفافية ويرى أنها تقوم على المشاركة من جهة والمساءلة من جهة أخرى.

بعد المشاورات مع المنظمات الأخرى حيث توصل البنك الدولي إلى وضع نموذج لتقوية نظام الحوكمة وإدارة الشركات في الدول النامية، ولقد صمم هذا النموذج يتيح الفرصة لتقويم نقاط القوة والضعف في مختلف الأسواق.¹ حيث أكد البنك الدولي على ما يلي:²

- **الإعسار وحقوق الدائنين:** توفر نظم الإعسار مجموعة من القواعد المنصوص عليها مسبقا للشركات والتي تعمل في مجال الإعسار وعمليات التصفية وإعادة التأهيل، والتي تنتجها الشركة المعسرة كما ينتج الإعسار نظم الإعسار للمقرضين للحصول على تقرير أكثر دقة من مجمل المخاطر وتشجع على أن يكون الإقراض في صورة تدفق الأموال .
- **الشفافية في نظم المحاسبة والتدقيق:** أسس البنك العالمي مفهوم لحوكمة الشركات على أربعة مبادئ أساسية هي الفعالية وتحمل المسؤولية المشاركة والشفافية، هذه الأخيرة التي تسمح بالحصول على القوائم المالية للشركة بأكثر شفافية وتقدم في وقتها المناسب، وكجزء من التقارير الخاصة بمبادرة الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق في عدة من الدول .

ثالثا: مبادئ الحوكمة حسب صندوق النقد الدولي

إضافة إلى مساهمة صندوق النقد الدولي في مبادرة البنك الدولي للالتزام بالمعايير والقواعد، فلقد وضع صندوق النقد الدولي قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشفافية السياسات المالية والنقدية والحوكمة.

- **قانون السياسات المالية:** يتضمن هذا القانون الأسس والوسائل التي تقدمها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف والمتضمنة التي تعتمد عليها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف المتمثلة أساسا في:³

✓ وضع الأدوار والمسؤوليات وذلك بالتمييز بين القطاع الحكومي والهيئات التابعة له في القطاع العام؛

¹ فاتح غلاب، "تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد ومعايير التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 23.

² براهمة كنزة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ طارق عبد العال حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

✓ توافر المعلومات للجماهير حيث انه يجب توفر المعلومات الكاملة للمواطنين حول الأنشطة المالية والالتزام بنشر المعلومات المالية في وقتها؛

✓ إعداد الميزانيات وتنفيذها وتقديم التقارير بشكل واضح عنها؛

✓ تأكيد النزاهة ويكون من خلال توافق البيانات مع معايير جودة البيانات المتفق عليها، وأن تخضع المعلومات المالية للفحص المستقل.

● **قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية:** قام صندوق النقد الدولي بإعداد قانون الممارسات الجيدة والخاصة بالشفافية النقدية والمالية، ولقد أضيفت إجراءات الشفافية الجيدة إلى قانون وفق أساسين هما: ✓ إن السياسات النقدية والمالية من الممكن أن تصبح أكثر فعالية، إذا ما عرف المواطنون أهداف السياسة وأدواتها وإذا ما التزمت الحكومة بها؛

✓ إن مبادئ الإدارة الجيدة تدعو أن تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة، خاصة عندما تغطي السلطات المالية درجة عالية من الاستقلالية.

المطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات

تشمل حوكمة الشركات مختلف الآليات التي تساهم في تخفيض حدة التعارض في المصالح بين المساهمين والمدراء وبين مختلف أصحاب المصالح بصفة عامة، حيث تنقسم آليات حوكمة الشركات إلى قسمين وهي آليات داخلية وآليات خارجية، وتتضمن الآليات الداخلية كل من مجلس الإدارة والجهات الرقابية الأخرى داخل المؤسسة مثل نظم الرقابة الداخلية على رأسها التدقيق الداخلي و لجنة التدقيق، أما الآليات الخارجية فتأخذ هذه الطبيعة نتيجة تطبيقها من طرف أشخاص أو مؤسسات من خارج المؤسسة مثل المدقق الخارجي، سوق العمل، السوق المالي و البنوك. وتتوزع تلك الآليات بين نطاقين كما يلي:¹

أولاً: آليات الرقابة الداخلية: تشمل آليات تحقيق الرقابة على أداء إدارة المؤسسة أخذا بعين الاعتبار إدارة التدقيق الداخلي فيها، و مدى التزام الإدارة بتطبيق المعايير المحاسبية المعمول بها كذلك قوة استقلال لجنة التدقيق، ومدى اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

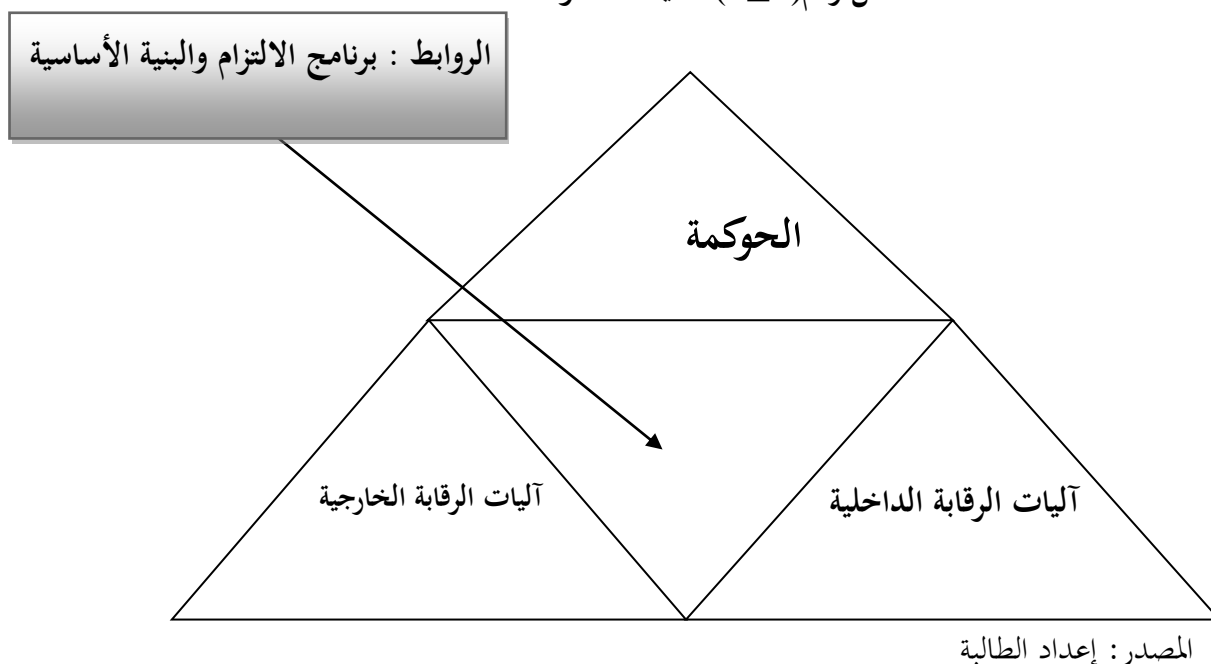
ثانياً: آليات الرقابة الخارجية: حيث تخص مراقب حسابات المؤسسة و الذي يتولى مهمة التدقيق للقوائم و إعداد التقارير المالية، و إبداء رأيه الفني المحايد عليها، إذ يجب توفير الرقابة على أدائه مثل التخيير الإلزامي لمراقب الحسابات

¹ براهمة كنزة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

بصفة و ضمان استقلاله، و أيضا درجة إلزامه بتطبيق معايير التدقيق المعمول بها، و مدى تقديمه خدمات استشارية للمؤسسة محل التدقيق.

حيث تظهر آليات الرقابة الداخلية و الخارجية، ويرتكز على دمج تلك الآليات في البنية الأساسية التحتية لحوكمة الشركات وتوفير التغذية العكسية بينهما حتى تتحقق الأهداف المنشودة بشكل أكثر فعالية. والشكل التالي يمثل آليات الحوكمة:

الشكل رقم (2_3): آليات الحوكمة



المطلب الرابع: التجارب الدولية لحوكمة الشركات

لقد انتشر مفهوم حوكمة الشركات على مستوى ساحة العالمية بدرجة كبيرة خلال العقود القليلة الماضية، حيث اهتمت مختلف الدول بتعيين مبادئ الحوكمة.

أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

لقد ظهرت أول إجراءات لقواعد الحوكمة في الولايات المتحدة في أواخر سنة 1974، حيث قامت شركات نيكل انترنسيونل بالاستحواذ على شركة، و تم تبرير ذلك بأن العرض كان آلية من آليات السوق المقبولة لتصحيح إدارة الشركة التي أصبحت لا تتمتع بالكفاءة. هذا ما جعل مجلس إدارة الشركات يصدر تقرير في جانفي 1978 تحت عنوان "دور و تكوين مجلس إدارة الشركة كبيرة المساهمة"، وجاء التقرير كمحاولة لسن تشريع يحد من عمليات الشراء والاستحواذ العدواني، ليتحول في ما بعد إلى دعوى لإضفاء الشرعية على الثقة الخاصة، وتنفيذ القابلية المحاسبية من

خلال توضيح واجبات المدير وتدقيق الإجراءات والقواعد الجيدة لإدارة الشركات والأداء المالي وتخصيص أموالها والإشراف على مسؤولية الشركة الاجتماعية وضمان الالتزام بالقانون.¹

وزاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة عندما قام صندوق المعاشات المالية والذي يعتبر أكبر صندوق معاشات في الولايات المتحدة، حيث قام بتقديم حوكمة الشركات على أنها علاقة بين المساهمين ذو قيمة عالية في تحديد اتجاه المساهمين، كما قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ لتطبيق حوكمة الشركات، حيث ركزت هذه المبادئ على تشكيل مجلس الإدارة.²

حيث قام صندوق المعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية لتطبيق حوكمة الشركات.

وفي عام 1987 قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى تقرير تردوي، والذي يتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك من خلال الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة التدقيق الخارجي أم مجلس إدارة الشركات، وفي عام 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية تقريرها المعروف باسم blue ribbon report، والذي اهتم بفعالية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ الحوكمة، حيث يتضمن هذا التقرير عشر توصيات متعلقة بالشروط التي يجب أن تتوفر في عضو لجنة التدقيق من استقلال وخبرة في المحاسبة والتدقيق لكي يتمكن من أداء مهامه بموضوعية وحياد.³

كما تتضمن التقرير خطوطا إرشادية توضح طبيعة العلاقة بين لجنة التدقيق، مجلس الإدارة التنفيذية، وكل من المدقق الخارجي والمدققين الداخليين، وفي أعقاب الانخيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية 2002، تم إصدار قانون sarbares oxeley act الذي ركز على حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجهه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.⁴

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² محمد مصطفى سليمان، "حوكمة المؤسسات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 32.

³ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁴ فؤاد شاكر، "الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية"، المؤتمر المصري العربي بعنوان الشراكة بين العمل المصري والاستثمار من أجل التنمية، أبوظبي، الامارات، 2005، ص 4.

ثانيا: تجربة فرنسا في مجال حوكمة الشركات: لقد أدت مشاكل العملة وظهور صناديق المعاشات والاستثمارات في السوق المالي لباريس وزيادة مساهمين أجنبى أدى بجمعية الأعمال الفرنسية والجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة إلى تكوين لجنة قواعد الحوكمة وأهم ما جاء في هذا التقرير ما يلي:¹

- إلزامية وجود عضوين على الأقل من مديرين مستقلين في مجلس الإدارة؛
 - إلزامية إفصاح المؤسسات عن كيفية اتخاذ القرارات الهامة؛
 - إلزامية امتلاك المديرين عدد معقولا من أسهم الشركات؛
 - وجوب وجود لجان المراجعة ولجنة المكافأة لكل مجلس إدارة ويجب تحديد الاجتماعات المنعقدة سنويا؛
 - لا يمكن للمديرين التنفيذيين وإدارة الموظفين العمل في لجنة المراجعة ولجنة المكافآت.
- ومن أهم المشاكل التي واجهتها هو حرية المؤسسات في تطبيق هذه المبادئ وعدم إلزامها من طرف البورصة بتطبيق هذه التوصيات في عام 1996 قام السنيور "نور مارين" باقتراح مجموعة كبيرة من الموضوعات التي ترتبط بحوكمة الشركات وأهم التوصيات التي جاء بها ما يلي:
- وجود فصل بين السلطة التنفيذية وسلطة رئيس مجلس الإدارة؛
 - الإفصاح على القوائم المالية للمستثمرين الحاليين والمرتبين؛
 - السماح لكيان مستقل التصويت في الجمعية العامة بدلا من التحويل إلى الإدارة بالنسبة للمساهمين الراغبين في التصويت.

ويعتبر كل من تقرير فينو وتقرير مارين من التقارير الإلزامية من قبل البورصة أو جهة أخرى بل كان متروكا للشركة حرية التطبيق وهذا ما أدى إلى تطبيق تلك التوصيات في فرنسا.

ثالثا: تجربة الجزائر في تطبيق الحوكمة: حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية مسايرة الدول في موضوع حوكمة الشركات في الجزائر، فوضعت ميثاق تحت تسمية "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر". وهذا رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع العالمي، حيث بذلت الجزائر جهودا مكثفة لتحسين مناخ الأعمال وانفتاح اقتصادها، وعليه انعقد في شهر جويلية من سنة 2007 أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات بهدف تعزيز من تنافسية المؤسسات في الجزائر، ولقد تم عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 أعلنت فيه كل من دائرة العمل الخاصة

¹ اشرف جمال الدين، "خطوات نحو تطبيق حوكمة الشركات وأسواق رأس المال العربية، المنظمة العربية لتنمية الإدارة"، القاهرة، مصر، 2007، ص 163.

بالمشروعات جمعية كير واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات ويتضمن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة جزئيين هامين:¹

الجزء الأول: بوضوح الدوافع التي أدت إلى زيادة أهمية وضرورة الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر؛

الجزء الثاني: يركز على المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد.

المبحث الثاني: الحوكمة في البنوك

تعتبر الحوكمة من بين الآليات والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص، خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العديد من الدول بشرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن الماضي، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي في بداية القرن الحالي.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة في البنوك

تختلف البنوك عن باقي الشركات لأن انهياراتها يؤثر على عدد كبير من الأطراف مقارنة بالشركات ، كما قد يؤدي إلى انهيار النظام المالي ككل مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية قد تتحول إلى أزمة اقتصادية .

أولاً: تعريف الحوكمة في البنوك: يعرف بنك التسوية الدولية الحوكمة في البنوك على أنها: "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك، والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حقوق المودعين".²

تعرف أيضا على أنها: "نظام الرقابة متكامل يتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية والمحاسبية وغيرها والذي يرمي إلى اتساع نظام المساءلة، وتحقيق المساءلة وتحقيق المساواة عند تحقيق حقوق أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية وتحسين أدائها وتعظيم القيمة السوقية لأسهمها، وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالمية التي تحقق المنفعة لمستخدميها".

كما تعرف أيضا على أنها: "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا بالمؤسسة وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد بالإطار التنظيمي وسلطة الهيئة الرقابية، ويتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة".³

¹ S abrina bouheraoua , "algerai lanches enterprise corporat goovarmance trends", special for for middlle east and word africa , namber 16 ,2009 , P03 .

² محمد مزبان، "أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية، العدد 609، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 2009، ص 17.

³ جبار عبد الرزاق، "الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول إفريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 80.

يمكن تقسيم تعريف شامل لمفهوم الحوكمة في البنوك على أنها: عبارة عن طريقة تدار بها أعمال البنك بأسلوب آمن وسليم وإدارة العمليات اليومية لحماية البنك من المخاطرة وهذا لحماية المودعين وحملة الأسهم.

ثانيا: **الفاعلين الأساسيين في حوكمة البنوك:** يتوقف نجاح نظام الحوكمة في البنوك على فعالية دور الفاعلين الأساسيين الداخليين والخارجيين.¹

1. **الأطراف الداخليين:** هم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليين.
2. **الأطراف الخارجيين:** ويتمثلون في المودعين صندوق تامين الودائع وسائل الإعلام شركات التصنيف والتقييم الائتماني والمراقبين الخارجيين، بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي.

ثالثا: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين والخارجيين

1. **الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين:** هناك أدوار للفاعلين الداخليين وتتمثل فيما يلي:²
 - **حملة الأسهم:** هم الذين يقدمون رأس المال المملوك يلعب دور حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء البنك بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهاته.
 - **مجلس الإدارة:** هو السلطة الأعلى في البنك التي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذي منحت لمجلس الإدارة التفويض اللازم.
 - **الإدارة التنفيذية:** لابد أن يكون لديهم كفاءة والنزاهة المطلوبين لإدارة أعمال البنك، كما أن عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.
 - **المراجعين الداخليين:** تهدف المراجعة الداخلية إلى زيادة أداء العمليات المختلفة داخل البنك بتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الموضوعية، حيث يمكن أن تكون البيانات وتقارير المحاسبة دقيقة ولكن يوجد إسراف لاستغلال الموارد المتاحة.

2. **الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:** وتتمثل أدور الفاعلين فيما يلي:³

- **المراجع الخارجي:** يلعب المراجع الخارجي دورا في إضفاء الثقة والمصدقية على المعلومة المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأي في محايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي تقوم بإعداده مرفقا بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية قد أصبح محوري وفعال في مجال الحوكمة المؤسسية لأنه يجد من تعارض المصالح بين الملاك وإدارة البنك، كما أنه يجد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

¹ محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"، دار الجامعية، مصر، 2009، ص 21.

² محمد مزبان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ جبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 83.

- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام البنك أمرا هاما وحيويا .
- دور العامة: يتمثل في دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي مقدرة على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر المبالغ فيه المخاطرة.
- شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن ثم أن توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.
- وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن يمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري.
- دور البنك المركزي في تعزيز حوكمة المصارف: يرتبط نجاح الحوكمة في البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي من جهة وعلى البنوك المعينة من جهة أخرى ولهذا فان البنك المركزي يلعب دورا أساسيا في تعزيز الحوكمة الجيد في البنوك.

المطلب الثاني : نموذج الحوكمة الجيد في البنوك

إن تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك يجب أن تتم بالشكل الملائم حتى يتم الاستفادة بأكمل وجه من المزايا التي يجب أن تتوفر على النموذج الجيد للحوكمة له خصائص محدد ومتطلبات معينة وكذا وجود عناصر تساعد على تطبيق وتفعيل هذا النموذج .

أولا: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في البنوك

نقصد بمتطلبات الحوكمة الجيد مجموعة العناصر الضرورية التي تساعد على التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية ونذكر ما يلي:¹

- تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك وكذلك القيم والمبادئ الواجب إتباعها وتكون معلومة ومتوفرة لكل العاملين داخل البنك؛
- وضع سياسات واضحة المسؤولة في البنك وإتباعها؛
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة ومدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحوكمة مع ضمان عدم تأثرهم بأية عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية؛
- التأكد من وجود توافق بين نظام الحوافز وأنظمة البنك وأهدافه وكذلك البيئة المحيطة؛
- تطوير إطار قانوني فعال يتم فيه تحديد الحقوق وواجبات البنك؛
- تفعيل دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

¹ محمد زيدان، "أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 09، 2009، ص 21.

ثانيا: أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك: لنموذج الحوكمة المؤسسية الجيد في البنوك بعدين أساسيين هما بعد داخلي والآخر خارجي ويتمثل البعد الخارجي في القواعد الاحترازية بينما البعد الداخلي فيتمثل في طريقة إدارة البنك.¹

1. البعد الخارجي: القواعد الاحترازية: يمكن تعريف القواعد الاحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخصص من أو التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي ويجب أن توقع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين أساسيين هما استقرار النظام المالي وحماية حقوق الدائنين.

2. البعد الداخلي: طريقة إدارة البنك: يتمثل البعد الخارجي لتنفيذ نموذج الحوكمة البنك في أهمية مجلس الإدارة والذي له دور في بناء لوحة قيادة أكثر فعالية خاصة بعد أن أصبح دوره أكثر تعقيدا وأصبحت مسؤولياته تشمل عدة وظائف مختلفة مثل وضع استراتيجيات طويلة المدى وإنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من أن كل قرار يتم اتخاذه بطريقة مسؤولة وشفافة.

المطلب الثالث: لجنة بازل والحوكمة.

نشطت لجنة بازل لتعمل على تسريع ممارسات أمانة ومعقولة، حيث أنه لا بد من وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية لهذا فإن الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة وفحص الأرصد في كل بنك .

أولا: أعمال لجنة بازل لحوكمة البنوك 1998: أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الحوكمة المؤسسية وتشمل هذه الأوراق ما يلي مبادئ إدارة الائتمان ماي 1998 مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة سبتمبر 1998 تحسين شفافية البنك سبتمبر 1998 إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية سبتمبر 1998، وقدمت هذه الأوراق حقيقة أن الاستراتيجيات والأساليب الفنية والتي تعتبر أساسية لحوكمة المؤسسة السليمة داخل الجهاز البنكي تتكون من عدة عناصر نذكر منها:²

- توافر دليل عمل ومعايير لسلوك الملائم ونظام لقياس مدى التزام بهذه المعايير؛
- توافر إستراتيجية واضحة المؤسسة يتم على ضوءها قياس نتائج المؤسسة ككل ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا نظام هرمي لسلطات المتدرجة بداية من الأفراد حتى مجلس الإدارة؛
- وضع آلية التعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات؛

¹ بن عزوز بن علي، جبار عبد الرزاق، "حوكمة الشركات وأسواق المال المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، الملتقى الدولي حول متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، جوان 2007، ص 12.

² محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- توافر نظام للرقابة الداخلية والخارجية ووظائف إدارة المخاطر؛
- كما أشارت ورقة أخرى صادرة عن لجنة بازل خاصة بالحوكمة والإشراف على ما يلي:
- يجب الحصول على الموافقة من مجلس إدارة البنك وإحدى لجان المختصة، وكذلك من الإدارة العليا هي كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف والتقدير، ويجب أن تكون لتلك الأطراف فهم عام عن نظام البنك لتصنيف المخاطر ومفهوم تفصيلي عن التقارير الإدارية المصاحبة ويجب على الإدارات العليا أن تقدم إخطار مجلس الإدارة أو اللجنة المختصة له عن أية تغيرات مادية أو استثناءات من السياسات المقررة قد تؤثر ماديا على عمليات نظام التصنيف الخاص بالبنك .
- يجب ان يكون التصنيف الداخلي جزءا أساسيا عن عملية التقارير لتلك الأطراف، ويجب أن يضم التقارير شكل المخاطر والتقدير فيما بعد بين درجات التفرقة وتقدير المعايير ذات الصلة بالنسبة لكل درجة ومقارنة بمعدلات التغير في مقابل التوقعات وقد يختلف عدد مرات تقديم التقارير طبقا لأهمية ونوع المعلومات على مستوى الجهة التي تقدم إليها التقارير.
- ثانيا: توصيات لجنة بازل لسنة 1999: جاءت هذه الوثيقة بأبرز الممارسات التي تعمل على سلامة الحوكمة بالبنوك ضمن ثمانية مبادئ¹:
- المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة المؤسسات إضافة إلى قدرتهم على الفهم السليم بشأن أعمال البنك؛
- المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس الإدارة المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك؛
- المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتقرير الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة؛
- المبدأ الرابع: على مجلس الإدارة ضمان وإشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته؛
- المبدأ الخامس: ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية؛
- المبدأ السادس: على البنك ضمان الملائمة للممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات البنكية ومع الأهداف الاستراتيجية والطويلة الأجل وكذلك مع المحيط الرقابي؛
- المبدأ السابع: تتبنى إدارة البنك أسلوب شفاف؛
- المبدأ الثامن: ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي لبنك من خلال مدى التزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

¹ جبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 86.

المطلب الرابع : متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك الجزائرية

لقد أدخلت السلطات الجزائرية ابتداء من أول جانفي 1992 إصلاحات التي تضمن تطبيق المعايير الاحترازية والمتمثلة في مجموعة من القواعد والنسب التي تم استنباطها من المعايير الاحترازية التي جاءت بها لجنة بازل.

أولا: القواعد والمعايير الاحترازية المطبقة في الجزائر: حسب الأمر رقم 09/21 المعدل والمتمم والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسير المصارف والمؤسسات المالية حيث أن النظم الاحترازية هي عبارة عن قواعد للتسيير الميداني المصرفي والتي على المؤسسات التي تتعاطى الائتمان احترامها من أجل ضمان سيولتها وبالتالي ملائمتها تجاه المودعين حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعا ما ثقة ويمكن إجمالها في ما يلي:¹

1. الأموال الخاصة النظامية: وقد حدد مكونات الأموال الخاصة كل من النظام 95/04 المؤرخ في 20/04/1994 من جهة والتعليم 94/74 المؤرخ في 29/12/1994 من جهة أخرى والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية .

● **الأموال الخاصة القاعدية:** وتتكون من العناصر التي تنص عليها المادة 5 من التعليم 94/74، والمتمثلة في رأس المال الاجتماعي ، الاحتياطات غير تلك الخاصة بإعادة التقييم، الأموال المخصصة لمواجهة المخاطر المصرفية، وريح الدورات السابقة، ونتائج رهن التخصيص منقوص منها العوائد المتوقعة على الأسهم وريح الدورة الجارية.

● **أموال خاصة تكميلية:** وتضم العناصر التي تنص عليها المادة 6 من التعليم 94/74، والمتمثلة في ما يلي احتياطات وفروق إعادة التقييم والديون المرتبطة بمدة غير محددة ، الأوراق المالية والقيود المقيدة .

2. قاعدة رأس المال الأدنى: طبقا للمادة 2 من النظام 01/04 المؤرخ في 03/04/2004، والمتعلق برأس المال الأدنى كما يلي 2 مليار و 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية.

3. نسبة الملاءة: ينظم ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية المخاطرة، والتي تحكمها اللائحة رقم 01/92 بشأن تنظيم وتسيير الخطر المركزي ولقد حدد البنك المركزي نوعين من هذه النسب يهدف إلى ضمان تغطية المخاطر، أما النوع الثاني يهدف إلى توزيع هذه المخاطر.

ثانيا: واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية: واجه القطاع المصرفي الجزائري العديد من الهزات، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، الذي فتح المجال للبنوك الخاصة والأجنبية لممارسة نشاطها في الجزائر، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ضعف رقابة البنك المركزي لهذه البنوك قبل وبعد نشاطها مما أدى بها إلى الوقوع في أزمة هزت القطاع المصرفي

¹ منيرة بن عامر، "المخاطر والتنظيم الاحترازي"، الملتقى الوطني حول المنظومة الجزائرية والتحول المصرفي الجزائرية واقع وأفاق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة شلف، الجزائر، 15/14 سبتمبر 2004، ص 470.

الجزائري مما استدعى ذلك تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري بصفة عامة وبنك الجزائر بصفة عامة بصفته مشرفا ورقبيا على أعمال البنوك الأخرى ومن بينها:¹

1. الأزمات التي شهدتها البنوك في الجزائر: وتتمثل هذه الأزمات فيما يلي:

• أزمة البنوك الخاصة في الجزائر: إن مشكلة هذا البنك هي نتاج للعديد من الأسباب أهمها فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص الذين لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي وكان ذلك حال بنك الخليفة ومن أهم أسباب وقوع هذه الأزمة هي سوء الحوكمة من قبل بنك الجزائر والتي تمثلت في:

✓ عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك؛

✓ التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر؛

✓ غياب المتابعة والرقابة؛

✓ عدم احترام قواعد الحذر.

• البنك الصناعي والتجاري وفي إطار برنامج الرقابة الشاملة الذي قام به بنك الجزائر سنة 2001 على مستوى هذا

البنك، فقد وجدت العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بنشاط البنكي ومن بينها:

✓ عدم احترام الإجراءات المحاسبية التسيير الجيد للمهنة خاصة ما يتعلق بمعالجة الشيكات الغير مدفوعة؛

✓ عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر؛

✓ غياب الاحتياطي الإجباري؛

✓ تجاوزات في قوانين الصرف.

كل هذا أدى إلى فقدان السيولة وعدم قدرته على تعويضها مما جعله غير قادر على الوفاء بالالتزاماته نحو المودعين، لذا

قررت اللجنة المصرفية في 2003 سحب الترخيص من هذا البنك.

2. المجهودات المبذولة لتطبيق الحوكمة: قامت الجزائر بمجهودات لتطبيق مبادئ الحوكمة كما يلي:

• سن قوانين معززة لتطبيق الحوكمة قامت الجزائر ببيان مجموعة من القوانين من بينها:²

✓ قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية : أصدر بنك الجزائر نظام رقم 02/ 03 بتاريخ 11 / 11 / 2002

يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية

تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل 2

¹ شرقي عمر، "دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"، الملتقى الوطني حول الأزمات المالية والاقتصادية والدولية والعلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20/21 أكتوبر 2009، ص 09.

² منيرة بن عامر، مرجع سبق ذكره، ص 434.

ووفق للمادة الثالثة من النظام 02/ 03 فإن المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية:

✓ نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية؛

✓ تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات؛

✓ برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة على مستوى القطاع المصرفي فقد تم تحديث أنظمة الدفع وشبكات تبادلت ضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية.

وفي مجال التدقيق والكشف البنكي وبغية ضمان نزاهة النظام البنكي وسلامته، يشرف بنك الجزائر واللجنة المركزية بصرامة تنفيذ للتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والقرض على التدقيق الدائم للبنوك والمؤسسات المالية لاسيما إجراءات تقييم الأخطار ورصدها وتسيير والتحكم فيها وإضافة إلى التدقيق على الوثائق الجاري على أساس تصريحات البنوك والمؤسسات المالية لدى بنك الجزائر.

✓ إطلاق مدونة الجزائرية لحوكمة الشركات.

حيث انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة وقد جاء صدور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات، وذلك في 11/ 03/ 2007 في وقت المناسب تماما.

3. دور البنك المركزي في تفعيل الحوكمة: انطلق بنك الجزائر في الثلاثي من سنة 2013 في تصميم نصوص تنظيمية تتلاءم مع المتطلبات الاحترازية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية بموجب مقاييس المنصوص عليها في لجنة بازل 2 وبازل 3 وذلك من خلال:¹

• **إرساء الحوكمة من خلال تعزيز الرقابة المصرفية:** يعتبر البنك المركزي من الفاعلين الخارجيين الذين يعول عليهم في إرساء مبادئ الحوكمة بالبنوك، باعتبار أنها أجهزة حكومية مركزية تهدف للمحافظة على سلامة المراكز المالية وحماية أموال المودعين وتعتبر الرقابة المصرفية وسيلة لتحقيق ذلك.

• **إرساء الحوكمة من خلال دعم دور محافظي الحسابات:** في إطار أنشطة البنك الجزائر وأخذا في أحكام الأمر 03/1 المتعلق بقانون النقد والقرض ولاسيما المادة 100 من الأمر المذكور سلفا يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وكل فرع من فروع البنوك الأجنبية أن يعين محافظين اثنين للحسابات على الأقل، كما تحدد المادة 101 من نفس الأمر سابق الذكر مضمون ودورية التقارير وأعمال المراقبة الناتجة أن المسؤولين المنوطة بمحافظي الحسابات لبنك الجزائر.

¹ شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ثالثاً: أثر تطبيق الحوكمة على البنوك العمومية الجزائرية في الجزائر

إن مراعاة الجزائر لشروط تطبيق الحوكمة وكذلك الالتزام بشروط نجاح تطبيقها في البنوك القطاع العام في الجزائر، فإن ذلك كله من شأنه أن يترتب عليه الآثار التالية:¹

- ✓ تحسين الأداء المصرفي والنجاح في تحقيق الأهداف في البنوك العمومية؛
- ✓ يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك العمومية وتجنب التعثر والإفلاس ويتضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات بأسس سليمة؛
- ✓ أكدت على أهمية ضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة لتحقيق الاستقرار المصرفي في بنوك القطاع العام؛
- ✓ وجود الحوكمة يعني غياب تلك الآثار السلبية مثل ظاهرة الفضائح المالية.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة البنوك

يرى معهد المدققين الداخليين أن الحوكمة الجيدة تتوقف على المعلومات المتولدة من الأطراف الإدارية، التي تشكل نظام الحوكمة وهي مجلس الإدارة التنفيذية، المدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين، وأن هذه العناصر الأربعة تشكل فهم داخلي للأنشطة المنشأة مع التقييم الداخلي من الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق مبادئ الحوكمة.

المطلب الأول: المتطلبات الأساسية من التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة

أكدت معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي على ضرورة أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر الرقابية والحوكمة.

تعتبر بيئة النشاط الحالية لوظيفة التدقيق الداخلي وظيفة مساعدة للإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والإدارة العليا والمدقق الخارجي وأصحاب المصالح الآخرين، إذ تم تجهيزها فإنها تقوم بدورها الرئيسي في تعزيز وتفعيل مبادئ الحوكمة، فبرغم من أن مجلس الإدارة هو المسؤول عن عملية الحوكمة بالمنشأة إلا أنه يعتمد على أطراف أخرى كالإدارة التنفيذية والمدراء والمدققين للمساعدة للقيام بمسؤولياته في الحكومة، ومن ثم يعتبر التدقيق الداخلي أحد أطراف الحوكمة وهي لجنة التدقيق الإدارة العليا المدقق الخارجي في تعزيز ومتابعة عملية الحوكمة في المنشأة.²

ويرى معهد المدققين الداخليين المتطلبات الأساسية من وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة ما يلي:

¹ أمال عياري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² عيسى سمير كامل، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات"، مجلة كلية التجارة للبحوث الإسكندرية، العدد 1، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 19.

أولاً: متطلبات الإدارة العليا: كخدمات تأكيد بشأن نظم الرقابة وخدمات استشارية بشأن التعامل مع المخاطر وتتمثل متطلبات الإدارة من التدقيق الداخلي في:¹

- ✓ تقييم مستقل لنظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ المساعدة في إعداد التقارير عن الرقابة الداخلية؛
- ✓ تقييم كفاءة العمليات؛
- ✓ تحليل المخاطر؛
- ✓ تأكيدات متعلقة بالمخاطر؛
- ✓ إجراءات التقييم كفاءة العمليات؛
- ✓ إجراءات التقييم الذاتي لكل من نظم الرقابة.

ثانياً: متطلبات اللجنة التدقيق: كخدمات تأكيد بشأن نظم الرقابة الداخلية والمخاطر، وتتمثل متطلبات التدقيق من التدقيق الداخلي في:

- تأكيدات فيما يتعلق بنظم الرقابة الداخلية بما في ذلك التقييم المستقل لذلك النظام بالمنشأة ككل؛
- تقييم مستقل عن الممارسات والعمليات المحاسبية الموجودة بالتقارير المالية والرقابة المحاسبية الداخلية؛
- القيام ببعض عمليات الفحص الخاص.

ثالثاً: متطلبات الإدارة التنفيذية: كخدمات استشارية بشأن التعامل مع المخاطر ، كما أن للتدقيق الداخلي دور هام في تقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بمبادئ الحوكمة وذلك من خلال إعطاء الثقة للمعلومات التي يحصل عليها من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق عن الحوكمة.²

حيث أن الشكل التالي يوضح الأنشطة والمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي التي تساهم في دعم الحوكمة من خلال التقارير والتوصيات المقدمة إلى الإدارة العليا.

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وباقي أطراف الحوكمة

تشير الإحصائيات إلى أنه كلما كبر حجم المنشأة، وازدادت درجة تعقيد نشاطها كلما كان من الصعب على المدققين الخارجيين والإدارة واللجان تكوين صورة دقيقة للمخاطر التي تتعرض لها المنشأة، واجراءات الرقابة عليها وتطبيق الحوكمة، وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي ليقوم بمهامه من خلال علاقات تفاعلية بينهما وبين أطراف الحوكمة.

¹ فاتن كيزران، "مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 4، دمشق، سوريا، 2013، ص 98.

² عيسى سمير كامل، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

أولاً: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

تأتي أهمية علاقة التدقيق الداخلي بالمدقق الخارجي بالنسبة لحوكمة الشركات، من خلال اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي عند تدقيق القوائم المالية ومعنى بنزاهة الإدارة فكلما زادت نزاهة الإدارة فكلما زاد اعتماد المدقق الخارجي على عمل إدارة التدقيق الداخلي.

فالمدقق الخارجي يعمل على تطبيق التدقيق الداخلي في كل من اختبار الرقابة الداخلية والاختبارات التفصيلية، بالإضافة إلى اعتمادهم عليها عند التخطيط للتدقيق الداخلي، ويجب أن يعلم المدقق الخارجي وأن يكون له اتصال بتقارير المدقق الداخلي، وأن يتم إعلامه بأية أمور مهمة تصل إلى علم المدقق الداخلي، والتي قد تؤثر على عمل المدقق الخارجي لتي يتم أدائه بصفة مستقلة عن التدقيق الخارجي وليس بغرض تقديم مساعدة مباشرة لها.

وفي الواقع يستثمر هذا التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تعزيز مبادئ الحوكمة وزيادة فعاليتها في عدة نواحي أهمها ما يلي:¹

- يستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في معرفة إذا ما كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة مرضية للحفاظ على دقة وشفافية البيانات المسجلة بالدفاتر وينعكس هذا على عدالة الإفصاح؛
- يساعد المدقق الداخلي المدقق الخارجي في نهاية السنة المالية وذلك بالحصول على مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم وفي تحضير كشوفات ومرفقات بعض بنود الميزانية؛
- يمكن للمدقق الخارجي على أوراق العمل والتقارير التي يقدمها المدقق الداخلي من خلال قيامه بأنشطة التدقيق؛
- اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في مجال اكتشاف التلاعب نظراً لتواجده الدائم في المنشأة واحتكامه في مختلف المستويات الإدارية؛
- يجب أن يلتقي المدققون الداخليون والمدققون الخارجيون من أجل مناقشة الاهتمامات المشتركة والانتفاع بمهاراتهم المتكاملة وحصول كل منهم على نطاق عمل آخر.

ثانياً: العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق: لجنة التدقيق هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة والمتكونة من أعضاء غير التنفيذيين بالمجلس الإدارة، وينبغي النظر إلى تكوين لجان التدقيق على أنه تطوير لعملية التدقيق في معناها الواسع فهذه اللجان يمكن أن تدعم موضوعية ومصداقية إعداد التقارير المالية، كما يمكن أن تساعد المدراء التنفيذيين في

¹ ميخائيل أشرف، "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار حوكمة الشركات"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005، ص 66.

الوفاء بمسؤولياتهم وتحسين الاتصال بين المدراء والمدققين والإدارة، بالإضافة إلى ذلك في إيجاد نوع من الرقابة من قبل المساهمين على الإدارة ويمكن اعتبارها أداة مقيدة ومعاونة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء المنشأة وتسيير نشاطها.¹

ثالثاً: العلاقة بين التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة

أصبحت الإدارة تعتمد على التدقيق الداخلي في تحسين عملية الحوكمة أكثر من أي وقت مضى وذلك لما للمدققين الداخليين من دور محوري في التحقق والاستشارة وإدارة المخاطر وقد أشارت المعايير الدولية للممارسة المهنية

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

للمدقق الداخلي دور مهم يقوم به في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، ويعد الدور بمثابة صمام أمان بشأن فعالية أنشطة في المؤسسة، للمساعدة في التأكد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل المناسب. ومن أهم الأدوار الرئيسية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن المخاطر منها:

- إعطاء ضمانات بشأن سير عملية إدارة المخاطر؛
- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر؛
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية؛
- مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.

أولاً: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر من بين إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومتداخلة في إدارة المصارف فقديماً كانت وظيفة إدارة المخاطر جزءاً من عملية التدقيق ولكن اليوم تم الصلة بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال خمس العناصر التالية:²

1. **مرحلة التخطيط لعملية التخطيط لعملية التدقيق:** عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد إجراءات، التي تتضمن المعلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر ويتم تحديدها بناءً على دليل المخاطر؛
2. **مرحلة التنفيذ:** خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها؛
3. **مرحلة أوراق العمل:** تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق، ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها للبنك، ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛

¹ فاتن كيرزان، مرجع سبق ذكره، ص 110.

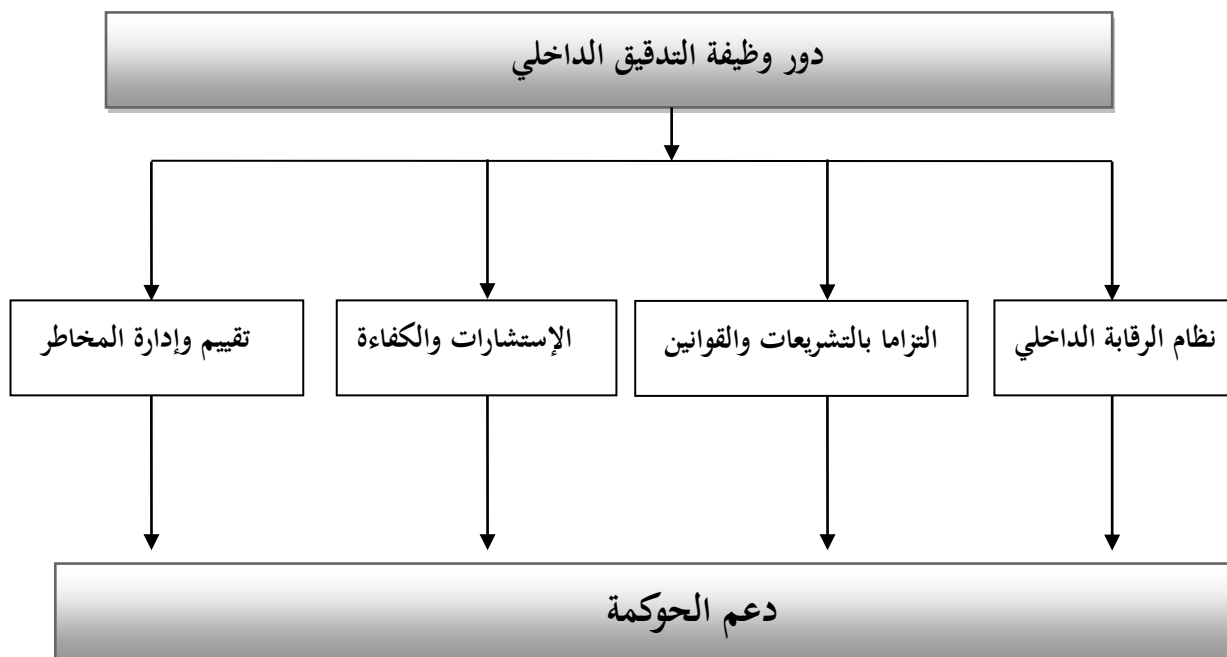
² إبراهيم رباح، مرجع سبق ذكره، ص 51.

4. **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** حيث يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتلخص هذه النتائج في تحديد المخاطر، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليمات إلى إدارة المخاطر، وهنا إدارة المخاطر تقوم بتقديم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها؛

5. **مرحلة المتابعة:** بعد إعداد التقرير تكون هناك متابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر، ومن هنا هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.

وهذا الشكل يوضح دور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة

الشكل رقم (2_4): دور وظيفة التدقيق الداخلي



المصدر: إعداد الطالبة

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الغش والاحتيال الفساد المالي

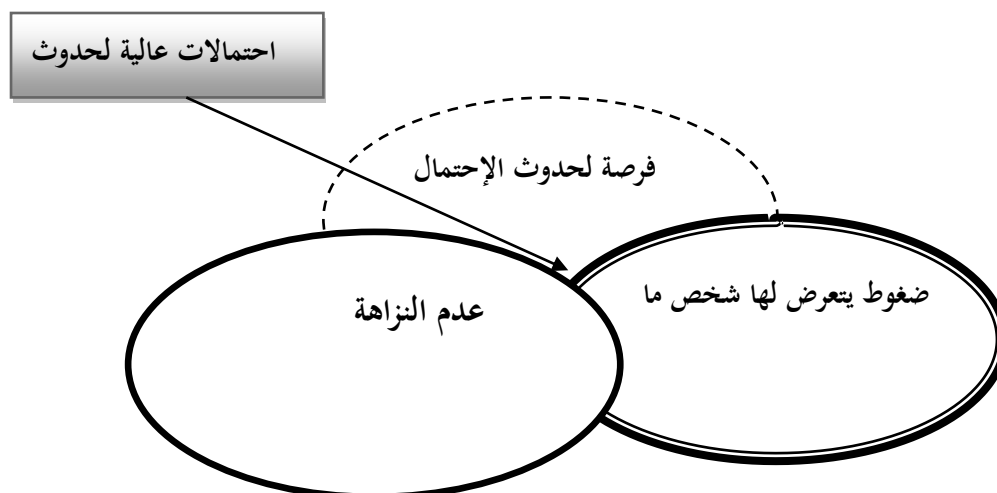
تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة متواجدة منذ آلاف السنين لذا أصبحت تجذب انتباه الباحثين والمحليين منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم.

حيث أن مراجعة التلاعب تهدف إلى الكشف عن التظليل المقصود للسجلات أو أية عملية لتخصيص غير مناسب للأصول والموجودات وينشأ خطر الاحتيال كما هو معروف من تقاطع ثلاثة عوامل أساسية وهي:¹

¹ أشرف ميخائيل، مرجع سبق ذكره، ص 87 .

- وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين قد تدفع به إلى ممارسة الاحتيال؛
- وجود فرصة سانحة لحدوث الاحتيال مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية؛
- أن يكون الشخص الذي توفرت عنده الضغوط لا يتمتع بالنزاهة.

الشكل رقم (2_5): العوامل التي تساهم في حدوث الاحتيال المالي



المصدر: إعداد الطالبة

وبالتالي يقع على عاتق المدقق الداخلي سبب حدوث الحالات السابقة وهذا يعتبر أحد الأدوار التقليدية للتدقيق الداخلي ويرجع ذلك للأسباب التالية :

- إذا لم يتم منع حدوث تلاعب فهناك احتمالية أن يتفشى أوجه التلاعب بسرعة كبيرة؛
- إن وجود تلاعب يشير بوضوح إلى وجود ضعف في الرقابة الداخلية؛
- إن التلاعب يتضمن موضوعات أخرى متكاملة ومعطاة قد يصعب الوصول إليها.

وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية إلى أهمية أن يرفع التدقيق الداخلي تقاريره إلى مجلس الإدارة وليس للإدارة العليا للشركة.¹ حيث ظهرت مجموعة من الفضائح المحاسبية لكبرى الشركات العالمية، من أبرزها فضيحة Enron التي انفجرت نهاية عام 2001 وهزت الأوساط المالية في وول ستريت، وبالعودة إلى العام 1999، قررت إنرون تأسيس منصة إلكترونية لتداول الطاقة بين البائع والمشتري عرفت بـ Enron Online وقامت باحتساب جميع ما يتداول إلكترونياً كمبيعات لها، كما قامت الشركة بتسجيل الأرباح المتوقعة من أي مشروع على قائمة الدخل قبل تحقيقه الفعلي، وفي حال جاءت الأرباح الفعلية أقل كانت تؤسس شركة أخرى وتنقل الخسائر إليها كي لا تظهر في قوائم الشركة الأم. إضافة إلى ذلك، تمادت الشركة بإنشاء شركات صورية بغرض الاقتراض عن طريقها، لتقوم بعد ذلك بتحويل المبالغ المقرضة إلى الشركة الأم وهو

¹ www . http // .enron . com . consoulte le :12 / 04 / 2018 à 18 :45h.

ما ساعدها إلى جانب إخفاء ديونها في شركات صورية إخفاء ديونها وعزلها عن قوائمها المالية الأساسية، وفي أغسطس من عام 2000 وصل سعر سهم الشركة إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند 90.56 دولار ليهوي بعد إعلان إفلاسها في ديسمبر 2001 إلى 67 سنتا في يناير 2002، ومع سقوط إنرون سقط المدقق المالي ARTHUR ANDERSON لدوره في هذه العملية التي توجت بقيام الشركة بالتخلص من معظم الوثائق المدينة.

خلاصة الفصل

يشهد القطاع البنكي مجموعة من التطورات كانت نتيجة لعدد من التغيرات التي مسته خصوصا الأزمات المتتالية التي شهدتها الكثير من كبريات الشركات العالمية، لذا كان من الضروري تطبيق مبادئ الحوكمة للتقلص من حدة وشدة هذه الأزمات.

كما أن وظيفة التدقيق هي الأخرى لها أثر كبير على سير المؤسسة المصرفية فدور التدقيق في تطبيق مبادئ الحوكمة بالغ الأهمية للنهوض بالقطاع البنكي، وهذا ما تسعى لتطبيقه البنوك الجزائرية لمكافحة الفساد المالي والإداري، وكذا التخلص من الغش وتدليس في القوائم المالية لأي بنك.

الفصل الثالث

دور التدقيق الداخلي في

تفعيل مبادئ الحوكمة

تمهيد

بعد أن تم التعرض في الفصلين السابقين إلى الإطار النظري للدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة سيتم تخصيص هذا الفصل لدراسة واقع التدقيق الداخلي ودوره في تطبيق مبادئ الحوكمة، حيث يمثل هذا الفصل حلقة وصل بين ما تم طرحه، وما تم وما نقوم به من دراسة عملية لمتغيرات الدراسة، إذ تعد الدراسة الميدانية وسيلة هامة يستطيع الباحث من خلالها إسقاط العديد من المفاهيم والأدوات التي عولجت فيما سبق للوصول إلى اختبار الفرضيات ومعالجة الإشكالية المطروحة.

وسيتم في هذا الفصل إبراز الخطوات الإجرائية والمنهجية التي تم الإعتماد عليها، وذلك من خلال تحديد منهج الدراسة والأدوات والوسائل التي أستخدمت في جمع البيانات، ومن ثم عرض وتحليل نتائج الدراسة ثم مناقشتها، إضافة إلى تحليل مؤشرات قياسية لكل من المتغيرين.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: وصف وتشخيص متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة .

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة

يتضمن هذا المبحث مختلف المكونات الأساسية لمنهجية وطريقة وإجراءات الدراسة الميدانية وكيفية تحديد واختيار العينة من مجتمع الدراسة.

المطلب الأول: إجراءات، أدوات وأساليب الدراسة الميدانية

تم استخدام في هذه الدراسة مجموعة من الإجراءات والأدوات للوصول إلى النتائج المطلوبة.

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية: لقد تمت هذه الدراسة الميدانية عبر الخطوات التالية:

- تم القيام بدراسة أولية استطلاعية حيث قامت الباحثة بتوزيع 32 إستبياناً على أربعة وكالات تنشط بولاية الطارف وتم إسترجاع منها 28 إستبياناً صالحاً للدراسة وهي كالتالي:

✓ **BADR** بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 811 بالطارف

✓ **BNA** بنك الوطني الجزائري وكالة رقم 489 بالطارف

✓ **BNA** بنك الوطني الجزائري وكالة رقم 812 بالقالة

✓ **CPA** القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

وذلك لإختبار فقرات الإستبيان وبيان مدى صحتها ووضوحها للوصول إلى النتائج المرغوبة فلقد قامت الطالبة بما يلي:

- توزيع الإستبيانات على أفراد المبحوثين إشارات وكوادر البنوك والإتصال بهم بشكل مستمر أثناء ملئهم للإستبيان، لتوضيح كل ما هو غامض وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من الإستبيانات الصالحة لتحليل الإحصائي.
- إدخال البيانات على البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية وهو النظام الذي تم إعتماده في هذه الدراسة.
- إستخراج النتائج الإحصائية الخاصة بمقاييس ومتغيرات الدراسة.
- إختبار النموذج وذلك بإستخدام الإختبارات الإحصائية التي تقيس العلاقة و درجة التأثير بين متغيرات الدراسة ومستوى دلالتها أو درجة الثقة بها.
- عرض نتائج الدراسة الوصفية والتحليلية المتعلقة بمعايير التدقيق الداخلي ودوره في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الجزائرية.

ثانياً: أدوات ومصادر جمع البيانات ومعلومات الدراسة الميدانية

تتطلب عملية انجاز الدراسة الميدانية توفر مجموعة من الأدوات والمصادر البحثية لجمع المعلومات المطلوبة والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1. **المصادر الثانوية:** والتي تمثلت في مختلف المراجع والأدبيات والدراسات من كتب و أبحاث وموسوعات، مقالات أطروحات، مذكرات، مؤتمرات ... وغيرها، ذات العلاقة بموضوعي التدقيق الداخلي والحوكمة في البنوك، وحتى يتم التمكن من صياغة أداة الإستبيان بشكل صحيح وشامل لمختلف أبعاد مشكلة الدراسة.

2. **المصادر الأولية:** حيث تمت الإستعانة بالوسائل التالية لجمع بيانات الدراسة الميدانية:

■ **الإستبيان:** هو عبارة عن استمارة بها مجموعة من الأسئلة المكتوبة ذات الإجابات المحددة سلمت إلى المبحوثين وفقد تم التوجه بالإستبيان لعينة عشوائية من كوادرات وإطارات هذه البنوك لإثراء الموضوع وتجنب التحيز في الإجابات وقد رعي في تصميم الإستبيان أمرين أساسيين هما:

✓ البساطة والسهولة وذلك عبر صياغة فقرات بسيطة مع إعتداد أسلوب الأسئلة المغلقة لتسهيل مهمة المبحوثين قدر الإمكان؛

✓ قدرة الإستبيان على تشخيص دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية عبر تحديد دقيق لمختلف أبعاد المتغير المستقل التدقيق الداخلي والمتغير التابع الحوكمة.

■ **المقابلة:** نظرا لحاجة الطالبة للحصول على معلومات بشكل مباشر، فلقد قيام بمقابلة شخصية لبعض المبحوثين، بهدف جمع البيانات وتسجيل الانطباعات تتضمن معلومات يفيد تحليلها في تفسير مشكلة الدراسة والوصول إلى أبرز النتائج، وكذا إستخدام هذا الأسلوب مع معظم أفراد العينة بهدف توضيح فقرات الإستبيان لضمان الإجابة الدقيقة عن الأسئلة الواردة فيه، وكذلك التأكد من عدم ترك الإجابة عن أي سؤال يمكن أن يؤثر على قبول الإستبيانات للتحليل الإحصائي وأستخدمت هذه الطريقة لتحليل النتائج المتوصل إليها ومعرفة الأسباب والمعلومات التي أدت للوصول إلى هذه النتائج.

■ **الملاحظة:** في هذه الدراسة أعتبرت الملاحظة أداة مكملية لجمع البيانات بجانب أداتي الإستبيان والمقابلة وقد تم الإعتماد على الملاحظة في هذه الدراسة بطريقة علمية دقيقة ومنظمة، والقائمة على تسجيل الملاحظات المقيدة وتجميعها، وذلك أثناء الزيارات الميدانية لوكالات الطارف العمومية وقد مكن أسلوب الملاحظة العلمية من فهم أعمق لمشكلات تحدث داخل البنوك محل الدراسة، كما تم الإعتماد على ذلك في تفسير بعض النتائج المتحصل عليها من خلال أداتي الإستبيان والمقابلة.

■ **وثائق وسجلات:** تعتبر الوثائق والسجلات في هذه الدراسة أداة مكملية للأدوات سالفة الذكر، حيث تم الإطلاع عليها وإستخدام ما توفر من وثائق وسجلات، تقارير، نشرات داخلية وغيرها الخاصة بعينة المصارف العمومية محل الدراسة وتوظيفها في عملية التحليل.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

إستخدمت الباحثة في الدراسة الميدانية بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية المعروفة (SPSS _ 22) أبرزها:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف خصائص عينة الدراسة؛
- الأوساط الحسابية: لتحديد مستوى تطبيق العبارات الواردة في الاستبيان؛
- الانحرافات المعيارية: لبيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي؛
- معامل الارتباط الفاكرونباخ **Aalpha cronbach**: وذلك لإختبار ثبات أداة الدراسة عبر قياس درجة الإتساق بين فقرات الإستبيان؛
- معامل الارتباط **pearson**: تم إستخدامه لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع؛
- اختبار **t (t test)**: تم إستخدامه لقياس معنوية علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة؛
- الإنحدار الخطي البسيط **réggression multiple**: أستعمل في قياس التأثير المعنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع؛
- معامل التحديد **R2**: لمعرفة العلاقة التفسيرية وذلك بتحديد علاقة المتغير المستقل في المتغير التابع؛
- إختبار **F (f test)**: تم إستخدامه لمعرفة هل هناك تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع فإذا كانت **F** المحسوبة أكبر من **F** الجدولية يعني ذلك أن هناك تأثيراً معنوياً؛
- برنامج **EXCEL** : لتوضيح بعض الأشكال.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع الدراسة: مجتمع الدراسة هو جميع العناصر ومفردات الدراسة ويتكون مجتمع الدراسة من أربعة بنوك عمومية تجارية تنشط بولاية الطارف، وقد تم إختيار هذا المجتمع بإعتبار أن الدراسة تكون على القطاع البنكي، وفيما يلي نبذة عن مختلف مفردات الدراسة

1. القرض الشعبي الجزائري: تم تأسيسه في 14 ماي 1966 بموجب مرسوم رقم 66 / 366 وقد ورثت مجموعة البنوك الشعبية المتواجدة في الجزائر وهران وقسنطينة وعنابة، وكذا الصندوق الجزائري الذي أندمج فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك تجارية أجنبية تم تأميمها بالإضافة إلى وظائفه التقليدية، كبنك تجاري أسندت له مهمة القطاع العمومي وخاصة قطاع السياحة والبناء والري والأشغال العمومية والصيد البحري، كما كان يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم وترقية الصناعات التقليدية والمهن الحرة، وقد أصبح القرض الشعبي الجزائري كغيره من البنوك يدخل في منح الإئتمان قصير الأجل، حيث بلغ عدد فروع 199 وكالة في بداية الألفية الثالثة يؤطرها 4209 موظف منهم 1287 إطار.¹

2. البنك الوطني الجزائري: أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب رقم 66 / 178 الصادر في 13 جوان لدعم عملية التحول الاشتراكي في القطاع الزراعي، حيث تم إلغاء المؤسسات المصرفية الأخرى في عام 1968 بسبب التعارض الوظيفي مع البنك، ومن أهم الأنشطة التي أسندت للبنك إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية التي تقوم بها كبنك تجاري ما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير والمتوسط الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والإعتمادات المستندية ومنح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى عام 1982 حيث أسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى المساهمة في رأس مال عدد من البنوك التجارية.²

3. بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تم تأسيسه بموجب مرسوم رقم 82 / 206 المؤرخ في 17 جمادى عام 1408 الموافق ل 13 مارس 1982، تبعا لإعادة هيكلة، ويهدف إلى تنمية وتطوير القطاع الفلاحي ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية تمويل أنشطة الصناعات الغذائية تربية المواشي والمائيات وقطاع الصيد البحري، كما يقوم بتلقي الودائع وتقديم مختلف القروض باعتباره مصرفا تجاريا.³

¹ معلومات مقدمة من مسؤولي بنك القرض الشعبي الجزائري، في إطار مقابلة أجريت مع إطارات البنك بتاريخ 02 مارس 2018

² معلومات مقدمة من مسؤولي بنك الوطني الجزائري، في إطار مقابلة أجريت مع إطارات البنك بتاريخ 20 مارس 2018.

³ معلومات مقدمة من مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار مقابلة أجريت مع إطارات البنك بتاريخ 28 مارس 2018

ثانيا: عينة الدراسة: لقد تم الاعتماد على أسلوب العينة بدلا من أسلوب الحصر الشامل، وذلك لعدة أسباب أبرزها:

- صعوبة الحصول على إطار شامل لمفردات الدراسة نظرا لظروف الأمانة والسرية الخاصة بكل بنك؛
- إنشغال معظم إدارات وكوادر البنوك؛
- ضغوطات الوقت والجهد والإمكانيات الضعيفة.

لذلك فقد تم اختيار أربعة بنوك عمومية تجارية عاملة بولاية الطارف كما يلي:

- وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 811 بالطارف؛
- وكالة بنك الوطني الجزائري رقم 812 بالقالة؛
- وكالة للقرض الشعبي الجزائري رقم 213 بالطارف؛
- وكالة بنك الوطني الجزائري رقم 489 بالطارف.

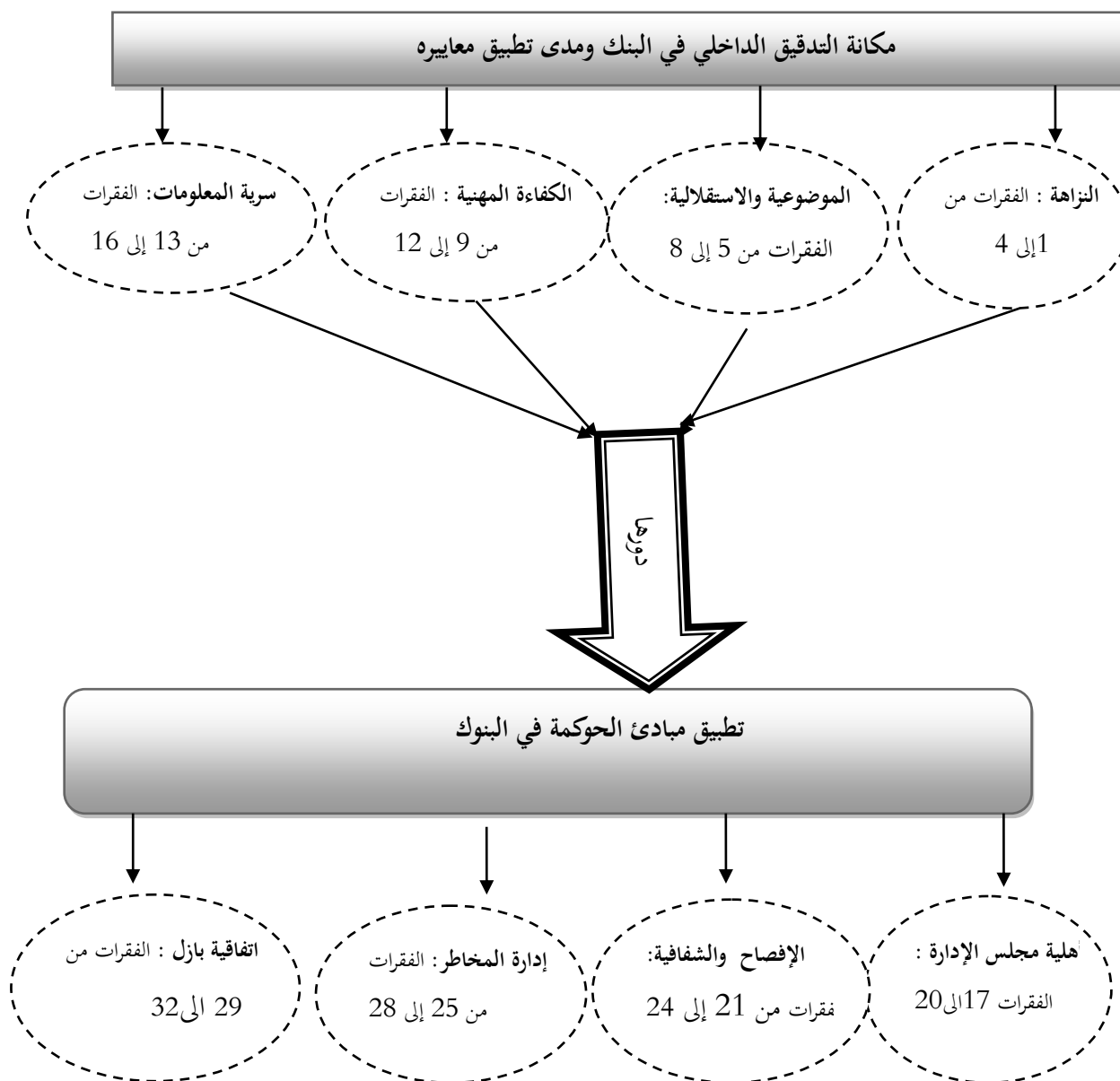
حيث تم توزيع حوالي 32 استبياناً على مستوى جميع الوكالات المذكورة سلفاً، وهذا مع العلم أن عدد العمال في كل وكالة يتراوح من 7 إلى 14 عاملاً في كل وكالة، وقد تم إسترجاع 28 إستبياناً صالحاً للدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم التوجه بالإستبيان إلى فئة الإدارات والكوادر من خلال حكمهم على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى تأثير التدقيق الداخلي على تطبيق هذه المبادئ، وذلك في الفترة الممتدة من تاريخ 18 فيفري إلى غاية 30 أفريل 2018 حيث أن جميع الإستبيانات صالحة لأغراض التحليل الإحصائي.

المطلب الثالث: نموذج الدراسة الميدانية

أولاً: تصميم نموذج الدراسة : لقد تم تصميم نموذج لدراسة موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (3_6) : نموذج الدراسة الميدانية



المصدر: إعداد الطالبة بناءً على هيكل ومحاور الاستبيان (أنظر الملحق رقم 1)

ثانياً: وصف محاور الدراسة: حيث إحتوت الدراسة على 32 سؤالاً تدرج ضمن ثلاث محاور رئيسية وهي كالتالي:

1. المحور الأول: شملت بيانات عامة وتعريفية الخاصة بالأفراد المبحوثين فقد إشتمل هذا الجزء على البيانات المتعلقة بالجنس، السن، الدرجة العلمية، التخصص، المنصب الوظيفي، سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية، ومجال الدورات التدريبية.

2. المحور الثاني: شمل هذا المحور مختلف الفقرات الخاصة بمقياس مكانة التدقيق الداخلي ومدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي ومدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة (المتغير المستقل) والمقدرة ب 16 فقرة في الجدول أدناه:

جدول رقم (3_2): معايير التدقيق الداخلي في البنوك العمومية الجزائرية

المعيار	عدد فقرات المعيار	حدود المعيار	الرموز على متن الدراسة
النزاهة	04	4_1	X4_X1
الموضوعية والاستقلالية	04	8_5	X8_X5
الكفاءة المهنية	04	12_9	X12_X9
سرية المعلومات	04	16_13	X16_X13

المصدر: إعداد الطالبة

المحور الثالث: شمل هذا المحور مختلف الفقرات الخاصة بمقياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية (المتغير التابع) والمقدرة ب 16 فقرة

الجدول رقم (3_3): مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية

المعيار	عدد فقرات المعيار	حدود المعيار	الرموز على متن الدراسة
أهلية مجلس الإدارة	04	4_1	Y1_Y4
الإفصاح والشفافية	04	8_5	Y5_Y8
إدارة المخاطر	04	12_9	Y9_Y12
اتفاقية بازل	04	16_13	Y13_Y16

المصدر: إعداد الطالبة

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس إستجابة الباحثين لفقرات الإستبيان، إذ يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا في الدراسات الإدارية والاجتماعية، حيث يتطلب من الباحث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على الخيارات المحددة، وهذا المقياس مكون من خمسة خيارات مدرجة يشير الباحث إلى إختيار واحد منها كما هو موضح في الشكل الموالي:

جدول رقم (3_4): درجة مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الطالبة

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن مدى الإستجابة تكون من (1_5) كما تم اعتماد مستوى معنوية (0.01) لقبول أو رفض الفرضيات، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات في مثل هذه الدراسات. أما فيما يخص الحدود المعتمد عليها في التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات فقد تم تحديد ثلاث مستويات التالية وهي مرتفع، منخفض، متوسط.

وذلك بناء على المعادلة التالية :

طول الفئة = (الحد الأعلى _ الحد الأدنى) / عدد المستويات = (5_1) / 3 = 1.33 بذلك تكون المستويات كالآتي :

✓ المجال منخفض: (1 _ 2.3) ؛

✓ المجال متوسط: (2.34 _ 3.66) ؛

✓ المجال مرتفع: (3.67 _ 5) .

المطلب الرابع: قياس صدق وثبات نموذج الدراسة

أولاً: قياس صدق أداة الاستبيان: بعد صياغة الاستبيان بمساعدة الأستاذ المشرف، تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعيين على مستوى جامعة الطارف لدراسة مدى دقة صياغة العبارات ودرجة ملائمتها لأهداف الدراسة، وفي ضوء التعديلات المقترحة فقد تم إعادة النظر في بعض العبارات من حذف وتعديل إلى أن خرجت الإستبانة على صورتها النهائية للتوزيع كما هو موجود في (الملحق رقم 1).

ثانياً: قياس ثبات أداة الدراسة: لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة والإتساق الداخلي لفقرات النموذج تم استخدام معامل الارتباط الفا كرونباخ Alpha cronbuch، الذي يشير إلى قوة الارتباط بين فقرات النموذج وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص قيم المناسبة لألفا كرونباخ من الناحية التطبيقية، حيث يعد مقبولا في البحوث الإدارية والإجتماعية $\alpha \geq 0.60$ ، حيث صدق أداة الدراسة هو قدرة الأدوات المستخدمة في البحث على قياس المراد قياسه، أما الثبات فهو قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الأشخاص عدة مرات.

تم حساب درجة الثبات والصدق بين محاور الاستبيان عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ، وذلك للتأكد من دقة الاستبيان وقدرته على إعطاء نفس النتائج، إذا تم تكرار القياس على نفس الأشخاص عدة مرات في نفس الظروف. والجدول التالي يبين أن ثبات المحاور في الاستبيان تتراوح بين (0.768 _ 0.853)، وهو ما بين الثبات الجيد للاستبيان الدراسة.

جدول رقم (3_6): ثبات محاور الاستبيان عن طريق معامل ألفا كرونباخ

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	النسبة	النتيجة
النزاهة	04	0.792	79.2%	معاملات الثبات
الموضوعية والاستقلالية	04	0.771	77.1%	لمقاييس الدراسة
الكفاءة المهنية	04	0.801	80.1%	
سرية المعلومات	04	0.788	78.8%	
مكانة التدقيق الداخلي	16	0.768	76.8%	
أهلية مجلس الإدارة	04	0.783	78.3%	مقبولة من الناحيتين
الإفصاح والشفافية	04	0.824	82.4%	
إدارة المخاطر	04	0.827	82.7%	
اتفاقية بازل	04	0.853	85.3%	
مبادئ الحوكمة	16	0.779	77.9%	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم معاملات الثبات للتدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة والتي بلغت على التوالي: 79.2% _ 77.1% _ 80.1% _ 78.8% _ 78.3% _ 82.4% _ 82.7% _ 8.3% أكبر من 60%، وهذا ما يدل على صلاحية لأغراض البحث العلمي في كل من المحورين الأول الخاص بمعايير التدقيق الداخلي التي قدرت نسبته ب 76.8%، وأيضاً المحور الخاص بمبادئ الحوكمة الذي قدرت نسبته ب 77.9%.

المبحث الثاني : وصف وتشخيص متغيرات الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفاً طبيعياً للمتغيرين الرئيسيين للدراسة الميدانية، والمتمثلة بالتدقيق الداخلي كمتغير مستقل ومبادئ الحوكمة كمتغير تابع، وقبل ذلك سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات العامة والشخصية لأفراد عينة الدراسة، وتحقيقاً لذلك فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية كالتكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير باستخدام برنامج SPSS.

1. وصف عينة الدراسة على أساس الجنس: حيث يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة على أساس الجنس

جدول رقم (3_7): وصف عينة الدراسة على أساس الجنس

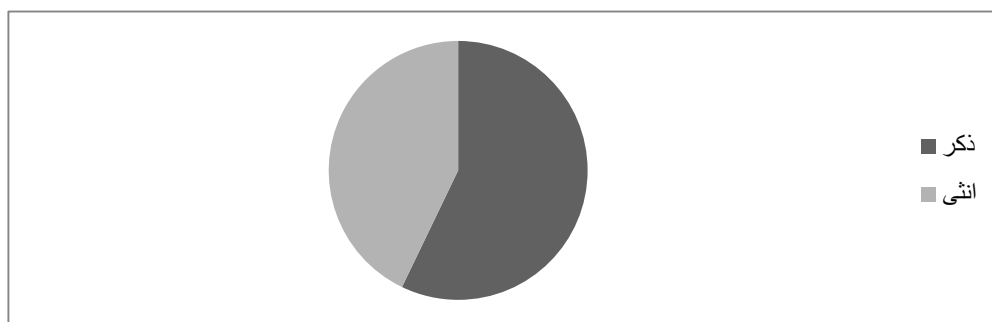
المعلومات	الخصائص	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	16	57.1%
	أنثى	12	42.9%
	المجموع	28	100%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

ومن خلال الجدول يتضح أن نسبة الذكور 57.1 %، أكثر من نسبة الإناث 42.9 %، وهذا راجع إلى أن نسبة المحاسبين ومديرين التنفيذيين داخل البنوك أكثرهم من جنس الذكور.

والشكل الموالي رسم توضيحي يعكس المعطيات التي تضمنها الجدول السابق .

الشكل رقم (3_7): وصف عينة الدراسة على أساس الجنس



المصدر: إعداد الطالبة

2. وصف عينة الدراسة على أساس الفئة العمرية: يمكن توضيح نتائج تحليل الاستبيان من خلال الجدول التالي:

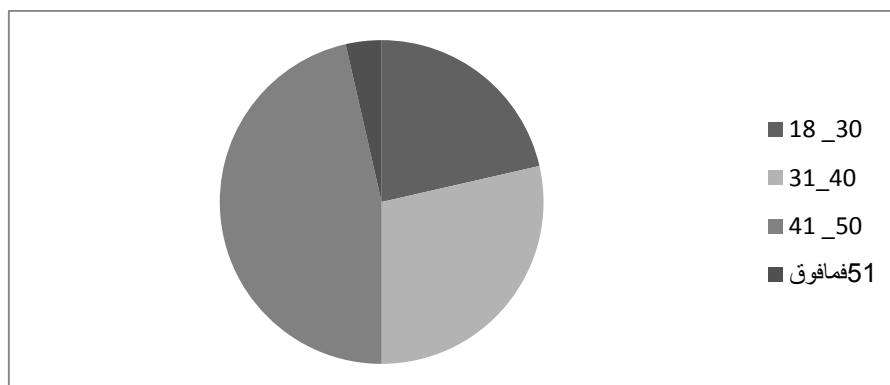
جدول رقم (3_8): وصف عينة الدراسة على أساس السن

المعلومات	الخصائص	التكرار	السن
السن	30_18	6	21.4%
	40_31	8	28.6%
	50_41	13	46.4%
	51 وما فوق	1	3.6%
	المجموع	28	100%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

أسفرت النتائج المحصل عليها والمبينة في الجدول أعلاه أن نسبة الفئة (31_ 40) بلغت 46.4%، تليها الفئة العمرية (31_ 40) بنسبة 28.6%، وهذين النسبتين تدلان على وجود خبرة مهنية كافية زيد من صدق نتائج الدراسة وبالتالي فئة الشباب (18_ 30) بنسبة 21.4%، وتليها الفئة العمرية الأخيرة هي فئة 51 وما فوق بنسبة 3.6%، والدائرة البيانية التالية توضح النتائج المتوصل إليها.

الشكل رقم (3_8): وصف عينة الدراسة على أساس الفئة العمرية



المصدر: إعداد الطالبة

3. وصف عينة الدراسة على أساس المنصب الوظيفي: يمكن توضيح وصف عينة الدراسة من خلال المنصب الوظيفي بالجدول التالي:

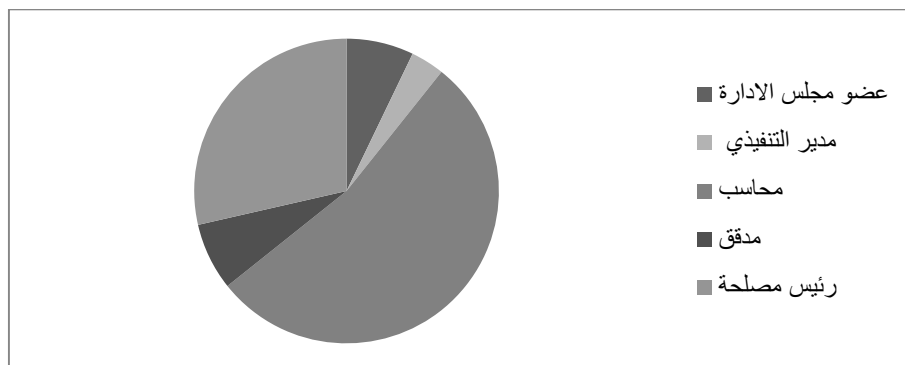
الجدول رقم (3_9): وصف عينة الدراسة على أساس لمنصب الوظيفي

المعلومات	الخصائص	التكرار	النسبة
المنصب الوظيفي	عضو مجلس إدارة	2	7.1%
	مدير تنفيذي	1	3.6%
	محاسب	15	53.6%
	مدقق	2	7.1%
	رئيس مصلحة	8	28.6%
	المجموع	28	100%

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول يتبين أن أغلب أفراد العينة من فئة منصب محاسب بنسبة 53.6%، وتليها منصب رئيس مصلحة ب 28.6%، ثم منصب عضو مجلس إدارة ومنصب مدقق بنسبة 7.1%، من ثم نسبة 3.6% فئة منصب مدير تنفيذي، والشكل الموالي يوضح النتائج.

الشكل رقم (3_9): وصف عينة الدراسة على أساس المنصب الوظيفي



المصدر: إعداد الطالبة

4. وصف عينة الدراسة على أساس الدرجة العلمية: يبين الجدول التالي وصف لعينة الدراسة على أساس الدرجة العلمي.

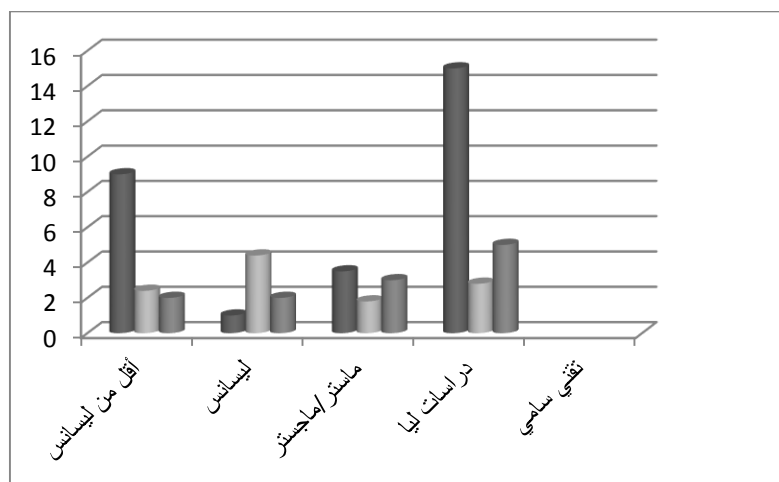
الجدول رقم (3_10): وصف عينة الدراسة على أساس الدرجة العلمية

المعلومات	الخصائص	التكرار	النسبة
الدرجة العلمية	اقل من ليسانس	9	7.1%
	ليسانس	15	53.6%
	ماجستير / ماستر	1	3.6%
	دراسات عليا في التدقيق	2	7.1%
	تقني سامي في المحاسبة	8	28.6%
	المجموع	28	100%

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن أغلب عينة الدراسة ذات درجة علمية ليسانس بنسبة 53.6%، هذه النسبة تبرز إطلاع العينة على الموضوع مما يزيد من مصداقية النتائج، تليها نسبة فئة تقني سامي في المحاسبة بـ 28.6%، لتليها نسبة الدرجة العلمية أقل من ليسانس ودرجة الدراسات العليا بنسبة 7.1%، وأخيرا الدرجة العلمية ماجستير وماستر بـ 3.6%، والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (3_10): وصف عينة الدراسة على أساس الدرجة العلمية



المصدر: من إعداد الطلبة

5. وصف عينة الدراسة على أساس التخصص العلمي : يمكن توضيح النتائج من خلال الجدول التالي:

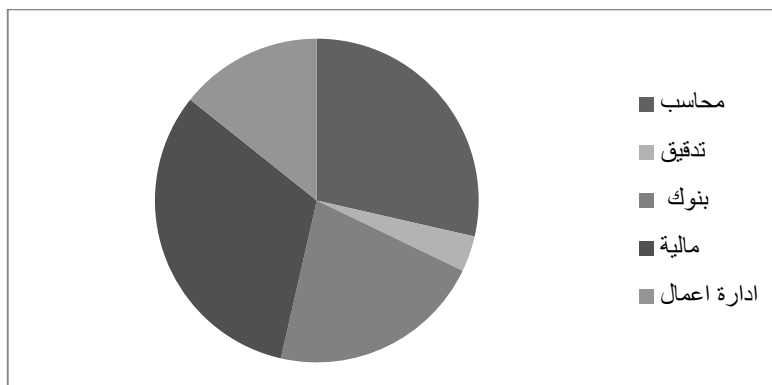
الجدول رقم (3_11): وصف عينة الدراسة على أساس التخصص العلمي

المعلومات	الخصائص	التكرار	نسبة مئوية
التخصص	محاسبة	8	28.6%
	تدقيق	1	3.6%
	بنوك	6	21.4%
	مالية	9	32.1%
	إدارة مالية	4	14.3%
	المجموع	28	100%

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة كانت لتخصص المالية بـ 32.1%، لتليها نسبة 28.1% لتخصص محاسبة، ثم نسبة 21.1% لتخصص بنوك، من ثم نسبة 14.3% لتخصص إدارة مالية، ثم نسبة 3.6% لإختصاص التدقيق. والشكل التالي يوضح النتائج المتحصل عليها

الشكل رقم (3_11): وصف عينة الدراسة على أساس التخصص



المصدر: إعداد الطالبة

6. وصف عينة على أساس سنوات الخبرة: يبين الجدول التالي وصف العينة الدراسة على أساس الخبرة.

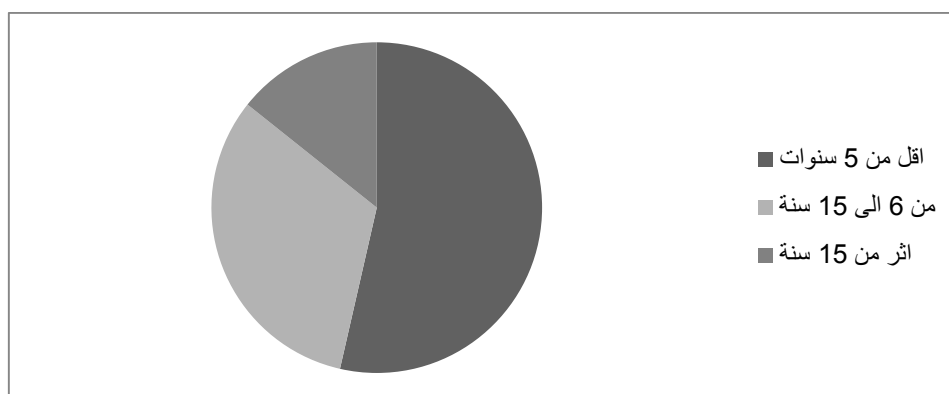
الجدول رقم (3_12): وصف عينة الدراسة على أساس سنوات الخبرة

المعلومات	الخصائص	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	15	32.1%
	من 6 إلى 15 سنة	9	53.6%
	أكثر من 15 سنة	4	14.3%
	المجموع	28	100%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن عينة الدراسة شمل ثلاث فئات حيث تركزت نتائج أفراد العينة على الفئة من 6 إلى 15 سنة نسبة 53.6%، ثم نسبة 32.1% للفئة أقل من 5 سنوات، ثم نسبة 14.3% لفئة أكثر من 15 سنة، والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (3_12): وصف عينة الدراسة على أساس سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الطالبة

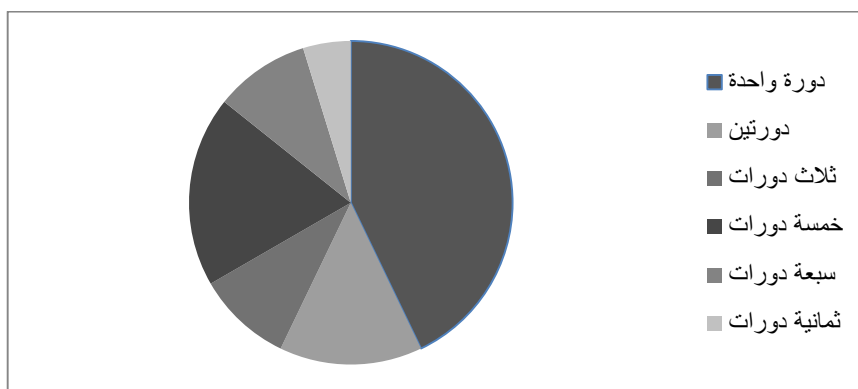
الجدول رقم (3_13): وصف عينة الدراسة على عدد الدورات التدريبية

المعلومات	الخصائص	التكرار	النسبة
عدد الدورات التدريبية	دورة واحدة	9	32.1%
	دورتين	3	10.7%
	ثلاث دورات	2	7.1%
	خمسة دورات	4	14.3%
	سبعة دورات	2	7.1%
	ثمانية دورات	1	3.6%
	10 دورات	1	3.6%
	15 دورة	4	14.3%
	16 دورة	1	3.6%
	الأسئلة التي تم الإجابة عليها	27	6.4%
	عدد الأسئلة التي لم يجاب عليها	1	3.6%
	المجموع	28	100%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين النتائج الجدول أن اغلب أفراد العينة يقومون بدورات تدريبية، حيث أن هناك تباين واضح في عدد الدورات التي قام بها أفراد من العينة خضعوا إلى دورات تدريبية عددها من دورة واحدة إلى 15 دورة، وذلك حسب آرائهم راجع إلى إحتياج بعض العمال لهذه الدورات التي تكسبهم معرفة الكافية، والشكل التالي يوضح النتائج المتوصل إليها

الشكل رقم (3_13): وصف عينة الدراسة على أساس عدد الدورات التدريبية



المصدر: إعداد الطالبة

7. وصف عينة الدراسة على أساس مجال الدورات التدريبية: من خلال الجدول التالي :

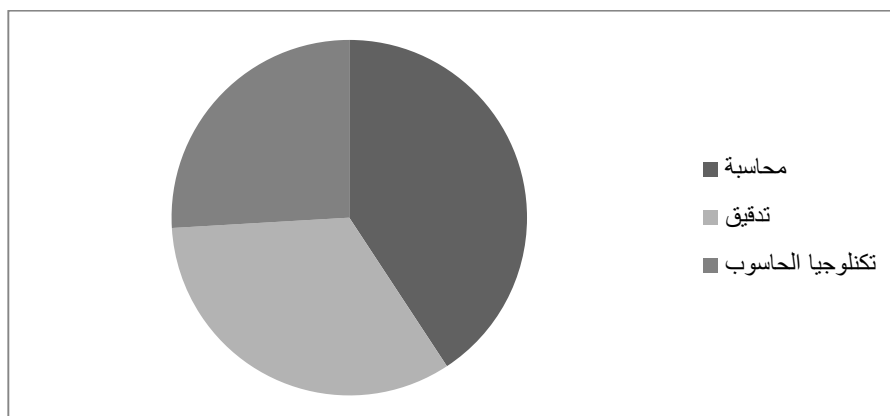
الجدول رقم (3_14): وصف عينة الدراسة على أساس مجال الدورات التدريبية

المعلومات	الخصائص	تكرار	النسبة
المجال	محاسبة	11	39.3%
	تدقيق	9	32.1%
	تكنولوجيا الحاسوب	7	25%
	الأسئلة التي تم الإجابة عليها	27	96.4%
	عدد الأسئلة التي لم يجب عليها	1	3.6%
	المجموع	28	100%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

ومن نتائج الجدول السابق يتضح أن أغلب مجالات الدورات التدريبية هي في مجال المحاسبة بنسبة 39.3%، ثم نسبة 32.1% لمجال التدقيق، وهذا مما يزيد من صدق النتائج المتحصل عليها، وأخيراً نسبة 25% للمجال تكنولوجيا الحاسوب.

الشكل رقم (3_14): وصف عينة الدراسة على أساس مجال الدورات التدريبية



المصدر: إعداد الطالبة

المطلب الثاني : وصف وتشخيص أبعاد التدقيق الداخلي ومدى تطبيق معايير

يبين الجدول أدناه مختلف الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العمال في هذه البنوك العمومية المبحوثة

جدول رقم (3_15): وصف وتشخيص أبعاد التدقيق الداخلي ومدى تطبيق معايير

المعيار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
X1	4.71	0.535	مرتفع
X2	4.36	0.826	مرتفع
X3	4.21	0.876	مرتفع
X4	4.18	0.905	مرتفع
النزاهة	4.37	0.546	مرتفع
X1	4.14	1.044	مرتفع
X2	4.11	0.786	مرتفع
X3	4.29	0.897	مرتفع
X4	4.39	0.629	مرتفع
الموضوعية والاستقلالية	4.37	0.546	مرتفع
X1	4.32	0.723	مرتفع
X2	4.00	0.903	مرتفع
X3	4.29	0.763	مرتفع
X4	4.07	1.086	مرتفع
الكفاءة المهنية	4.17	0.496	مرتفع
X1	4.11	0.916	مرتفع
X2	4.25	0.967	مرتفع
X3	3.79	1.287	مرتفع
X4	3.86	0.891	مرتفع
سرية المعلومات	4.00	0.670	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

وبناء على نتائج الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بلغ الوسط الحسابي لمعيار النزاهة 4.37، وانحراف معياري 0.546، وبذلك يكون الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الحسابي الفرضي 3، وهذا ما يؤكد أن البنوك تتمتع بالنزاهة الكافية .
- فقد تحصلت أغلبية الفقرات المشكلة لهذا المعيار على أوساط أعلى من الوسط الحسابي الفرضي 3، حيث بلغت 4.17 _ 4.36 _ 4.21 _ 4.18 على التوالي، وانحرافات معيارية قيمتها 0.535 _ 0.826 _ 0.876

0.905، وهذا ما يفسر أن البنوك العمومية الجزائرية تتبنى معيار النزاهة، وهذا راجع إلى أن القطاع البنكي يتأثر بهذا المعيار وأي خلل في تطبيقه يؤدي إلى المساس بسمعة البنك.

■ بلغ الوسط الحسابي العام للمعيار الموضوعية والاستقلالية 4.37، وبانحراف معياري 0.546، وبذلك يكون الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الحسابي الفرضي 3، وهذا ما يدل على أن البنوك العمومية المبحوثة تتعامل بقدر كبير من الموضوعية والاستقلالية، حيث يتوفر المدقق الداخلي على هذه الخصائص فيوفر له بذلك القطاع البنكي الإستقلالية الضرورية، فلقد تحصلت الفقرات المشكلة لهذا البعد على أوساط حسابية أعلى من الوسط الحسابي الفرضي 3، حيث بلغت 4.14 _ 4.11 _ 4.29 _ 4.39 على التوالي، وبانحرافات معيارية 1.044 _ 0.786 _ 0.897 _ 0.629، هذا ما يفسر أن المدقق موضوعي ومستقل في إبداء رأيه وعدم إنجازه لأي طرف، أي دليل واضح على نزاهة المدقق، ويمكن أن نرجع سبب ذلك أن الإستقلالية تعتبر من أهم المبادئ التي يجب على المراجع الداخلي وقسم المراجعة الداخلية أن يتميز بها ومن دونها لا يستطيع القيام بعمله بحرية.

■ بلغ الوسط الحسابي العام للكفاءة المهنية 4.14، وبانحراف معياري قدره 0.546، وبذلك يكون الوسط الحسابي العام أعلى من الوسط الحسابي الفرضي 3، وهذا ما يدل على تبني البنوك العمومية المبحوثة بدرجة كبيرة لهذا المعيار ضمن معايير التدقيق الداخلي .

فلقد تحصلت جميع الفقرات المحصلة على أوساط حسابية أعلى من الوسط الحسابي الفرضي 3، حيث بلغت 4.32 _ 4.00 _ 4.29 _ 4.39 على التوالي، وبانحرافات معيارية 0.723 _ 0.903 _ 0.763 _ 1.086. ويرجع السبب إلى حساسية عمل المدقق الداخلي حيث يتعرض لعقوبات كبيرة تجعله يتحلى بالكفاءة اللازمة حيث أن إحساس المراجع بالمسؤولية أثناء أداء مهامه تضمن اتقان العمل وإتمامه على أحسن وجه.

■ بلغ الوسط الحسابي العام لسرية المعلومات 4.00، وبانحراف معياري قدره 0.670، وبذلك يكون الوسط الحسابي العام أعلى من الوسط الحسابي الفرضي 3، وهذا دليل على تبني البنوك العمومية المبحوثة بدرجة كبيرة لهذا المعيار. حيث تحصلت جميع الفقرات المشكلة على أوساط حسابية أعلى من الوسط الحسابي الفرضي 3، حيث بلغت على التوالي 4.11 _ 4.25 _ 3.79 _ 3.86، وبانحرافات معيارية 0.916 _ 0.967 _ 1.287 _ 0.891، هذا ما يدل على أن المدقق الداخلي يلتزم بأخلاقيات المهنة المطلوبة في البنوك العمومية المبحوثة، بحيث نجد أن الفقرة المتعلقة بالإستخدام المدقق الداخلي للمعلومات التي يحصل عليها إلا لغرض التدقيق فقط تحصلت على أعلى قيمة لوسط الحسابي ب 4.25، وهذا ما يدل على أن نظام الرقابة الداخلية كفى وأن المدقق الداخلي يتصف بالكفاءة المطلوبة . كما يلاحظ أن الانحرافات المعيارية لمعيار النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، سرية المعلومات، كانت متوسطة حيث بلغت على التوالي 0.546 _ 0.546 _ 0.496 _ 0.670 وهذا دليل على عدم وجود تشتت كبير في الإجابات.

المطلب الثالث: وصف وتشخيص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة

يبين الجدول رقم مختلف الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق للإجابات عينة من إدارات البنوك.

جدول رقم (3_16): وصف وتشخيص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة

المعيار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
Y1	4.57	0.742	مرتفع
Y2	3.96	0.922	مرتفع
Y3	4.14	0.756	مرتفع
Y4	3.89	1.031	مرتفع
أهلية مجلس الإدارة	4,14	0,546	مرتفع
Y1	4.00	0.861	مرتفع
Y2	4.14	0.970	مرتفع
Y3	4.22	0.892	مرتفع
Y4	4.41	0.747	مرتفع
الإفصاح والشفافية	4,17	0,578	مرتفع
Y1	4.22	0.641	مرتفع
Y2	4.26	0.984	مرتفع
Y3	4.37	0.688	مرتفع
Y4	4.52	0.700	مرتفع
إدارة المخاطر	4.34	0.381	مرتفع
Y1	4.41	0.694	مرتفع
Y2	4.33	0.961	مرتفع
Y3	4.26	0.712	مرتفع
Y4	4.00	0.877	مرتفع
اتفاقية بازل	4.25	0.460	مرتفع

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح:

- بلغ الوسط الحسابي لمعيار أهلية مجلس الإدارة 4,14، وانحراف معياري 0,546، وبذلك يكون الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الحسابي الفرضي 3، وهذا ما يدل على أهلية مجلس الإدارة .

فقد تحصلت أغلبية الفقرات المشكلة لهذا المعيار على أوساط حسابية أعلى من الوسط الحسابي الفرضي³، حيث بلغت على التوالي 4.57 _ 3.96 _ 4.14 _ 3.89، وبانحرافات معيارية 0.742 _ 0.922 _ 0.756 _ 1.031، وهذا ما يفسر أن البنوك العمومية الجزائرية تهتم بمعيار أهلية مجلس الإدارة.

■ بلغ الوسط الحسابي لمعيار الإفصاح والشفافية 4.17، وبانحراف معياري 0.578، وبذلك يكون الوسط الحسابي لهذا المعيار أعلى من الوسط الحسابي الفرضي³، وهذا ما يدل على أن البنوك تهتم بمبدأ الإفصاح والشفافية.

فلقد تحصلت جميع الفقرات الخاصة لهذا المعيار على أوساط حسابية أعلى من الوسط الحسابي الفرضي³، حيث تحصلت على الأوساط التالية بالتوالي 4.00 _ 4.14 _ 4.22 _ 4.41، وإنحرافات معيارية 0.861 _ 0.970 _ 0.747 _ 0.892، وهذا ما يدل على وجود القدر الكافي من الإفصاح والشفافية بهذه البنوك.

■ بلغ الوسط الحسابي لمعيار إدارة المخاطر 4.34، وبانحراف معياري 0.381، ويظهر أن الوسط الحسابي أعلى من الوسط الحسابي الفرضي³، وهذا ما يدل على أن البنك يهتم بإدارة المخاطر المصرفية.

حيث تحصلت على أوساط حسابية أعلى من الوسط الحسابي الفرضي³، فقد تحصلت على المتوسطات التالية التوالي 4.22 _ 4.26 _ 4.37 _ 4.52، وإنحرافات معيارية 0.641 _ 0.984 _ 0.688 _ 0.700، هذا ما يدل على أن البنوك العمومية الجزائرية المبحوثة ترى أن سلامة البنك من المخاطر من أولى اهتماماتها .

■ بلغ الوسط الحسابي لمعيار اتفاقية بازل 4.25، بإنحراف معياري 0.460، وهذا ما يدل على أن البنوك العمومية الجزائرية تحاول تطبيق مبادئ الحوكمة.

حيث تحصلت على أوساط حسابية على التوالي 4.41 _ 4.33 _ 4.26 _ 4.00، وإنحرافات معيارية على التوالي 0.694 _ 0.961 _ 0.712 _ 0.877، وهذا ما يدل على البنوك العمومية الجزائرية تحترم نسبة الملاءة المحددة، وتسعى لتطبيق مخرجات إتفاقية بازل لحفاظ على توازن البنوك.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

تناول هذا المبحث بشكل عام اختبار الفرضيات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها، حيث سيتم التحليل الإحصائي لمختلف الفرضيات التباين علاقات الارتباط، وعلاقة التأثير بين متغيري الدراسة الميدانية المتغير المستقل التدقيق الداخلي والمتغير التابع مبادئ الحوكمة

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لمكانة ومعايير التدقيق الداخلي ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية بولاية الطارف.

سيتم في هذا المطلب اختبار صحة الفرضيتين:

أولاً: الفرضية الفرعية الأولى القائلة: "تهتم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق معايير التدقيق الداخلي".

وسيتيم اختبار الفرضيات كما يلي:

فرضية العدم H_0 : لا تهتم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق معايير التدقيق الداخلي

فرضية البديلة H_1 : تهتم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق معايير التدقيق الداخلي

من أجل قبول إحدى الفرضيتين السابقتين، فقد أستخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية لتوضيح أهمية معايير التدقيق الداخلي في البنوك العمومية العاملة بولاية الطارف، حيث يمكن عرض أبرز النتائج المتحصل عليها في الجدول أدناه:

الجدول رقم (3_17): أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي

المعيار	الوسط الحسابية	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الأهمية
النزاهة	4.37	0.546	مرتفع	هام جدا
الموضوعية والاستقلالية	4.37	0.546	مرتفع	هام جدا
الكفاءة المهنية	4.17	0.496	مرتفع	هام جدا
سرية المعلومات	4.00	0.670	مرتفع	هام جدا
المجموع	4.19	0.477	مرتفع	هام جدا

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (3_15)

من خلال نتائج يتضح ما يلي:

■ بلغ المتوسط الحسابي لمعيار النزاهة، والموضوعية والاستقلالية، ومعيار الكفاءة المهنية، ومعيار سرية المعلومات، درجة مرتفعة قدرت على التوالي ب 0.546 _ 0.546 _ 0.496 _ 0.670، وبانحرافات معيارية 0.546 _ 0.546 _ 0.496 _ 0.670، حيث أن إرتفاع الوسط الحسابي أكسبها أهمية كبيرة، وهذا دليل على أن البنوك العمومية الجزائرية تهتم كثيرا بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، وهذا ما يعني أن المدقق الداخلي يقوم بوظائفه ويلتزم بتطبيق هذه المعايير.

وبناء على ما سبق فقد تم:

رفض فرضية العدم قبول الفرضية البديلة القائلة: "تهتم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق معايير التدقيق الداخلي"

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية: " تهتم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق مبادئ الحوكمة ."

وسيتم اختبار الفرضيات كما يلي:

فرضية العدم **H0**: تهم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق مبادئ الحوكمة

فرضية البديلة **H1**: لا تهم البنوك العمومية بتطبيق مبادئ الحوكمة

من أجل قبول إحدى الفرضيتين السابقتين فقد أستخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري، ودرجة الأهمية لتوضيح أهمية تطبيقها في البنوك العمومية العاملة بولاية الطارف، حيث يمكن عرض أبرز النتائج المتحصل عليها في الجدول أدناه

الجدول رقم (3_18): أهمية مبادئ الحوكمة

المعيار	الوسط الحسابية	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الأهمية
أهلية مجلس الإدارة	4.14	0.546	مرتفع	هام جدا
الإفصاح والشفافية	4.17	0.578	مرتفع	هام جدا
ادارة المخاطر	4.34	0.381	مرتفع	هام جدا
اتفاقية بازل	4.25	0.460	مرتفع	هام جدا
المجموع	4.20	0.371	مرتفع	هام جدا

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول (3_16)

من معطيات الجدول يتضح:

- بلغ المتوسط الحسابي لمعيار أهلية مجلس الإدارة، معيار الإفصاح والشفافية، إدارة المخاطر المصرفية، معيار اتفاقية بازل درجة مرتفعة مقدرة على التوالي ب 4.14 _ 4.17 _ 4.34 _ 4.46، وبانحرافات معيارية 0.546 _ 0.578 _ 0.381 _ 0.460. حيث أن إرتفاع الوسط الحسابي أكسبها أهمية كبيرة وهذا دليل على أن البنوك العمومية الجزائرية تهم كثيرا بتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث أن البنوك العمومية محل الدراسة تسعى جاهدة لتطبيق هذه المبادئ التي تعتبر من بين الأسس الفعالة التي يتم على أساسها اختيار أعضاء مجلس الإدارة وإعطاء الإستقلالية لوظيفة التدقيق الداخلي في البنك ووضع نظام للرقابة الداخلية فعال حسب ما جاء في الأمر 4/10 الصادر في 6 أوت 2010 المعدل والمتمم لأمر 11/ 03، إذ تنص المادة السابعة منه على إلزامية قيام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع بهدف التحكم في نشاطاتها، كما زاد الإهتمام بالتدقيق الخارجي وأيضاً الإلتزام بقواعد الإفصاح والشفافية حول الأنشطة التي يقوم بها، بالإضافة إلى الإلتزام بوضع نظام فعال لإدارة المخاطر.
- وبناء على ما سبق فقد تم:

رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة: "تهم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق مبادئ الحوكمة"

المطلب الثاني : التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى إختيار مدى صحة الفرضية الفرعية الثالثة القائلة "يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف".

وسيتم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية كما يلي:

فرضية العدم H_0 : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف

فرضية البديلة H_1 : يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في البنوك العمومية للولاية الطارف

من أجل قبول إحدى الفرضيتين السابقتين سيتم إختبار علاقة الارتباط بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة من وجهة نظر إطارات وكوادر البنوك العمومية لولاية الطارف .

وقبل عرض نتائج الارتباط ينبغي الإشارة إلى قاعدة القرار المتبعة وهي قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وقيمة المعنوية أقل من مستوى الدلالة (0,01)، وذلك عند مستوى ثقة 99 %

1. التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط بين التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة

يمكن توضيح مختلف نتائج الارتباط التي تم التوصل إليها بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في البنوك العمومية بولاية الطارف في الجدول التالي:

جدول رقم (3_19): علاقة الارتباط بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في

البنوك العمومية لولاية الطارف

المتغير التابع	المؤشر الكلي	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	t المعنوية
المتغير المستقل	للاارتباط R			$\text{sig } t$
الارتباط	0.443*	4.785	2.576	000

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS و جدول توزيع student

وبناء على علاقة الارتباط ذات الدلالة الإحصائية طردية بين معايير التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما $R=0.433$ حيث بلغت t المحسوبة 4.785 وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.576، كما أن المعنوية

000 أقل من مستوى الدلالة الإحصائية، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأنه كلما إهتمت المصارف التجارية العمومية المبحوثة بمتغير معايير التدقيق الداخلي كلما إنعكس إيجابا على تطبيق مبادئ الحوكمة . وعليه فقد تم :

رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي وتطبيق معايير الحوكمة في البنوك العمومية بولاية الطارف".

المطلب الثالث : التحليل الإحصائي لعلاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى اختبار مدى صحة الفرضية القائلة: "يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي وتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف". ويمكن اختبار هذه الفرضية الفرعية الثالثة كما يلي :

فرضية العدم H_0 : لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي وتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية بولاية الطارف

فرضية البديلة H_1 : يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق الداخلي وتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية بولاية الطارف

من أجل قبول إحدى الفرضيتين السابقتين تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط، الذي يتم بموجبه تحديد التأثير بين معايير التدقيق الداخلي في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية التجارية بالطارف.

التحليل الإحصائي لعلاقات التأثير التي تم التوصل إليها بين معايير التدقيق الداخلي ومتغير مبادئ الحوكمة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3_21): نتائج اختبار وتأثير معايير التدقيق الداخلي على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية المبحوثة

		F			
متغير مستقل والتابع	القيمة الثابتة	المحسوبة	الجدولية	معامل التحديد	معامل الانحدار
تأثير معايير التدقيق الداخلي على تطبيق مبادئ الحوكمة	0.018	6.340	2.576	0.196	0.165

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss وتوزيع جدول F ficher

وبناء على نتائج الجدول السابق يتضح ما يلي : بلغت قيمة t المحسوبة 6.340، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.01، وعليه يتضح وجود تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة للمعايير التدقيق الداخلي على تطبيق مبادئ الحوكمة بمعامل التحديد فقد بلغ $R^2=0.196$ ، هذا ما يدل على أن عنصر التدقيق الداخلي قادر على تفسير ما نسبته 19.6% من تطبيق مبادئ الحوكمة، في حين أن 80.4% من العوامل الأخرى التي تؤثر على تطبيق الحوكمة لم يشملها النموذج، وبلغت قيمة معامل الانحدار 0.165، وهذا معناه أن زيادة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تطبيق مبادئ الحوكمة بقيمة 0.165.

من هنا تكون معادلة الانحدار كالآتي

$$\text{تطبيق مبادئ الحوكمة} = 0.018 + 0.165 (\text{التدقيق الداخلي})$$

وبناء على هذه المعادلة يمكن القول أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساوي 0.018 إذا كانت قيمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي تساوي 000 وأي زيادة لمقدار وحدة واحدة في معيار التدقيق الداخلي يؤدي إلى إحلال تغيير في تطبيق مبادئ الحوكمة بقيمة 0.165، والإشارة الموجبة لقيمة معامل الانحدار تدل على أن التأثير ايجابي بمعنى أنه كلما زاد تطبيق معايير التدقيق الداخلي زاد تطبيق مبادئ الحوكمة.

وتأسيساً على ما تقدم من نتائج تحليل علاقات التأثير فقد تم:

رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة: "يوجد علاقة تأثير ذات الدلالة الإحصائية بين دور التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف".

خلاصة الفصل

من الواضح أن هناك تطور في القطاع في القطاع البنكي خلال سنوات الأخيرة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم .

حيث أخذت معايير التدقيق الداخلي تتطور أكثر فأكثر، لذلك جاء هذا الفصل الثالث والأخير على شكل فصل أخير ميداني لتحقيق من الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك، حيث تم تطبيق هذا الموضوع على عينة من البنوك العمومية العاملة بولاية الطارف .

في بداية هذا الفصل تم عرض تفصيلي لطريقة ومنهجية الدراسة من إجراءات، أدوات وأساليب مجتمع عينة ونموذج هذه الدراسة الميدانية، وذلك بعد التطرق لوصف وتشخيص متغيرات الدراسة الميدانية لينتهي هذا الفصل بإختبار مختلف فرضيات الدراسة الميدانية عبر التأكد من عبارات الارتباط وعلاقات التأثير .

وبذلك يكون قد تم إسقاط مختلف المفاهيم النظرية المقدمة في الفصلين على ما يدور فعليا في البنوك العمومية محل الدراسة، بغية الوصول إلى أهم النتائج بعض الإقتراحات المهمة حتى ولم يتم تجسيدها ميدانيا فإن ذلك يساهم في تطبيق مبادئ الحوكمة من ثم تعزيز صلاية القطاع البنكي .



أصدرت البنوك المركزية في معظم دول العالم كتب إرشادية، ونشرات ودليل للحوكمة في البنوك، إضافة إلى إرشادات لجنة بازل حول تعزيزها، وتوفير معايير أفضل للممارسات الدولية في هذا المجال، بحيث يمكن أن يتم فيه الإتفاق ومنع التعارض بين مصالح الإدارة والأطراف الأخرى، إذ أشارت نتائج البحث التي أجريت في 15 دولة أوروبية عن علاقة التدقيق الداخلي بالحوكمة، حيث يعتبر التدقيق الداخلي عنصرا هاما وتكميليا لأي نظام حوكمة في منشآت الأعمال.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى هي الأخرى إلى تطبيق مبادئ الحوكمة، لتعزيز الإفصاح والشفافية الذي من شأنه معالجة نقائص ومشاكل، التي يمكن أن يتعرض لها القطاع البنكي.

الاستنتاجات:

- ✓ تهم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق معايير التدقيق الداخلي؛
- ✓ تهم البنوك العمومية لولاية الطارف بتطبيق مبادئ الحوكمة؛
- ✓ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة؛
- ✓ وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية موجبة مقبولة إلى حد ما بين التدقيق الداخلي ومبادئ الحوكمة مما يعني أن الإهتمام بالتدقيق الداخلي يحدث تأثيرا في تطبيق هذه المبادئ وتأسيسا على نتائج علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة.

ومن خلال تحليل الإجابات المبحوثة في الاستبيان فإنه تم التأكد من صحة الفرضية الرئيسية القائلة : يساهم التدقيق الداخلي في تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية لولاية الطارف حيث أن معايير التدقيق الداخلي ساهمت بدرجة ضعيفة في تطبيق مبادئ الحوكمة وهذا ما برهنته قيمة R^2 التي بلغت 0,196 وهذا راجع للعوامل الأخرى وأكبر عامل من أهمها عامل تطبيق التشريعات والقوانين بإعتبار أن البنوك تطبق معايير التدقيق الداخلي بناء على حرصها على تطبيق القوانين لا على الرغبة في تطبيق مبادئ الحوكمة.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تفعيل الحوكمة كوظيفة جديدة للتدقيق الداخلي في البنوك العمومية الجزائرية.
- ✓ تشكيل لجان التدقيق ولجان الحوكمة في جميع البنوك.
- ✓ ضرورة توفير دائرة أو قسم تدقيق على مستوى الوكالات التابعة لكل مديرية.

✓ إهتمام المدقق الداخلي برأي المدقق الخارجي والذي يشير فيه إلى حالة نظام الرقابة الداخلية وإلى الإنحرافات في أداء البنك عبر السنوات أو مع غيرها من المؤسسات لنفس الفترة وخصوصا الإنحرافات السلبية والعمل على تصحيحها.

أفاق الدراسة:

نقترح على الباحثين والمهتمين في مجال الإقتصاد، وكذا طلبة الدراسات العليا بدراسات حول:

✓ دور جودة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة؛

✓ تصور نموذج لآليات الحوكمة من المنظور الإسلامي.

أولاً: الكتب

1. باللغة العربية:

- إبراهيم طه عبد الوهاب، "المراجعة النظرية والممارسة المهنية"، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2004.
- أحمد المولى الصباغ، كامل السيد أحمد العشماوي وآخرون، "أساسيات المراجعة ومعاييرها"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2002.
- أحمد حلمي جمعة، "التدقيق الداخلي والحكومي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- أحمد حلمي جمعة، "مدخل تدقيق الحسابات"، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000.
- أشرف جمال الدين، "خطوات نحو تطبيق حوكمة الشركات وأسواق رأس المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، القاهرة، مصر، 2007.
- إلفين أرنين، جيمس لونك، وآخرون، "المراجعة مدخل متكامل للمراجعة"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2006.
- أمين السيد احمد لطفي، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، دار الجامعية الإسكندرية، جامعة القاهرة، مصر، 2006.
- أمين سيد احمد لطفي، "دراسة متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- جمعية المدققين الداخليين، "المعايير الدولية المهنية للممارسة التدقيق الداخلي"، 2008.
- خالد الخطيب، خليل الرفاعي، "علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000.
- خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000.
- خالد راغب الخطيب، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

- خالد ممدوح إبراهيم، "حوكمة الانترنت"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- خلف عبد الله الواردات، "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا للمعايير التدقيق الداخلي الدولية"، مؤسسة الوفاق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- داوود يوسف صبح، "دليل التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية"، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2010.
- سامي محمود الوفاء، لؤي محمد وديان، "تدقيق الحسابات 1"، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- سعداني ابراهيمي احمد، "دور الشركة والمراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2008.
- طارق عبد العال حمادي، "حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ تجارب تطبيقات الحوكمة في لمصارف"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- طارق عبد العال، "حوكمة الشركات مفاهيم المبادئ التجارب في المصارف"، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عبد الرحمان عبد بله، "دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة علوم التسيير، العدد 12، الرياض، السعودية، 2012.
- عيسى سمير كامل، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات"، مجلة كلية التجارة للبحوث الإسكندرية، العدد 1، الإسكندرية، مصر، 2006.
- محمد التهامي طواهر، "المراجعة وتدقيق الحسابات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من الناحية النظرية إلى التطبيق"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، "الأسس العلمية والعملية للمراجعة الحسابات"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
- محمد صالح، "التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة"، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن، 2016.

- __ محمد طارق يوسف، "حوكمة المؤسسات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات"، المؤتمر العربي المؤسسات، ، القاهرة، مصر، 24.26 سبتمبر 2005.
- __ محمد فصل مسعد، خالد راغب خطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، الطبعة الأولى، دار الكنوز للمعرفة العلمية، الأردن، 2009.
- __ محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"، دار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- __ هادي تميمي، "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- __ هادي تميمي، "مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- __ يوسف محمود جربوع، "مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.

ثانيا: المجالات والدوريات العلمية

1_ باللغة العربية

- __ جبار عبد الرزاق، "الالتزام بمتطلبات بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، شلف، الجزائر، العدد السابع، 2009.
- __ فاتن كيزران، "مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 4، دمشق، سوريا، 2013.
- __ محمد زيدان، "أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية"، العدد 9، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
- __ محمد مزبان، "أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي في البنوك الجزائرية"، العدد 609، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 2009.

2_ باللغة الأجنبية

- __ Sabrina bouheraoua, "algerai lanches enterprise corporat goovarmance trends", special for for middlle east and word africa , namber 16 ,2009 .

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1_ باللغة العربية

■ أطروحات دكتوراه

__حمادي نبيل، "اثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

__شريقي عمر، "التنظيم المهني للمراجعة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، 2013.

__محمد عبد السلام محسن، "مدى اعتماد المدققين الداخليين على المدققين الخارجيين في تقييم نظام الرقابة الداخلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

__نور الدين مزياي، "تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013.

■ رسائل الماجستير

__إبراهيم إسحاق نسمان، "دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

__إبراهيم رباح، "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

__براهيم كنزه، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014.

__شعباني لطفي، "المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة دراسة حالة قسم تسيير الغاز للنشاط التجاري لمجمع سونطراك"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

__عبد الصمد عمر، "دور المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المديّة، الجزائر، 2009.

—أحمد محمد مخلوف، "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

—فاتح غلاب، "تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد ومعايير التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

—كمال محمد سعيد النونو، "مدى تطبيق معايير التدقيق في البنوك الإسلامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

—يوسف سعيد، "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2002.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1_ باللغة العربية

—بن عزوز بن علي، جبار عبد الرزاق، "حوكمة الشركات وأسواق المال المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، الملتقى الدولي حول متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، جوان 2007.

—شرقي عمر، "دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"، الملتقى الوطني حول الأزمات المالية والاقتصادية والدولية والعالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 . 21 أكتوبر 2009.

—فؤاد شاكر، "الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية"، المؤتمر المصرفي العربي بعنوان الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية، 2005.

—منيرة بن عامر، "المخاطر والتنظيم الاحترازي"، الملتقى الوطني حول المنظومة الجزائرية والتحويلات المصرفية الجزائرية واقع وأفاق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة شلف، الجزائر، 14 . 15 سبتمبر 2004.

خامسا: المواقع الإلكترونية

— [www . http // .enron . com](http://www.enron.com) .

— [http / www oozs . net /](http://www.oozs.net) .

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

استبيان لتبيان: دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك

دراسة تطبيقية على البنوك العمومية الجزائرية

الأخ الكريم ، الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية، وذلك في إطار إعداد بحث أكاديمي لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

ونحيطكم علما أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط. كما أن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

لذا أرجو من سيادتكم الموقرة التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة مع العلم أن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على دقة إجاباتكم .

مع شكر الباحثة

شمي نجود

المحور الأول : المعلومات الشخصية

الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

السن :

الدرجة العلمية : ☐ أقل من ليسانس ☐ ليسانس ☐ ماستر / ماجستير

أخرى :

التخصص :

☐ محاسبة ☐ تدقيق ☐ بنوك ☐ مالية ☐ إدارة أعمال

أخرى :

المنصب الوظيفي :

☐ عضو مجلس إدارة ☐ مدير تنفيذي ☐ محاسب ☐ مدقق ☐ رئيس مصلحة

سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

عدد الدورات التدريبية :

مجال الدورات التدريبية :

☐ محاسبة ☐ تدقيق ☐ تكنولوجيا الحاسوب

أخرى :

المحور الثاني : مكانة التدقيق في البنك ومدى تطبيق معايير التدقيق

المعيار	الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
النزاهة	01	يؤدي المدقق الداخلي مهامه بكل نزاهة					
	02	يتجرد المدقق الداخلي في البنك من علاقاته الشخصية					
	03	يرفض المدقق الداخلي كل ما يضعف من حكمه المهني أثناء إبداء رأيه					
	04	يراعي المدقق الداخلي كرامة مهنة التدقيق ولذلك لا يقوم بأي عمل يسيء لسمعة هذه المهنة					
الموضوعية والاستقلالية	05	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية الكافية لأداء مهامه					
	06	يلتزم المدقق الداخلي بالإفصاح عن كل الحقائق المادية التي يتوصل إليها					
	07	يسند للمدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه					
	08	يبين المدقق الداخلي من خلال تقاريره الوضع المالي الحقيقي للبنك					
الكفاءة المهنية	09	يتبع أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات علمية مختلفة ومتنوعة					
	10	يتوفر المدقق الداخلي على المعرفة الكافية لتحديد المؤشرات التي تدل على الغش والتدليس					
	11	يقوم المدقق الداخلي بكافة أعماله بالجودة المطلوبة					
	12	يتمتع المدقق الداخلي بالبنك بمعايير مهنية تتوافق مع معايير التدقيق الدولية					
سرية المعلومات	13	يحرص المدقق الداخلي على حماية البيانات التي يحصل عليها					
	14	يستخدم المدقق الداخلي المعلومات التي يحصل عليها إلا لغرض التدقيق فقط					
	15	يساعد المدقق الداخلي في أداء عمله موظفين من البنك					
	16	يطلع على تقرير المدقق الداخلي أعضاء مجلس الإدارة					

المحور الثالث : مكانة الحوكمة في البنوك ومدى تطبيق مبادئها .

أهلية مجلس الإدارة	17	يتم اختيار وتعيين أعضاء مجلس الإدارة على أساس خبراتهم وكفاءتهم المهنية				
	18	يتمتع كافة المساهمين بالحق مجلس في اختيار أعضاء مجلس الإدارة				
	19	تعتمد الإدارة على تعيين هيئات خاصة بالرقابة والتدقيق وإدارة المخاطر				
	20	يستشير مجلس الإدارة جميع المساهمين في تحديد إستراتيجية المؤسسة وفي كل القرارات التي تؤثر على مصالحهم				
الإفصاح والشفافية	21	يقوم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات والأنشطة التي يقوم بها				
	22	يحرص البنك على أن يحصل كل أصحاب المصالح والمساهمين والمتعاملين في السوق والمتعاملين على المعلومات التي يحتاجونها منه.				
	23	يصرح البنك عن وضعيته المالية وكفاية رأس ماله				
	24	يقدم البنك خدماته المصرفية عبر الانترنت وفقا لمعيار الأمان والاستجابة الفورية لمتطلبات العملاء				
إدارة المخاطر	25	يتعامل مجلس الإدارة مع المخاطر التي تهدد سلامة البنك كأهم أولوياته				
	26	يتمحور دور لجنة إدارة المخاطر بقسميها التشغيلي ومخاطر السوق على تحديد وتصنيف المخاطر				
	27	يعين مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر لمساعدته على الإدارة والتحكم				
	28	يحترم البنك قرارات البنك المركزي المعتمدة بكل ما يتعلق بإدارة المخاطر				
اتفاقية بازل	29	يحترم البنك معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال				
	30	يحترم البنك نسبة الملاءة المحددة				
	31	يؤسس البنك نظام رقابة داخلية يساعده في مواجهة مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل 2				
	32	درجة الخطر التي يتعرض لها البنك مقبولة				